



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص. ب «35033» • هاتف «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

9,5 مليون وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية في نهاية أيلول 2023



[12]

الافتتاحية

كيف يكون «التوجه شرقاً» حقيقياً؟

يبرز، بين الحين والآخر، شعار «التوجه شرقاً»، على المستوى الرسمي وشبه الرسمي السوري. ويجري بشكل مؤقت تسليط ضوء إعلامي كثيف عليه: مقالات وتحليلات ونقاشات إعلامية وتصريحات وإخ، ثم لا يلبث أن يختفي تماماً.

ولكن في كل الأحوال، سواء وقت اختفائه أو وقت ظهوره، فإنه لم يتعد بعد كونه خبراً إعلامياً، وحبراً على ورق. بل وفي الحقيقة، إنه لم يصل بعد إلى مرحلة «حبر على ورق» إلا ضمن حدود مذكرات التفاهم الموقعة بالحروف الأولى، والتي لم تسر أي خطوة إضافية حقيقية طوال السنوات الماضية. إذا تركنا جانباً محاولات استغلال شعار «التوجه شرقاً» بوصفه مجرد شعار يتم استخدامه في إطار الصراع، وحاولنا توصيفه بشكل ملموس، كاستراتيجية للدولة والشعب في سورية، فإنه من الممكن الوقوف على عدة معانٍ أساسية للتوجه شرقاً، بينها ما يلي:

أولاً: الخروج من التبعية المالية لمنظومة الدولار واليورو؛ بما في ذلك سياسات واضحة لتوسيع سلة العملات، وتغيير التوازنات فيها بشكل حاسم، ولتعزيز التبادلات الخارجية بالعملات المحلية. وبكلمة: تغيير جذري للسياسات المالية القائمة، وعلى الخصوص تلك التي يتبعها البنك المركزي السوري.

ثانياً: قلب معادلة التبادل التجاري التي ما تزال رغم كل ما جرى، ورغم العقوبات، مائلة بشكل حاسم اتجاه التبادلات مع الغرب. وذلك رغم ارتفاع الأسعار لديه فوق السعر العالمي، ناهيك عن ارتفاعه عن الأسعار الممكن تحصيلها شرقاً، وفوق هذا وذاك ارتفاع نسب السمسرة والكمسيون التي تصب في جيوب تجار الحرب، ويدفع ثمنها عموم الشعب السوري.

ثالثاً: حصر مشاريع إعمار البنى التحتية بالشرق، وبالدرجة الأولى بالصين؛ حيث لا مجال للمقارنة مع ما يقدمه الغرب من عروض تحمل طابع الابتزاز ناهيك عن انخفاض جوداتها... مثلاً: مشاريع الطاقة المتجددة التي يمكن لعدة دول أساسية في الشرق أن تقدم بدائل حقيقية عنها، سواء ضمن قطاع الطاقة المتجددة نفسه، أو ضمن قطاعات الطاقة التقليدية.

رابعاً: تسريع عملية التسوية السورية- التركية للوصول إلى فتح حدودنا مع تركيا، والتي ليست حدودنا معها فقط، بل وبوابتنا الأساسية، وربما الوحيدة، باتجاه الشرق كله، ضمناً الصين وروسيا والهند وإخ. الأمر الذي من شأنه أن يكسر الحصار والابتزاز والعقوبات الغربية، مرةً وإلى الأبد. وهذا هو الطريق الوحيد لكسر هذه العقوبات، لأن من يحلمون برضى الغرب عنهم، لن يبنوهم سوى الخراب، لأن مشروع الغرب قائم بالضبط على استمرار الفوضى والاستنزاف.

خامساً: القطع مع التبعية للغرب، يعني ضمناً القطع مع السياسات الليبرالية المتوحشة، من رفع دعم وخصخصة غير مباشرة وإخ، والتي لا تقف مخاطرها عند سحب ثروات البلاد من جيوب أهلها، صوب جيوب الحرامية الكبار وعبرهم نحو الغرب، بل وتمتد إلى تخديم الفوضى «الخلاقة» وتعميقها بشكل مستمر، وأكثر من ذلك، فهي تصب في تهجير الشعب السوري من أرضه، وتعزيز مخاطر التقسيم وتجدد العنف مع كل يوم إضافي من استمرارها.

سادساً: التوجه شرقاً بالمعنى الاستراتيجي، يعني ضمناً العمل الفعلي، لا اللفظي، ضد «الفوضى الخلاقة» الأمريكية. وباللموس، يعني القطع نهائياً مع ألعاب «خطوة مقابل خطوة» الغربية بكل أشكالها، والتوجه نحو تحقيق الاستقرار الفعلي في سورية، والذي لا باب له سوى الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254. والحل السياسي نفسه، الذي يعيد وحدة الشعب السوري والأرض السورية، ويعيد سيادة الشعب السوري على أرضه وقراره، ويخرج كل القوات الأجنبية من سورية وعلى رأسها الصهيوني، هو الباب الفعلي لتحويل «التوجه شرقاً» من شعار استعراضي إلى واقع فعلي.

شؤون عربية ودولية



صدامات بين مستوطنين في «يوم الغفران» تغذي النار المشتعلة

17

شؤون محلية



الاحتطاب الجائر كافتعال الحرائق والتفحيم.. لمصلحة الأثرياء فقط!

11

ملف «سورية 2023»



الثورة و«الوجبات السريعة»!

05

شؤون عمالية



معاناة العمال في الداخل والخارج

02

معاناة العمال في الداخل والخارج



نتيجة لانفجار الأزمة السورية اضطر الملايين من السوريين للنزوح إلى المناطق الآمنة في الداخل ومنهم من هاجر إلى خارج البلاد وخاصة إلى الدول المجاورة، ورغم توقف العمليات العسكرية في أغلب مناطق البلاد استمرت موجات الهجرة نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وأهم سبب يعود إلى الهجرة هودتني مستوى الأجور والرواتب سواء في القطاع العام أو الخاص، حيث الراتب لا يسد سوى 3% من الاحتياجات الأساسية للمواطن مع ارتفاع مستمر في الأسعار خاصة المواد الغذائية ومع ما ترافق مع استمرار الحكومة بسياساتها الليبرالية الجائرة، ورفع الدعم ورفع أسعار حوامل الطاقة مما زاد من تكلفة الإنتاج على المنتجين في القطاعين الزراعي والصناعي أدت إلى خروج العديد من المنشآت عن العمل وتسريح عمالها وبالتالي ازدياد نسبة البطالة.

أديب خالد

معاناة العمال في الداخل

العامل السوري الذي اضطر للنزوح في الداخل تعرض لاستغلال من قبل أرباب العمل واستغلال حاجته الماسة للعمل وفرضوا عليه أجوراً بخسة جداً وهو مضطر للقبول لأنه لا حل آخر لديه، خاصة إذا كان لا يملك حرية الحركة، كما اضطر آلاف من النساء والأطفال الذين أجبرتهم الظروف على ترك مقاعد الدراسة والخروج إلى سوق العمل لعدم كفاية أجر واحد في العائلة على توفير أدنى متطلبات المعيشة، وهؤلاء ليس لديهم أدنى خبرة في أي مجال عمل، ووجدوا أنفسهم فجأة في وضع اقتصادي مزر لا يرحم وحكومة مهملّة لواجباتها تجاه العمال، مضطرين للعمل لمساعدة الأزواج أو الأباء أو بسبب فقدان معيولهم بسبب الحرب، وقد عملوا في شتى المجالات حتى تلك الأعمال لا تتناسب وطبيعتهم كانشي أو قاصر كمعامل وورش الحديد والنجارة والعتالة ومعامل المواد الغذائية وقسم صغير منهم وجد عملاً في المحلات التجارية بائعين أو مروجين للبضائع سواء بالتفكّل بين المنازل أو من خلال التسويق الإلكتروني على النت مع حصولهم على نسبة ضئيلة جداً من الأرباح ومن دون رواتب أو أجور ثابتة، ومن دون أن يكون أية حقوق حتى تلك التي نص عليها قانون العمل من إجازات وحوافز ومكافآت وزيادة دورية للأجور كل سنتين، فهم يعملون كل يوم بيومه ومن يغيب عن العمل ليوم واحد يخضم من أجره مباشرة.

معاناة العمال في دول المجاورة

أما من أجبر على الهجرة خارج البلاد وخاصة إلى الدول المجاورة مثل لبنان وتركيا والعراق والأردن فالحال ليست أفضل فبسبب ارتفاع نسبة الشباب السوريين المهاجرين ومع استغلال تلك الدول للأزمة السورية واستغلال حاجة العمال للعمل فقد فرض على العامل السوري أن يعمل بأجر هزيل جداً بينما أجر العامل المواطن أضعاف مضاعفة وهو لا يرضى العمل بالأجر الذي يتقاضاه العامل السوري ولا يرضى القيام بالأعمال التي يجبر العامل السوري على القيام بها، حيث لا يصل أجر العامل السوري في لبنان على سبيل المثال 300 أو 400 دولار في الشهر وهي لا تكفيه أساساً لاستئجار غرفة معيشة حيث يعيش العمال السوريون في غرف ومنازل مشتركة مع العشرات من أمثالهم العمال ومنهم من يسكن بالخيم ويعتمدون في معيشتهم على المساعدات الدولية ومع كل ذلك ورغم وجود سفارات سورية في البلدان المجاورة وبدلاً من أن تقوم تلك السفارات بعملها في تتبع وحماية العمالة السورية، نراها تنتظر فقط إلى جيوبهم لتسحب منها آخر فلس من خلال ما يفرض عليهم من رسوم وأجور ومرتفعة على المعاملات القصصية وفرض تصريف مئة دولار عند العودة إلى الوطن ولا تراعي أوضاعهم كمهجرين.

وفي العراق حيث أصبحت بعد استقرار الوضع فيها ملاذاً للمئات من العمال السوريين الذين توجهوا إليها للعمل، فلا يختلف الوضع هناك كثيراً حيث يعمل العامل السوري ب600

دولار أو 800 في أحسن الأحوال، وفي سبيل التخفيف من المصاريف يقيم السوريون عادة في أماكن العمل لتوفير بعض المال ليرسلوه إلى عائلاتهم في الداخل مع انعدام وجود أي حقوق عمالية لهم فهم يعلمون اثنتي عشرة ساعة في اليوم وليس لهم الحق في إجازات أو تعويضات ومن يرفد من عمله لا يوجد سوى الطرقات والحدائق لينام فيها ريثما يؤمن عملاً آخر، وهم محرومون من ممارسة حياتهم الطبيعية والاجتماعية وكأنهم في معتقلات أو معسكرات للعمل.

الحلم بفرصة عمل مناسبة

ناهيك عن آلاف من الشباب الذين دفعوا كل ما يملكون ثمن إقامة عمل في دبي أو أربيل كردستان العراق متأملين في الحصول على فرصة العمل المناسبة ولكنهم وقعوا ضحية أحلامهم الوردية عن تلك البلدان، فحتى حملة الشهادات لم يعثروا على عمل يناسب مؤهلاتهم ولم يجدوا سوى العمل في المطاعم والمقاهي والفنادق وبأجور هزيلة لا تتعدى 2000 درهم فقط وهي لا شيء بالنسبة لغلاء المعيشة في تلك البلدان. ومع كل تلك المعاناة التي يتعرض لها ملايين العمال السوريين سواء في الداخل أو الخارج لم ترفّ للحكومة عين ولم تحرك ساكناً لتحسين أوضاعهم فإنها تستمر في نهب العمال في الداخل ولا ترى في هجرة العمال ومعاناتهم في الخارج أي مشكلة بالنسبة لها، مع أن البلاد هي الخاسر الوحيد من هجرة شبابها وكأنها ليست المعنية بهم وليست مسؤولة عن شعب بأكمله.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



في غيركم كثير بدهم يشتغلوا

يتعرض العمال الموسميون إلى هزات عنيفة عند نهاية كل موسم إنتاجي وما نقصده بالعمال الموسمين هم العمال في القطاع الخاص الذين يعملون في الإنتاج لموسم واحد شتوي أو صيفي في المشاغل الحرفية المنتشرة في الأحياء في أحياء الفقر التي تحيط بالعاصمة وما أكثرها! وأماكن أخرى لا ترى الضوء ولا يمر بها الهواء، وبعدها يذهبون إلى منازلهم بانتظار موسم جديد، وهؤلاء العمال مجردون من كافة الحقوق سواء بزيادة الأجور أو حقوقهم في أن يكونوا منتسبين للتأمينات الاجتماعية، وكذلك المظلة النقابية التي لا تظلمهم في ظلها فهم غير منظورين بالنسبة لها.

الآن يبدأ موسم جديد مع انقضاء موسم الصيف، بدأ العمال الموسميون بالعمل منذ فترة من أجل إنتاج ما يحتاجه فصل الشتاء من البسة وغيرها وتعود مع عودتهم إلى العمل دورة المعاناة مرة أخرى، معاناتهم في أجورهم التي لا تسد الرقم خاصة مع موجة ارتفاع الأسعار التي اجتاحت البلاد والعباد.

في أحد معامل التريكو في المنطقة الصناعية حدثني عامل يعمل في هذا المعمل وهو عامل موسمي كما صنفناهم سابقاً، أي يتقاضى أجره الشهري أو في أحسن الأحوال يعمل على القطعة الواحدة المتفق عليها مع رب العمل، ولكن ما أدراكم ما هو هذا الراتب الذي يعمل به قرابة الـ 12 ساعة يومياً وما هي أجرة القطعة التي ينتجها العامل.

حدثني هذا العامل الذي يقطن في منزل بالأجار ولديه عائلة مكونة من أربعة أفراد بأن العمال في المعمل قد طالبوا رب العمل بزيادة أجورهم باعتبار موجات الغلاء المتتالية قد أزهدت أجورهم وجعلتها هباءً منثوراً ومطلبهم بزيادة الأجور مطلب حق، ولكن هذا الحق يحتاج إلى من يحميه ويدافع عنه والعمال بهذه المواقع لا حول ولا قوة لهم وفق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين الذي جاء في قانون العمل رقم 17.

كان رد رب العمل كالصاعقة على العمال المطالبين بزيادة أجورهم حيث قال لهم الحكومة زادت أسعار المازوت وهذا زاد تكاليف الإنتاج والحكومة تقطع الكهرباء ورفعت أسعارها أيضاً مما يعني شراء مازوت من السوق السوداء، الحكومة زادت أسعار الخيوط المستعملة في نسج التريكو والحكومة رفعت نسبة الضرائب كل هذه المبررات التي هي واقعية ولكنها في النهاية تأتي كداعم لرب العمل في عدم زيادة الأجور للعمال، ولكن العمال المكتوبين من أجورهم التي لا تسد الرق والمكتوبين بارتفاعات الأسعار ردوا عليه بكلام فيه حق وفيه منطق بأن التكاليف التي ذكرتها تحملها على أسعار المنتج وأنت تصدر إنتاجك إلى الخارج ولم يتأثر ربك بكل تلك التكاليف بينما معيشتنا تتأثر بشكل كبير، ولم نعد نحتمل ما وصلنا إليه من وضع لا يسر العدو فكيف بالصديق فكان الجواب صاعقاً أيضاً حيث قال «الباب ببفوت جمل، والي ما عجبته الأجرة الله معه في غيركم كثير بدهم يشتغلوا».

هذا هو حال عشرات الآلاف من العمال المسلوقة حقوقهم بفعل قوانين السوق الجائرة وبفعل عدم تنظيم قواهم التي هي السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم بما فيها أجور عادلة تؤمن لهم حياة كريمة.

مع كل تلك المعاناة التي يتعرض لها ملايين العمال السوريين سواء في الداخل أو الخارج لم ترفّ للحكومة عين ولم تحرك ساكناً لتحسين أوضاعهم

العمل غير المنظم يزداد اتساعاً

عبرت منظمة العمل الدولية عن الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج نطاق النظام الضريبي ولا تخضع لقوانين العمل النافذة في البلاد، والتي هي خارجة عن أية عمليات إحصائية كانت تقوم بها المؤسسات المعنية، باستخدام مصطلح القطاع غير المنظم أو اقتصاد الظل.

ومع مرور الوقت اتسع مجال هذا القطاع وأصبح ظاهرة واسعة النطاق في الاقتصاد وخاصة في بلدان الأطراف وأصبح يضم في صفوفه جيشاً هائلاً من العمال المتخرجين من الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية المختلفة وغيرهم، ويعود سبب نمو الاقتصاد غير المنظم إلى السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية القاصرة عن تطوير المجتمع، وهي سياسات غالباً ما توضع دون تشاور ثلاثي أطراف الإنتاج والأخص منهم ممثلو العمال، إضافة إلى نقص القواعد القانونية المناسبة وفقدان الثقة في المؤسسات الرسمية والإجراءات الإدارية المعقدة.

يعتبر قطاع الاقتصاد غير المنظم والعمل فيه، من سمات العديد من الدول التي يعاني اقتصادها وأسواق العمل فيها من فجوات واختلالات كبيرة نتيجة تشوه اقتصادات هذه الدول، وبسبب انتشار الفساد والتهرب الكبيرين فيها، وانتهاج حكوماتها سياسات اقتصادية ليبرالية مشوهة مرتتهنة إلى وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين بما فيها السياسات الاقتصادية التي تنحو نحو الخصخصة. وبمعنى أدق ينشأ القطاع غير المنظم مع غياب دور الدولة وضعف برامجها وخططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني وزيادة الفقر والبطالة



**إن التأخر في
زيادة الأجور
يعني مزيداً من
الإفقار ومزيداً
من تسلس
وتحكم قوى
الفساد والنهب
بمصر الملايين
من العمال**



إلى ما نحن عليه اليوم ومن هذه المشكلات وبالدرجة الأولى منها مشكلة البطالة، ومشكلة الأجور، وأيضاً ظروف العمل غير اللائق وتراجع الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع الخاص سواء من قبل النقابات أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والخلل في توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة. مما أدى إلى اتساع العمل غير المنظم كما ذكرنا آنفاً، وكبر العمل الهامشي وتوسعه، ويربط العديد من الخبراء الاقتصاديين تراجع معدلات النمو الاقتصادية باتساع سوق العمل غير المنظم، وعدم قيام الدولة بإنتاج فرص عمل جديدة.

الاقتصادية الليبرالية وحتى اليوم لم تستطع أن تحل أية مشكلة في الاقتصاد الوطني، وخاصة في سوق العمل الصناعي منه والزراعي والخدمي سواء كان في القطاع المنظم لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص أو غير المنظم الذي يزداد اتساعاً، رغم أنه من المفترض أن يعمل على تنظيم سوق العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والاتحاد العام لنقابات العمال.

يعاني سوق العمل في الاقتصاد السوري من العديد من المشكلات نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أوصلت البلاد

غير معروفين لدى النقابات وغيرها منذ ما قبل انفجار الأزمة الوطنية في البلاد، ويقدر بأقل من 11% من العمال في القطاع الخاص يحصلون على بعض الحماية الاجتماعية. فعندما يكون أكثر من نصف الاقتصاد الوطني وأكثر من ثلثي سوق العمل غير منظم لا يخضع لأي من السجلات الرسمية أو أي شكل من أشكال أنظمة العمل، وحتى أية مسألة قانونية أو فنية من ضبط الجودة أو معايير عمل واضحة ولا يخضع عماله لأية حماية قانونية، فإنه ليس من الغريب أن نرى كل هذه التشوّهات الاقتصادية وفقدان العدالة الاجتماعية. فمنذ أن تبنت الحكومة السياسات

في البلاد وتكون عملية توظيف الاستثمارات ذات طابع عشوائي، حيث لا تلبى إلا مصالح قوى محددة ومحدودة، وغالباً ما تكون تحت شعارات وياقظات بركة، بدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة أو المتناهية في الصغر بحجة التقليل من نسب البطالة واستيعاب الخريجين الداخلين إلى سوق العمل وغيرها...

وتبين بعض الإحصاءات لقوة العمل في سورية بأن حوالي 83% من العمال في القطاع الخاص غير منضوين تحت مظلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغير خاضعين لقوانين العمل النافذة إضافة إلى أنهم

الطبقة العاملة



إيطاليا: عمال النقل النقابيون ينظمون إضراباً
من المقرر أن يقوم نقابيو عمال النقل الإيطالية المنتسبون إلى النقابات الأساسية USB بتنظيم إضراب عن العمل على مستوى البلاد في 9 تشرين أول وكان المنظمون قد قرروا تغيير موعد الإضراب المحدد يوم 29 أيلول إلى 9 تشرين أول لمدة 24 ساعة يطالب اتحاد العمال في إيطاليا USB بزيادة الأجور للعاملين وتحسين ظروف العمل. وبشارك عمال النقل البري والسكك الحديدية في المناطق الحضرية والإقليمية في هذا الإضراب. ومن المتوقع حدوث اضطرابات في النقل البري في جميع أنحاء البلاد. وغالباً ما تتسم مثل هذه الإضرابات باحتجاجات واسعة النطاق. أما حدوث أعمال العنف غير محتملة، إلا أنه لا يمكن استبعاد المواجهات على مستوى منخفض.



نيجيريا عمال النفط ينضمون إلى الإضراب الوطني
قال قادة النقابات العمالية، إن نقابات النفط والغاز الرئيسية في نيجيريا ستتنضم إلى إضراب على مستوى البلاد الذي يبدأ في الثالث من تشرين الأول احتجاجاً على سياسات الحكومة التي تسبب مصاعب اقتصادية للنيجيريين. هذا وأشارت النقابة النيجيرية لعمال النفط والغاز الطبيعي لأعضائها إلى ضمان «الامتثال الثابت» للإضراب الذي دعا إليه أكبر اتحادين لنقابات العمال في نيجيريا. وتمثل النقابة العمال في قطاع النفط والغاز، بما في ذلك عمال منصات النفط وسائقي صهاريج الوقود وعمال المضخات. ويطالب المضربون الحكومة بالتراجع عن قرارها بإلغاء دعم البنزين، تقول النقابات إنها أدت إلى ارتفاع التكاليف على النيجيريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني وهم يكافحون مع أعلى معدل تضخم منذ ما يقرب من عقدين من الزمن.



مصر عمال "نايل لينين" يضربون عن العمل
شارك أكثر من 1400 عامل في شركة "نايل لينين جروب" لصناعة الملابس الجاهزة والمفروشات، يوم الاثنين 25 أيلول 2023، في إضراب عن العمل واعتصام مفتوح داخل مقر الشركة، الكائنة بمحافظة الإسكندرية، لليوم السادس على التوالي. ويطالب العمال المضربون بتعديل الرواتب والأجور بما يتناسب مع نسبة التضخم، وارتفاع الأسعار. وإعادة صرف منحة غلاء المعيشة وصرف منحة العيدين، والتي توقفت منذ عامين، وصرف أرباح العام الحالي، كما يطالب العمال بتحسين نظام الرعاية الصحية، وتحسين بدل مخاطر العمل، للعاملين في المواقع الخطرة، وعدم التضييق على النقابة، وأكد العمال أن متوسط أجورهم، هو أقل من الحد الأدنى للأجور الذي أقره التعديل الأخير للأجور، بحسب المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.



عمال نقل المحروقات يضربون في تونس
ينفذ العاملون في نقل المحروقات في تونس إضراباً لمدة يومين، ابتداء من الجمعة 29 أيلول، من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، حسب ما جاء في عدة وسائل إعلام محلية. ويأتي هذا الإضراب، بناءً على دعوة من النقابة العامة لعمال النفط والمواد الكيماوية، بعد أن تعثرت المفاوضات بين العاملين، وممثلي أرباب العمل في تونس الذين تخلفوا عن اجتماع مخصص لمناقشة مطالب عمال نقل المحروقات، وكانت النقابة قد احتجت على عدم تطبيق الاتفاق المتعلق، بزيادة في أجور العاملين في قطاع نقل المحروقات ووضع اتفاقية جماعية في هذا الخصوص. هذا وتشهد تونس حركات احتجاجية في قطاعات عديدة تركز بشكل أساسي على المطالبة بزيادة الأجور، نتيجة التضخم المتسارع الذي يثقل كاهل القدرة الشرائية للتونسيين عموماً

العالم يحتاج إلى زيادة في الأجور

نشرت هذه الدراسة الهامة على موقع مركز الدراسات العمالية والنقابية في الوطن العربي، حيث يسلط من خلالها الضوء، على «استراتيجيات النقابات الناجحة لتحقيق الحد الأدنى للأجور والمعيشة».



تقع الدراسة في 54 صفحة وتشمل عدداً من عينات اتفاقيات وتشريعات تتعلق بالحد الأدنى للأجر ورفعه، وتأثير ذلك على المستوى المعيشي للعمال أولاً وعلى الوضع الاقتصادي في تلك البلدان وانتعاشه بسبب ذلك ثانياً. وبالرغم من الارتفاع الحاد في الناتج الإجمالي في العالم بمعدل أربعة أضعاف خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن أجور العمال عامةً ومن يتلقون أجر الحد الأدنى خاصةً، لم ترتفع بهذا المعدل. ويتضح من الدراسة: «أن ملايين العمال في جميع أنحاء العالم لا يكسبون بما يكفي للعيش في كرامة، وأنظمة الحماية الاجتماعية غير كافية، وهناك تفاوت مستويات عالية من عدم المساواة والفقير». مما يعني فقدان سبل العيش الكريم والعمل اللائق، خاصة وأن 83% من المواطنين في 13 دولة من مجموعة العشرين، التي تعتبر ذات اقتصادات قوية، يؤكدون أن الحد الأدنى للأجور في بلادهم لا يكفي للعيش ولا يكفي للحد الأدنى من العيش بكرامة. ويتقدم الدراسة العديد من الأمثلة لوضع العاملين الذين يحصلون على الحد الأدنى للأجر، وإذا كان هذا الأجر يوفر تكاليف العيش أو أدناه يتضح «أن الحد الأدنى للأجور لا يكفي للعيش فيه.

في أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، الحد الأدنى للأجور في رومانيا وبلغاريا قبل الضرائب يمثل أقل من ربع تكلفة سلة المعيشة لعائلة متوسطة. علاوة على ذلك فإن ظاهرة عدم امتثال أصحاب العمل لدفع الحد الأدنى للأجور متفشية في بعض البلدان. في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من خمس

أصحاب الأجور يدفع لهم أقل من الحد الأدنى للأجور وذلك في بنما وكوستاريكا، وأكثر من 60% من أصحاب الأجور في هندوراس وغواتيمالا يدفع لهم أجر دون الحد الأدنى القانوني. في الوقت نفسه، فإن إمكانية تنظيم العمال في تنظيم نقابي وإجراء مساومة جماعية للأجور العادلة تتعرض للخطر في جميع أنحاء العالم، حيث إن الحقوق النقابية تتعرض إلى الهجمات « أي يتعرض كل من يبادر للتنظيم النقابي إلى الملاحقة وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية قد يتعرض للاعتقال والقتل. وتقدم الدراسة العديد من الأرقام والحقائق الدامغة لحقيقة الاستغلال الذي يتعرض له مئات الملايين من العمال في الدول الرأسمالية، في قضية عدم الحصول على الأجر اللائق، وحتى أجر الحد الأدنى، فهناك أكثر من 300 مليون عامل يحصل الواحد منهم على أجر يومي أقل من 1,9 دولار أمريكي، وإن 430 مليون عامل آخر في البلدان الناشئة والبلدان النامية ما يتلقاه الواحد منهم هو أجر يومي ما بين 1,9 دولار أمريكي و3,1 دولارات أمريكية. كما تؤكد الدراسة على أن 83% من الناس يعتقدون أن الحد الأدنى للأجور في البلدان النامية هو ما يحصل الواحد منهم على أجر وهو ما بين 1,9 دولار أمريكي و3,1 دولارات أمريكية. كما أن الحد الأدنى للأجور لا يكفي للعيش في مختلف الدول خاصة في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني حالياً وبالتأكيد قبل ذلك، كما تقدم الدراسة عدداً من الأمثلة من دول قامت بملاءمة أجر الحد الأدنى مع التكلفة الأساسية للمعيشة، الأمر الذي كان له مردود إيجابي على عائلات العمال أولاً، وعلى

الرأسماليين على حساب العمال فقط لا غير. خلاصة الدراسة أنها تعود وتؤكد أن استمرار الحكومات في سياساتها بعدم رفع أجر الحد الأدنى والأجور عامة في ظل موجة الغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم المالي، تؤدي إلى ارتفاع عدد الملايين من العمال الذين تتدهور أوضاعهم إلى السقوط في دائرة الفقر المدقع، وتعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا الذي تتخبط فيه القوى الرأسمالية ما بين فشل سياساتها العولمية والليبرالية الجديد وبين العودة إلى العالم القديم من التوقع في إطار حدود الدولة الوطنية فقط. قد نعود إلى تناول فصول من الدراسة ونشرها لإطلاع القراء على حقائق كنا قد أكدنا صحتها، ورفضها أصحاب الفكر العولمي النيوليبرالي.

هل يستفيد العاملون في الدولة من سقف قرض التوفير الجديد؟



بفترة تسديد 7 سنوات، أي 84 شهراً، وبفائدة سنوية بحدود 12%. على ذلك فإن سقف القرض البالغ 15 مليون ليرة يعني أن القسط الشهري الذي من المفترض أن يتم اقتطاعه من أجر العامل المستفيد يجب ألا يقل عن 178 ألف ليرة، وذلك دون حساب الفوائد المركبة على القرض!

وعلى اعتبار أن سقف الاقتطاع الشهري من الأجر يجب ألا يتجاوز 40% منه بحسب القوانين النافذة، فإن ذلك يعني أن الأجر الشهري لمن يمكن أن يستفيد من القرض بعد رفع سقف القرض لحدود 15 مليون ليرة يجب أن يكون بالحد الأدنى 445 ألف ليرة!

وبالتالي، فإن كل من يقل أجره عن المبلغ أعلاه من العاملين في الدولة لن يتمكن من الاستفادة من سقف القرض الجديد، وهؤلاء هم الغالبية من العاملين في الدولة، حتى بعد الزيادة الأخيرة على الأجور، والتي أصبح الحد الأدنى للأجور بموجبها بحدود 180 ألف ليرة فقط!

نقلت صحيفة تشرين عن مدير عام مصرف التوفير رغد معصّب بتاريخ 2023/10/1 قولها: إن «المصرف يقوم حالياً بدراسة رفع سقف الإقراض بكفالة شخصية، أو بكفالة المؤسسة العامة السورية للتأمين إلى مبلغ 15/ خمسة عشر مليون ليرة سورية، وخاصة بعد الأثر الإيجابي الواضح لصدور مرسوم زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة في الشهر الماضي، والذي انعكس بزيادة الإقبال على طلب الحصول على القرض لدى كل فروع المصرف بشكل ملحوظ، وذلك في ضوء ارتفاع سقف القرض الذي يحصل عليه العامل بنتيجة هذه الزيادة».

لا شك أن الخطوة المزمعة برفع سقف القرض إلى 15 مليون ليرة هي خطوة إيجابية، لكن من العاملين في الدولة قد يستفيد من الناحية العملية من رفع سقف القرض أعلاه؟! فالقرض الذي يمنحه مصرف التوفير للعاملين في الدولة مسقوف

كفاية القروض التي تمنحها المصارف الحكومية للعاملين بالدولة تقف الأجور عاجزة أمام الاستفادة من سقوفها، وذلك بسبب تدنيها، وبسبب الاستمرار بالسياسات الأجرية الظالمة!

حتماً، فهو ضئيل في حسابات تلبية الاحتياجات الأساسية للعاملين بالدولة، ولا بمدة سداده التي تصل إلى 7 سنوات، بل المشكلة الأساسية كانت وما زالت بالأجور الضئيلة نفسها!

لن نقلل من أهمية الخطة المزمعة برفع سقف القرض استناداً للحسابات أعلاه التي تستثني الغالبية من الاستفادة من سقف القرض الجديد! فالمشكلة ليست بمبلغ القرض

الثورة و«الوجبات السريعة»!



ليس هنالك تعريف واضح لما يسمى «ثقافة الوجبات السريعة»، ومع ذلك فإن المتفق عليه على نطاق واسع هو أن هذه «الثقافة» تعني في جوهرها التعامل مع مختلف أنواع القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والطبية والعلمية والخ، بطرائق شديدة التبسيط، وبالأحرى بطرائق شديدة السطحية، وشديدة الاختزال في الوقت نفسه.

ربما أفضل الأمثلة على ذلك، والذي يعرفه الناس جميعاً، هو طريقة تناول مختلف القضايا على شبكات التواصل الاجتماعي؛ حيث يمكن لأي كان، سواء كان عالماً أم جاهلاً، أن يبدي رأيه في أية قضية، مهما بلغت درجة تعقيدها، عبر منشور من 50 كلمة مثلاً. ويكتسب هذا الرأي «وزنه» و«مصداقيته» ليس من كونه حقيقياً أو واقعياً، بل من مقدار التفاعل معه، الإيجابي والسلبى على حد سواء.

لمست الناس بشكل واضح خطر هذه «الثقافة»، خلال مرحلة كورونا، حيث بات من الممكن لأي شخص لا يملك أي معارف طبية، أن يفتي برأيه في أصل المرض وطرق علاجه، ناهيك عن الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية له. الأمر نفسه ينطبق على المسائل الاجتماعية والسياسية، وربما هو أشد خطورة في هذه المجالات، وخاصة حين يجري تحويل عمليات تاريخية كبرى إلى «سندويشة مبرغر»، وصفتها بسيطة، ويمكن تناولها في دقائق، وينتهي الأمر...

الثورة بوصفها «وجبة سريعة»

ضمن هذا المنطق نفسه، وابتداءً من نهايات 2010، أي مع الحدث التونسي، ومن ثم المصري، جرى تعميم وصفة بسيطة وسريعة للثورة: «تنزل الناس إلى الشوارع بأعداد كبيرة، تهتف بإسقاط النظام، يسقط النظام، تنجح الثورة».

بعد حوالي 13 عاماً- وحتى قبل ذلك بكثير- أصبح من الممكن اختبار مدى نجاح هذه الوصفة. فلننظر إلى تونس. هل سقط النظام فعلاً؟ من المؤكد أن رأس السلطة في تونس قد سقط، ولكن هل سقطت السلطة؟ هل سقط النظام؟

إذا نظرنا إلى ثلاثة محددات أساسية هي: 1-

حد سواء. وبعد هذا كله، فإن الحرب ما تزال مستمرة، وأوضاع الناس من سيئ إلى أسوأ في كل المجالات، الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية الديمقراطية، والوطنية العامة، وكذلك الثقافية والصحية والتعليمية والخ.

هذا المشهد يسمح للبعض بالقفز فوراً إلى الاستنتاج القائل بأن «ظاهرة الربيع العربي بأسرها هي ظاهرة كارثية، وهي مؤامرة عدوانية على الأوطان...الخ». هذا الاستنتاج ينتمي هو الآخر إلى فئة «الوجبات السريعة»، ووصفة الهمبرغر التي يقدمها تتمثل بالتالي: «أعداء الوطن يتآمرون عليه، يحرضون الناس ضد الأنظمة، يدعمونهم إعلامياً ومالياً وسياسياً، تحدث الحرب، تتدمر الأوطان».

الحقيقة تكمن في مكان آخر لطبيعة الحال، فحركة الناس، وخاصة حين تكون بعشرات ومئات الآلاف، وبالملايين، لا يمكن بحال من الأحوال أن تحدث نتيجة فعل «تأمري» بالمعنى البسيط للكلمة؛ بل تحدث نتيجة تراكم المشكلات وتراكم الظلم والقهر والفقر وفقدان الثقة وفقدان الأمل. بعد ذلك من الطبيعي والمتوقع أن تتدخل القوى الخارجية والداخلية لمحاولة ركوب ظهر الناس لتحقيق أهدافها هي وليس أهداف الناس، بمساعدتها في ذلك ضعف الخبرة السياسية لمجتمعات تم تحريم العمل السياسي فيها عملياً طوال عقود متتالية.

عود على بدء

هذه الأيام، ومع بدايات موجة جديدة من الحركة الشعبية في سورية، يسعى أعداء هذا الحركة إلى حشرها مرة جديدة ضمن وصفة الهمبرغر ذاتها: «تنزل الناس إلى الشوارع، تهتف بسقوط النظام، يسقط النظام، تنتصر الثورة».

البهارات الضرورية لهذه الوصفة نفسها، سابقاً والآن، تتمثل بالتالي: «ضرورة الحصول على دعم دولي، يمكن أن يكون عسكرياً بشكل مباشر أو غير مباشر». وهذا المكون الأخير بالذات، أي الدعم العسكري بات أكثر تمويهاً وتقنعاً،

هذا الأمر يحتاج إلى تفسيرات جادة وليس إلى أفكار سطحية من نمط تصنيف الناس بين شجعان وجبناء وبين أحرار وعبيد

لأن الناس بتجربتها المرة تصر على السلمية حتى النهاية، وتنتظر بعين الريبة إلى أي طرح يتحدث عن العسكرية بأي شكل كان، من قريب أو من بعيد «على سبيل المثال: يحاول البعض من جديد تمرير فكرة منطقة حظر جوي يفرضها الأمريكي، وتلقى رفضاً واسعاً بين الناس لأنهم يعلمون أن المسألة مجرد خديعة من جهة، ولأنها تعني بالضرورة تجديد الحرب، وفتح باب العنف والدمار الإضافيين».

هذا المثال ليس الوحيد ضمن الوصفة السريعة للثورة، بل ومعه تأتي أيضاً الأحاديث عن «هيئة سياسية» تمثل الحراك، شرط أن يجري فرضها عليه من فوق... إلى غير ذلك من المكونات الضرورية.

المراقب اليقظ لما يجري، وخاصة من موقع الحرص على الناس وعلى تطور وتوسع حركتها باتجاه تحقيق التغيير المطلوب، لا يمكن أن يفوته أن توسع صفوف الحركة ما يزال بطيئاً، وربما بطيئاً جداً، سواء في منطقة بعينها، أو على مستوى البلاد. وهذا الأمر يحتاج إلى تفسيرات جادة وليس إلى أفكار سطحية من نمط تصنيف الناس بين شجعان وجبناء، وبين أحرار وعبيد؛ فقسّم كبير من الذين لم يشاركوا بعد، هو أيضاً راغب بالتغيير، ولكن لديه ملاحظاته على «وصفة الهمبرغر» التي يجري تقديمها وتسويقها، ولديه ملاحظاته على أفكار بعينها تجري محاولة الترويج لها. ولذا ينبغي الحوار مع غير المشتركين دون تعال ودون تكبر، ومن موقع الأخوة والمصلحة المشتركة لأبناء الـ 90% من السوريين، وصولاً إلى القواسم الأساسية المشتركة، التي يمكن أن تشكل أساساً لانطلاق كامل للموجة الجديدة من الحركة الشعبية التي لم تبدأ بشكل كامل بعد، وكل ما نراه حتى اللحظة هو إرهاباتها الأولى فحسب.

بالمختصر، ينبغي العمل استناداً إلى نفس طويل، وإصرار وتعلّق، وعدم التسليم للحلول السحرية التي يروجها البعض من هنا أو من هناك، على طريقة «قربت» و«خلصت» المعروفة.

لأولئك الذين يهاجمون 2254 لأنه



نشرت قاسيون في العدد الماضي **المادة الأولى** من هذه السلسلة من المواد حول الهجوم الذي تشنه بعض الشخصيات والقوى في سورية ضد القرار 2254 ومن خلال المحاجبة القائلة بأن: «القرار صادر عن الأمم المتحدة والتي يسيطر عليها الغرب، ما يجعل كل ما يصدر عن هذه المؤسسة يصب في مصلحة الغرب، وفي الضد من مصلحة الشعوب، وما هذه القرارات إلا انعكاسات لاتفاقات لتوزيع «الكعكة» بين المراكز الإمبريالية».

■ مركز دراسات قاسيون

مراجعة سريعة للمراحل التاريخية للأمم المتحدة

في المادة السابقة، تم عرض المراحل التي مرت بها الأمم المتحدة منذ تأسيسها في نهاية عام 1945 وحتى الآن، والتي يمكن تحديدها من خلال انعكاسات ميزان القوى الدولي القائم على الأمم المتحدة، والتي قد تكون أوضح تجلياتها هي القرارات التي تصدر عنها، وبالأخص قرارات مجلس الأمن التابع لها.

في هذا السياق، قلنا: إنه يمكن تقسيم عمر الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الآن إلى ثلاث مراحل أساسية، وهي المرحلة الأولى: والتي امتدت منذ تأسيسها وحتى أواسط سبعينيات القرن الماضي تقريباً. والمرحلة الثانية: والتي تمتد منذ أواسط السبعينيات وحتى بدايات العقد الثاني من القرن الحالي. والمرحلة الثالثة: وهي المرحلة الحالية، ويمكن القول: إن أول «فيتو» روسي- صيني في مجلس الأمن بخصوص سورية في نهايات عام 2011 هو علامة بدايتها.

الأمم المتحدة من خلال العدسة السورية

الأمم المتحدة كمؤسسة هي بالتأكيد ليست خالية من الفساد، بل وربما تكون إحدى أفسد المؤسسات في العالم- الأمر الذي يحتاج إلى مادة مخصصة له- والكثير من الانتقادات حول الأمم المتحدة أيضاً محقة، بما فيها أن توجهاتها من خلال القرارات التي صدرت عنها عكست إلى درجة كبيرة

المراحل الثلاث، وبذلك كانت انعكاساً للقوى المهيمنة دولياً في كل مرحلة. في السياق السوري، يمكن النظر إلى القرارات ذات الصلة في كل مرحلة وربطها بواقع التوازن الدولي في الوقت الذي صدرت فيه، وكما أسلفنا فإن القرارات المتعلقة بسورية منذ 2011 تشكل مؤشراً مهماً لبدء المرحلة الحالية والقرار 2254 بالتحديد يشكل مؤشراً مهماً ضمن هذه المرحلة، حيث جرى في قسمها الأول: الانتقال من الغلبة الغربية- الأمريكية إلى ما يمكن تسميته بالتوازن الصفري المؤقت، الذي يتحرك بسرعة نحو غلبة جديدة ليس لروسيا والصين فحسب، بل وللجنوب العالمي بأسره، لعل أهم مؤشرات ذلك هو أن مرحلة ما بعد 2254 بما يخص الأمم المتحدة، هي مرحلة الضغط المتصاعد لإعادة هيكلة الأمم المتحدة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن، باتجاه رفع وزن الجنوب العالمي فيه، بما يتماشى مع حجمه السكاني والاقتصادي والسياسي.

سنحصر النقاش في هذه المادة في القرارات المتعلقة بسورية منذ 2011، ولكن قبل ذلك من المهم التذكير بأن أول فيتو في مجلس الأمن أتى من الاتحاد السوفييتي، وكان ذلك في شباط 1946 حيث عقد مجلس الأمن اجتماعات على مدى ثلاثة أيام من 14 إلى 16 شباط لمناقشة «المسألة السورية واللبنانية»، واستخدم الاتحاد السوفييتي آنذاك حق النقض «الفيتو» في دعم القضية التي قدمتها سورية ولبنان بشأن انسحاب القوات البريطانية والفرنسية المتبقية على أراضيها، الأمر الذي كان له دور أساسي في استقلال البلدين. ويمكن

مراجعة مادة سابقة نشرتها قاسيون في نيسان 2021 حول الموضوع، بعنوان «**استقلال سورية وقصة أول فيتو في مجلس الأمن الدولي**».

منذ 2011 صدر عن مجلس الأمن عدد من القرارات ذات الصلة بالأمم المتحدة، وكان أولها: القرار 2042 «2012»، والذي ركز على مبادرة كوفي عنان، وطلب «الإذن بإيفاد فريق متقدم مؤلف من عدد في حدود 30 مراقباً عسكرياً غير مسلح للتواصل مع الأطراف، والبدء في الإبلاغ عن تنفيذ وقف كامل للعنف المسلح... من جانب جميع الأطراف»، وكان مقترح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مرفقاً بالقرار، وتبعته عدة قرارات ذات صلة من خلال إنشاء بعثة أممية لمراقبة تنفيذ المقترح، وتجديد ولايته عدة مرات.

كما صدرت عدة قرارات حول إيصال المساعدات الإنسانية الأممية إلى السوريين في كافة أنحاء سورية، بدءاً بالقرار 2139 «2014»، وتبعه عدد من القرارات ذات الصلة، ويمكن الاطلاع في **مادة سابقة** نشرتها قاسيون على هذه القرارات، وسبب فشل التمديد في تموز الماضي بعد نهاية المدة وفق القرار الأخير.

وكان هناك عدد من القرارات المتعلقة بموضوع السلاح الكيماوي، ولكن ربما أهمها كان: القرار 2118 «2013» والذي كان متعلقاً بموضوع نزع السلاح الكيماوي، ولكن تأتي أهمية هذا القرار أنه في مقدمته شدد على أن «الحل الوحيد للامته الراهنة في الجمهورية العربية السورية سيكون من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية على أساس بيان جنيف». ومن الجدير بالذكر أن جلسة مجلس الأمن التي صدر عنها هذا القرار كان الحضور فيها على مستوى وزراء الخارجية لمعظم الدول الأعضاء، وبدأ وزير الخارجية الروسي لافروف كلامه بالقول: بأن القرار «الذي اتخذ للتو، يتماشى تماماً

كان هناك عدد من القرارات المتعلقة بموضوع السلاح الكيماوي ولكن ربما أهمها كان القرار 2118 «2013» والذي كان متعلقاً بموضوع نزع السلاح الكيماوي

مع الاتفاقات الروسية الأمريكية التي تم التوصل إليها في جنيف في 14 أيلول. ومن المهم التذكير هنا، أن ذلك اللقاء كان بعد أقل من شهر من تهديدات غربية بقيادة أمريكية لشن هجوم عسكري على سورية.

وأضاف لافروف لاحقاً حول القرار: «ما يشكل أهمية خاصة هنا هو حقيقة أن القرار يحدد إطاراً للتسوية السياسية والدبلوماسية للامته السورية. ويعتد، دون أي تحفظات، بيان جنيف المؤرخ 30 حزيران 2012... كقاعدة للتسوية. كما أنه يؤيد الإسراع في عقد مؤتمر دولي على هذا الأساس».

وتكلم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، جون كيري، قائلاً: «أود أن أشكر وزير الخارجية لافروف على جهوده الشخصية وتعاونه الذي بدأ قبل جنيف، واستمر حتى هذا الأسبوع، حتى نتفك من إيجاد أرضية مشتركة... كان هدفنا الأصلي هو إضفاء وردع قدرة الأسلحة الكيميائية السورية. وكان من الممكن أن يحقق ذلك خيار القوة العسكرية الذي أبقاه الرئيس أوباما على الطاولة، لكن قرار الليلة يحقق في الواقع ما هو أكثر من ذلك».

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، القرار تاريخياً و«أول خبر يبعث على الأمل بشأن سورية منذ فترة طويلة».

القرار الذي تفوق في كونه «تاريخياً» كان القرار 2254 «2015»، والذي وضع خارطة طريق للحل السياسي في سورية، بما في ذلك العملية السياسية والبنود الأخرى المتعلقة بالوضع الإنساني، بما فيها ملفات المعتقلين واللاجئين والنازحين. وفي الجلسة التي تم خلالها تبني القرار بالإجماع حضرها وزير الخارجية لافروف وكيري، وأتى القرار تنويجاً لنتائج عمل المجموعة الدولية لدعم سورية «ISSG» والتي جمعت كافة الأطراف الدولية ذات الصلة بالملف السوري على طاولة واحدة.

في الجلسة، قال وزير الخارجية

قرار أمم متحدة / مجلس أمن... «2»



التي تم اعتمادها سابقاً، أو محاولات تغيير النظام بالعنف. إن الشعب السوري يستحق التغيير السلمي، بدعم من المجتمع الدولي».

بينما أضاف مندوب الصين حول الأسباب التي تكمن وراء التصويت ضد تبني مشروع القرار: «ترى الصين أن العقوبات أو التهديد بفرضها، في ظل الظروف الحالية، لا يساعد على حل المسألة السورية، بل قد يزيد الوضع تعقيداً. ومن المؤسف والمخيب للآمال أن هذا الشاغل الرئيس والمشروع لم يحظ بالاهتمام الواجب من جانب مقدمي مشروع القرار. وفي الوضع الحالي فإن مشروع القرار يركز فقط على ممارسة الضغوط على سورية، بل وحتى التهديد بفرض عقوبات، ولا يساعد على تسهيل تخفيف الوضع في سورية».

وبالمجمل، فإن المنهج الذي حاول الغرب اتباعه ضمن الأمم المتحدة منذ 2011، كان تكراراً لطريقة التعامل مع العراق وليبيا فيما سبق، وخاصة في مسألة العقوبات، حيث كان هناك مسعى مستمر باتجاهين، الأول: هو فرض عقوبات عبر الأمم المتحدة، ليس لأن الغرب عاجز عن فرض عقوباته من طرف واحد، فهو قادر على ذلك كما تبين بشكل واضح خلال كل السنوات التي تلت 2011، بل لأنه كان يسعى لتحميل الأثر الإنساني والسياسي المعروف والمتوقع مسبقاً للجميع، ولا يريد أن يتحملها منفرداً. ناهيك عن أن استخدام العقوبات كأداة ابتزاز ليس للحكومات، ولكن للشعوب، ليس بالأمر الجديد على السياسات الغربية.

الاتجاه الثاني: هو محاولة الحصول على شرعية للتدخل العسكري الخارجي تحت البند السابع، أو بأي طريقة أخرى يمكن أن تؤدي إلى ذلك البند؛ أي ببساطة تكرار النموذج الليبي حرفياً.... يتبع...

إلى حوار عادل وشامل يهدف إلى تحقيق السلم الأهلي والوفاق الوطني من خلال إصلاح الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد، وبالمقارنة فإن مشروع القرار الذي تم تقديمه «كان مبنياً على فلسفة مختلفة تماماً- فلسفة المواجهة».

كما تكلم حول النموذج الليبي وفشله، قائلاً: «لا يمكن النظر إلى الوضع في سورية في المجلس بمعزل عن التجربة الليبية. ويشعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء التصريحات التي تفيد بأن الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا في تفسير الناتو، يعد نموذجاً للإجراءات المستقبلية التي سيتخذها الناتو في تنفيذ المسؤولية عن الحماية. ومن السهل أن نرى أن نموذج «الحامي الموحّد» اليوم قد يحدث في سورية» وأضاف «من المهم للغاية أن نعرف كيف تم تنفيذ القرار وكيف تحول قرار مجلس الأمن إلى نقيضه».

ثم أضاف: «فيما يتعلق بسورية، نحن لسنا من المدافعين عن نظام الأسد. نحن نعتقد أن العنف غير مقبول، وندين قمع احتجاجات المتظاهرين السلميين.... يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن عدداً كبيراً من السوريين لا يوافقون على مطلب التغيير السريع للنظام، ويفضلون رؤية تغييرات تدريجية، ويعتقدون أنه يجب تنفيذها مع الحفاظ على السلم الأهلي والوئام في البلاد. مثل هذه التغييرات، حتى لو تأخرت، ما زالت في بداية تنفيذها، ويجب ألا نغفل ذلك. إن أفضل طريقة لإنهاء الأزمة، تتلخص في رفض إشارة المواجهة، وجمع كافة الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي من أجل حث الأطراف على إطلاق عملية سياسية شاملة بين الأطراف السورية.... نحن على استعداد لتطوير موقف جماعي- وبناء- حقيقي للمجتمع الدولي، وعدم التورط في إضفاء الشرعية على العقوبات الأحادية

القرار هو تطلعه «إلى الاجتماع المقرر عقده في أستانا، كازاخستان، بين حكومة الجمهورية العربية السورية وممثلي المعارضة باعتباره جزءاً مهماً من العملية السياسية التي تقودها سورية، وخطوة هامة يتم القيام بها قبل استئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في جنيف».

«الفيثو» الروسي والصيني

منذ إنشاء مجلس الأمن ودخول الصين كعضو دائم فيه، كان هناك 14 «فيثو» روسياً- صينياً مزدوجاً، كان أولها: في عام 2007، وكان الثالث في تشرين الأول 2011، والذي كان أول «فيثو» مزدوج في الملف السوري، ومعظم الاستخدامات اللاحقة لـ «فيثو» المزدوج كانت في الملف السوري أيضاً. قدمت عدد من الدول، بينها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، في 4 تشرين الأول 2011 مشروع قرار حول الوضع في سورية، والقرار الذي لم يتم تبنيه نتيجة الـ «فيثو» الروسي- الصيني المزدوج، كانت فيه إدانة للانتهاكات في سورية، وتحذير للحكومة السورية من خيارات يمكن اتخاذها في حال تطلب الوضع ذلك، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في القسم الذي يسمح بفرض العقوبات من ميثاق الأمم المتحدة.

مندوب روسيا تكلم في الجلسة حول الأسباب التي دفعت إلى التصويت ضد مشروع القرار، قائلاً: «من الواضح أن نتيجة تصويت اليوم لا تعكس مسألة قبول الصياغة بقدر ما تعكس صراعاً في النهج السياسي»، وقال في هذا السياق: إن المنطق في المقاربة الروسية والصينية في جوهرها يقوم على «احترام السيادة الوطنية وسلامة أراضي سورية وكذلك مبدأ عدم التدخل، بما في ذلك التدخل العسكري في شؤونها؛ مبدأ وحدة الشعب السوري؛ الامتناع عن المواجهة؛ ودعوة الجميع

الروسي، لافروف: «يؤكد القرار المبادئ الأساسية للتسويات السياسية، وهي أن سورية يجب أن تظل دولة موحدة وعلمانية ومتعددة الطوائف والأعراق، ومكان ترحيب وأمان لكل قطاع من السكان، وأن الشعب السوري وحده له الحق في تقرير مستقبله. وهذا رد واضح على المحاولات الخارجية لفرض حلول على السوريين».

وأتى لاحقاً القرار 2268 «2016»، والذي أيد بياناً مشتركاً صدر عن الولايات المتحدة وروسيا في شباط 2016 بشأن وقف الأعمال العدائية، ومطالبة جميع الأطراف التي ينطبق عليها وقف الأعمال العدائية بالالتزام بواجباتها، كما طالب بالتنفيذ الكامل والفوري للقرار 2254. ومن الجدير بالذكر، أن هذا القرار أتى أيضاً نتيجة جهود المجموعة الدولية لدعم سورية. وفي الجلسة التي تم خلالها تبني القرار بالإجماع، قال المندوب الروسي في نهاية مداخلته: «تدعم روسيا باستمرار الحل السياسي للصراع في سورية. ومن خلال جهودنا المشتركة، أطلقنا عملية فيينا وأنشأنا المجموعة الدولية لدعم سورية. لقد أيدنا بعض أهم القرارات التأسيسية التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذا الصراع. ونعتقد أن الأساس الذي تم وضعه اليوم للتعاون البناء سيكون ضرورياً للنجاح على الطريق نحو الحل السلمي. وفي سياق أوسع، ينبغي لنا أن نناقش إمكانية وضع استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار السياسي، وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن حل التحديات التي تواجهها المنطقة يجب أن يكون جماعياً. ولا تزال مقترحات الاتحاد الروسي لبدء تعاون واسع النطاق في هذا المجال صالحة كما كانت دائماً».

وربما من المهم هنا أيضاً ذكر القرار 2336 «2016»، وأهم ما ورد في هذا



إن المنطق في المقاربة الروسية والصينية في جوهرها يقوم على احترام السيادة الوطنية وسلامة أراضي سورية وكذلك مبدأ عدم التدخل

استعدادات مسبقة لمحصول الحمضيات.. فهل ستكون النتائج مختلفة!



بدأت الاجتماعات التحضيرية والتنسيقية، بين مختلف الجهات المعنية رسمياً، بما يخص تسويق محصول الحمضيات لهذا الموسم بشكل مبكر هذا العام، على غير العادة!

للمصدرين أصحاب مراكز الفرز والتوضيب باستيراد مستلزمات الإنتاج للمراكز وتغطيتها من قطع التصدير أسوة بالمصانع الأخرى والتمويل من خارج المنصة.

إلى خطة السورية للتجارة لتسويق أكبر كمية ممكنة وآلية تسويقها والأسعار الاسترشادية التي تضمن للفلاحين أرباحاً مجزية لهذا المحصول.

خلاصات أولية!

بحسب التصريحات الرسمية أعلاه فإن التقديرات للموسم لهذا العام أكبر من نتائج الموسم الماضي بحدود 100 ألف طن تقريباً، ما يعني تضرر الفلاحين بحال لم تكن الإجراءات المتخذة لتسويق المحصول تصب بمصلحتهم! بالمقابل فإن الاستنتاجات بناء على مجريات الاجتماعات أعلاه تقول إن الدعم سيكون بغالبه لمصلحة المصدرين ومعامل العصائر والشاحنات، مع عدم ضمان تسويق كامل الإنتاج طبعاً، ومع عدم ضمان أن يكون السعر الاسترشادي مجزياً للفلاحين، مع الأخذ بعين الاعتبار مساعي إبعاد السورية للتجارة وتقليص دورها على المستوى التسويقي كطلب من المصدرين، بغية الاستحواذ على مبالغ الدعم لمصلحتهم فقط لا غير!

والنتيجة المتوقعة بعد كل ما سبق أن الفلاح سيبقى رهن عوامل الاستغلال التي ستفرض عليه من قبل التجار المتحكمين بالتسويق المحلي وبالتصدير، ومن قبل شركات تصنيع العصائر التي من الممكن أن تنضم لاستقرار كميات من المحصول مشروطة بالحصول على المزيد من التسهيلات بما يخص مستلزمات إنتاجها وموادها الأولية!

ليتبين بالنتيجة أن كل الجهات قادرة على فرض شروطها، وبما يضمن هوامش أرباحها، باستثناء الحلقة الأضعف المتمثلة بالفلاح الذي سيضطر للرضوخ لجميع الاشتراطات بغية تسويق محصوله، ولو كان ذلك على حساب تسجيل المزيد من الخسائر على حسابه! وللحديث تنمة مع المستجدات بعد البدء بجني المحصول وتسويقه!

للمصدرين مطالب أخرى!

في تصريح لصحيفة الوطن على هامش الاجتماع الذي عقد في وزارة الصناعة، أكد رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي أنه تم إعداد مذكرة تفصيلية عن المشكلات التي تعترض عملية تسويق الحمضيات بعد الاجتماع الذي تم في وزارة الزراعة لعرضها على الجهات المعنية في الحكومة والتي تطالب باسم المصدرين بإبعاد السورية للتجارة عن عملية تسويق الحمضيات وتوجيه المبلغ المقدم لها لدعم المصدرين والمزارع المعتمدة، علماً أن المبلغ المطلوب في الاجتماع من السورية للتجارة كاف لرفع مقدار الدعم بـ 40 بالمئة مما هو مقدم العام الماضي وهذا ما يؤدي إلى زيادة التسويق، إضافة إلى ذلك تم التأكيد على إلغاء رسم المنافذ البالغ 300 دولار على حدود البوكمال باعتباره رسم ساحة مع العلم أن الساحة فقط عبارة عن منظر لا تستفيد منه إلا الجهة المسؤولة عن قبض المبلغ. وكذلك ضرورة العمل على إصدار قرار بدعم مصدري الحمضيات أسوة بالعام الماضي والأعوام السابقة ولكن على أساس سعر صرف حوالة التصدير مع العلاوة حسب نشرة المصرف المركزي لأن الدعم المقدم في العام الماضي والأعوام التي قبله تم صرفه على سعر صرف نشرة الجمارك بتاريخ البيان أو جعل سعر الصرف بيوم الصرف على سعر نشرة الحوالات وليس على سعر نشرة الجمارك لأن تقديرات أجور الشحن المرفوعة من وزارة النقل هي بالدولار الموازي وليس بسعر دولار الجمارك ما يسبب خسائر كبيرة بين قرار الدعم وموعد الصرف. والسماح

تؤاثر الاجتماعات الرسمية أعلاه بمختلف مستوياتها، وبتوقيت مبكر عن السنوات الماضية، يبدو أنه يشير إلى اهتمام حكومي مستجد هذا العام بمحصول الحمضيات للموسم الحالي! فهل ستكون النتائج لهذا الموسم أفضل بالنسبة للفلاحين؟!

بعض التفاصيل

بين مدير الزراعة في محافظة اللاذقية أن زراعة الحمضيات، ورغم أنها الأكثر أهمية لسكان المحافظة، حيث يعمل فيها حوالي 45 ألف أسرة، إلا أنها أخذت بالتراجع نتيجة الفرق بين الكلف والأسعار التسويقية، مؤكداً أن تسويق الحمضيات له أثر كبير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للعاملين فيها.

وبحسب وزير الزراعة والإصلاح الزراعي فإن تقديرات إنتاج الموسم الحالي نحو 825 ألف طن، وهو إنتاج يزيد عن الموسم الماضي ويحتاج لتضافر كافة الجهات لتنظيم عملية التسويق وتخفيف التكاليف على المنتجين. وفي تصريح للصحفيين أكد الوزير أن الهدف من الاجتماع هو وضع خطة عمل متكاملة لضمان عملية التسويق المحلي والخارجي والتصنيع، وحصول المنتجين على أعلى سعر ممكن ووضع الخطوات التنفيذية لهذا العام، حيث تم تقييم خطة العمل الماضية وتحديد ماهي التوجهات للمسار الجديد وسيكون هناك دعم كبير للسيارات الشاحنة التي تقوم بتسويق المنتج إلى دول الجوار، بالإضافة

فمثل هذه الاجتماعات كانت تبدأ عادة مطلع شهر تشرين الأول، لكنها بدأت هذا العام بتاريخ 2023/9/13 في محافظة اللاذقية، من خلال اجتماع على مستوى المحافظة ضم الجهات المعنية فيها، خصص لدعم إجراءات تسويق الحمضيات في المحافظة. وقد لفت محافظ اللاذقية خلال الاجتماع إلى أن موسم الحمضيات هذا العام جيد، وكمية الإنتاج المتوقعة تفوق 650 ألف طن.

وقد أعقب الاجتماع أعلاه اجتماع آخر على مستوى إداري حكومي أعلى، وذلك في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتاريخ 2023/9/21 بحضور وزراء الزراعة والإدارة المحلية والبيئة والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظي اللاذقية وطرطوس، لمناقشة الإجراءات المقترحة لتسويق محصول الحمضيات لهذا الموسم.

ثم عقد اجتماع بتاريخ 2023/9/25 في وزارة الصناعة، بحضور وزيري الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وكذلك بحضور مديري عدد من الشركات المصنعة للعصائر في المحافظات، للوقوف على جاهزية الشركات العاملة لاستيعاب محصول الحمضيات ووضع آلية وبرنامج لاستقرار الحمضيات من المزارعين إلى تلك الشركات بالتعاون مع الجهات المعنية، والصعوبات التي تعترض تسويق المادة الأولية من المنتجين إلى شركات العصائر، إضافة إلى وضع مقترحات بخصوص تأمين مستلزمات الإنتاج لتلك الشركات لتسهيل عملية الإنتاج وتسويق المنتج النهائي.

كل الجهات قادرة على فرض شروطها وبما يضمن هوامش أرباحها باستثناء الحلقة الأضعف المتمثلة بالفلاح الذي سيضطر للرضوخ لجميع الاشتراطات بغية تسويق محصوله!

بدل السكن الجامعي لم يعد رمزياً ولا ضماناً لتحسين خدماته!



يتوافد آلاف الطلبة الجامعيين من المحافظات والضواحي للتسجيل في السكن الجامعي، كصورة تنكرر قبل بداية كل عام دراسي!

■ مراسل قاسيون

فرغم كل الشروط السيئة والخدمات المتردية ما زالت تعتبر المدينة الجامعية ملاذاً للعديد من الطلاب، خاصة في ظل تردّي الأوضاع المعيشية وارتفاع بدلات إيجارات المنازل، ما يجعل السبيل الوحيد لمتابعة المسيرة العلمية هو الظفر بشرف الحصول على سرير في غرفة تقاس مساحتها بالأمطار، وبكمية الأنفاس التي يتقاسمها عدد كبير من القاطنين فيها!

رسوم مرتفعة وآلية تسجيل جديدة!

ارتفعت رسوم السكن الجامعي لـ 88 ألف ليرة للعام الدراسي 2023-2024، أي بما يعادل زيادة بنسبة 300% عن رسوم العام الماضي! وحسب التصريحات الصحفية لمدير المدينة الجامعية عباس صندوق «هذه الرسوم ستعود بالفائدة على الخدمات المقدمة ضمن المدينة».

فهل سنشهد تحسناً بواقع السكن الخدمي؟ أم إن طلابنا سيعانون من أعباء مادية إضافية من أجل الخدمات، ستجد طريقها لجيوب الناهمين غيرها من الأعباء الكثيرة؟

أما عن آلية التسجيل الجديدة فقد تم إطلاق منصة السكن الرقمية المتخصصة في أتمتة عملية تسجيل الطلاب في المدن الجامعية للمحافظات التالية «دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية».

وقد اكتفى الاتحاد الوطني لطلبة سورية بنشر فيديو حول خطوات التسجيل، دون الإجابة عن تساؤلات الطلبة العديدة حول الآلية المعتمدة، وكيفية استخدام التطبيق والمشكلات به، إضافة إلى التأخير بالحصول على نتيجة الطلب المقدم!

الواقع الخدمي

يعاني كل طلبة السكن الجامعي، في دمشق وغيرها من المحافظات على حد سواء، من منظومة خدمات متردية، فلا المياه ساخنة، ولا

الحمامات نظيفة، وعقود الإصلاح والصيانة التي يتم الحديث عنها كل عام لا تنفذ غالباً!

فالنظافة سيئة للغاية، والقمامة والأوساخ تزين الأماكن والزوايا في المدن الجامعية، والصنابير معطلة، والتيار الكهربائي يذهب ولا يعود!

معاناة تتفاقم كل عام وسط إهمال متعمد ووعود خلبية زائفة تتحدث عن تحسين الخدمات!

أضف إلى كل ذلك معضلة الازدحام، فالغرفة يتراوح قاطنوها بين خمسة وأحياناً تصل إلى عشرة طلاب، بواقع حال متردّ جداً!

كفكف لهذا الطالب الفقير تحمل ظروف السكن السيئة تلك، مع تحمل الأعباء المالية الكبيرة، وبنفس الوقت الاستمرار بالعلم والتحصيل العلمي؟!

الوساطة مفتاح الحصول على السكن الجامعي!

خلال السنوات الماضية كانت تنتشر المحسوبيات والرشاوى بشكل كبير بين صفوف الطلاب أثناء التسجيل في المدينة الجامعية من أجل الحصول على السكن، وذلك لصالح بعض النافذين والفاستدين، حيث يعتمد العديد من المستغلين على الاتفاق مع المسؤولين في منح وصل للسكن، لبيع ذلك الوصل بأسعار كبيرة لأشخاص غير قادرين على تحمل تكاليف بدلات الإيجار المرتفعة، أضف إلى ذلك وجود غرف في الوحدات السكنية لا يقطنها إلا طالب أو اثنان من أصحاب المحسوبيات!

فهل ستكون المنصة الرقمية المعلن عنها هذا العام للتسجيل من خلالها أقل سوءاً بنتائجها على مستوى المحسوبيات، أم ستكون آليات الفساد قادرة على تجاوز الذكاء؟

ننتظر لنرى النتائج الملموسة قريباً!

بوابات الفساد الأخرى!

تقوم إدارة السكن الجامعي سنوياً بإجراء مناقصة على المحلات التجارية المنتشرة

داخل حرم السكن الجامعي، ورغم أن المناقصة سنوية إلا أن مستثمري هذه المتاجر والمحال والأكشاك لم يتغيروا منذ سنوات، وذلك بحسب بعض الطلاب القدامى!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخدمات التي تقدمها هذه المحال والأكشاك يدفع ثمنها الطالب المجر على شراء مستلزماته اليومية منها، من طعام وشراب وقرطاسية وغيرها، وبأسعار أعلى بنسبة 30% تقريباً من سعرها الحقيقي في الأسواق استغلالاً واضحاً، وفي ظل غياب شبه تام للرقابة على هذه المحال والأكشاك!

فعقبة النهب والفساد المهيمنة يتنافس فيها المستغلون على تقديم الخدمات الأسوأ للطلاب المجر على التأقلم معها وتحمل رداءة الوضع، أو التخلي عن الدراسة والعزوف عن التحصيل العلمي!

القانون 29 لعام 2022 بوابة مفتوحة لزيادة الرسوم!

حول القانون 29 لعام 2022 الممن الجامعية إلى هيئات عامة ذات طابع إداري مستقلة مالياً وإدارياً، وذلك بهدف «منح إدارات المدن الجامعية صلاحيات مالية وإدارية كافية تمكنها من توفير سكن نظيف وآمن ومريح بكفاءة وفاعلية للطلاب، وتساعد في إنجاز الأعمال المطلوبة من خدمات وصيانة وإعادة تأهيل، إضافة إلى بناء وحدات جديدة وإدارة المرافق والمنشآت الملحقة بالمدن واستثمار بعضها»! وكذلك نص القانون على أن موارد المدن الجامعية ذاتية ودون أي اعتمادات مرصدة من الخزينة العامة للدولة، وتتمثل هذه الموارد بشكل رئيسي بالرسوم السنوية للسكن والإقامة فيها «والتي ستقتطع نسبة 50% منها لصالح الخزينة العامة»، وبدلات استثمار المطاعم والمقاصف والمنشآت والأكشاك والمباني والأراضي والملاعب والمنشآت فيها، بالإضافة إلى المنح والإعانات وفق الأنظمة النافذة، والإعانة السنوية التي تخصص بها من مجلس التعليم العالي! وكذلك منح القانون كامل الصلاحيات لمجلس الإدارة بما يخص تعليمات قبول الطلاب وتحديد بدلات خدمة السكن والإقامة وجبايتها!

وقد سبق لقاسيون أن أفردت مادة بعنوان «القانون رقم (29).. استقلالية في الجباية

وقيود في الصرف.. والمتضرر الطالب الفقير» وذلك بتاريخ 2022/7/11، ومما ورد فيها: «في ظل محدودية الموارد الذاتية، مع عدم وجود اعتمادات مخصصة من الموازنة العامة للدولة، فإن المآلات المتوقعة بحسب الصلاحيات أعلاه ستركز جلّ عمل مجلس الإدارة والمدير العام نحو زيادة الإيرادات، والمتمثلة أساساً بالرسوم السنوية المجبة من الطلاب، وبدلات الاستثمار وتوسيعها، وذلك لتأمين الموارد لعمليات الصيانة وإعادة التأهيل للوحدات السكنية الموجودة فقط».

على ذلك فإن نسبة الزيادة في الرسوم 300% عن العام الماضي تعتبر مقدمة لما يمكن أن يؤول إليه الحال خلال السنوات القادمة من زيادات على الرسوم غير مسقوفة! فالقانون بوابته مشرعة ومفتوحة بهذا الإطار، دون أي اعتبارات لواقع الطلاب وظروفهم وضروراتهم!

هل ما زال الرسم رمزياً!

الرسم السنوي الذي تم تحديده بواقع 88 ألف ليرة، لسيرير بغرفة مشتركة، مع 5 أسرة إضافية بالحد الأدنى، يعني أن أجرة الغرفة الواحدة يصل بالحد الأدنى إلى مبلغ 528 ألف ليرة سنوياً، بل لمدة 8 أشهر عملياً، أي بحدود 11 ألف ليرة شهرياً تقريباً، وهو ربما يبدو ضئيلاً، لكنه لم يعد رمزياً كما يفترض، فقد أصبح مقارباً لأسعار بدلات الإيجار للغرف في البيوت السكنية في الكثير من المحافظات، مع فارق الازدحام على الخدمات وجودتها طبعاً! فأجر بيت مؤلف من 3 غرف ومنافعها في منطقة جرمانا على سبيل المثال يبلغ 400 ألف ليرة شهرياً تقريباً، ما يعني أن أجر الغرفة الشهري يبلغ 133 ألف ليرة، وبحال كان القاطنون فيها 6 طلاب كحال السكن الجامعي، فإن ذلك يعني أن التكاليف على كل منهم بحدود 22 ألف ليرة شهرياً.

وربما المشجع الوحيد للسكن الجامعي هو قربيه من الجامعات والكليات، ما يوفر أجور المواصلات على الطلاب، لكن ذلك يسقط مقابل الخدمات المتردية التي يدفع ضريبتهما الطالب على حسابه!

فأين أصبح الرسم الرمزي، وأين السكن النظيف والأمن والمريح بكفاءة وفاعلية للطلاب؟!

إعادة الأعمار والتعويل على المعارض والمؤتمرات بمعزل عن الحل السياسي!



انتهت فعاليات معرض إعادة إعمار سورية «عمرها 2023» بدورته الثامنة بتاريخ 2023/10/1، والتي كانت قد انطلقت بتاريخ 2023/9/28 مستمرة لمدة 4 أيام، وذلك في مدينة المعارض الجديدة بدمشق.



**الظروف السياسية
الراهنة في
سورية ما زالت
ناذرة للاستثمارات
والمستثمرين ولن
تكون جاذبة لها
والمشكلة في ذلك
حلها سياسي بامتياز
كحال كل المشكلات
والأزمات العسيرة
على الحل!**

وبحسب تلفزيون الخبر، المشاركون بتغطية فعاليات المعرض الإعلامية، فقد كان «عدد الشركات المشاركة في المعرض 183 شركة، تمثل 14 دولة عربية وأجنبية».

بالمقابل فقد ورد على صفحة المعرض بتاريخ 2023/9/28 ما يلي، «افتتح اليوم معرض إعادة إعمار سورية بدورته الثامنة في مدينة المعارض الدولية بدمشق، بمشاركة ما يزيد عن 180 جهة وشركة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى شركات دولية من 14 بلداً منها بيلاروسيا وبولونيا وإيران وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة».

على ذلك يتبين أن عدد الشركات المحلية «العامة والخاصة» المشاركة في المعرض طاغ وأكبر بكثير من عدد الشركات الأجنبية المشاركة فيه، مع مساهمة إعلامية واضحة ومفضوحة لتضخيم المشاركات الأجنبية! بمطلق الأحوال فإن فعاليات المعرض في دورته الثامنة لهذا العام لم تختلف عن فعاليات الدورات الماضية بنتائجها المحدودة التي لم تتجاوز حدود التعارف والتعريف بالشركات المشاركة!

فلا استثمارات تم الإعلان عنها بنتيجة فعاليات هذه المعارض، ولا مؤشرات ملموسة تصب بخانة عنوان «تعافي سورية» بناء عليها!

استمرار التعمية عن الحل السياسي وتغييبه!

لا غرابة بانتهاء فعاليات معرض هذا العام بدون نتائج، كحال كل المعارض بدوراتها السابقة، بل وكل المؤتمرات الاستثمارية التي عقدت خلال السنوات الماضية، بعناوينها ومسمياتها المختلفة!

فجذب الاستثمارات والمستثمرين لتوظيف رؤوس الأموال بإعادة الأعمار لا يقتصر على معارض التعريف والتعارف بالشركات

وقد أقيم على هامش المعرض مؤتمر حمل عنوان «تحديات إعادة الأعمار والتعافي في سورية» وذلك في جناح المحاضرات في مدينة المعارض.

فما الذي قدمته فعاليات الدورات الثمانية للمعرض، وما أقيم على هوامشها من مؤتمرات ومحاضرات، حتى الآن بما يخص إعادة إعمار سورية؟

وهل المعارض والمؤتمرات والمحاضرات والندوات كغاية أو كافية لجذب الاستثمارات، ولحل مسؤولية ومهام إعادة إعمار سورية وتعافيتها؟

عناوين كبيرة ومشاركات محدودة!

أقيم المعرض هذا العام برعاية وزارة الأشغال العامة والإسكان، بدعم اتحاد غرف الصناعة والتجارة، وبتنظيم مؤسسة الباشق للمعارض، مع تغطية إعلامية من قبل بعض وسائل الإعلام المحلية.

ويتيح المعرض، بحسب الإعلانات عنه، الفرصة للشركات لاستعراض منتجاتها المختلفة، في مجال البناء والتشييد وال عمران، وخلق المنافسة والتشبيك بينها للتشجيع على الاستثمار والمشاركة بإعادة الأعمار في سورية.

وبحسب مدير مؤسسة الباشق للمعارض يهدف المعرض إلى «توجيه رأس المال نحو الاستثمارات التي تحتاجها البلاد في مرحلة ما بعد الزلزال وتداعيات الحرب والتعافي المبكر من الإرهاب العابر للحدود».

وقد أوضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في الشركة العامة للبناء والتعمير أن «الشركة تستعرض في جناحها أهم المشاريع التي تنفذها والتي تشمل السكن الشبابي والادخار إضافة إلى السكن الخاص بمتضرري الزلزال وغيرها من المشاريع الأخرى».

تغييبه، تظهر قضية الأجور بواقعها الهزيل، وفقاً للسياسات الأجرية الظالمة والمجحفة المطبقة، وكأنها عامل جذب، بحيث يتم تسويق قوة العمل السورية كفرصة كبيرة للربح، قد تستقطب المستثمرين باعتبارها بخسة الثمن! بالمقابل فإن عنوان إعادة الأعمار العريض كمستقطب للاستثمارات ورؤوس الأموال يشمل فيما يشمل قطاع البنية التحتية وقطاع الإنتاج الزراعي والصناعي والقطاع الخدمي، وغيرها من القطاعات، بالإضافة إلى القطاع العقاري السكني.

لكن مع واقع الأجور الهزيل، وفي ظل استمرار سياسات تخفيض الدعم وبقية سياسات الإفقار المعمم، فإن الاستثمارات بهذه القطاعات لن تكون رابحة بالنسبة للمستثمرين طالما لا يوجد هناك مستهلكين ومستفيدين منها!

فمعدلات الاستهلاك العام بانخفاض مستمر، بالتوازي مع الاستمرار بالسياسات الأجرية المجحفة والظالمة، ومتوالية الارتفاعات السريعة المستمرة!

فكيف لصاحب الأجر الهزيل مثلاً أن يزيد من معدلات استهلاكه من السلع والمواد، أو أن يرفع من معدلات استفادته من الخدمات المختلفة؟

وهل باستطاعة صاحب الأجر الهزيل أن يمتلك شقة سكنية من مشاريع إعادة الأعمار المفترضة بالقطاع العقاري، وبما يحقق الأرباح للمستثمرين بهذا القطاع؟

لتظهر المعادلة أعلاه مستحيلة الحل أيضاً في ظل الاستمرار بنفس السياسات الظالمة والنهج التدميري المعمول به، لنصل إلى نتيجة مفادها اختصاراً أن الحل السياسي والتغيير الجذري والعميق والشامل وحده الكفيل بإعادة الاعتبار لقوة العمل وأجرها العادل والكافي، بحيث تستعيد معها إمكانية زيادة معدلات استهلاكها وتأمين متطلبات حياتها، بما في ذلك حق السكن الذي ابتلته السياسات الليبرالية الظالمة والتمييزية خلال العقود والسنين الماضية، مع غيره من الحقوق المستلبة!

«المحلية والأجنبية» المتخصصة بهذا المجال، ولا على الندوات التي تشرح مزايا القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار والمستثمرين، مع ما تحمله من إعفاءات مبنية بامتيازات لمصلحة أصحاب الأرباح، بما في ذلك ما هو بالضد من المصلحة الوطنية في بعض توبيقاتها المشرعة!

لنعيد ونؤكد بأن جذب الاستثمارات والمستثمرين ورؤوس الأموال هو رهن بعوامل الاستقرار والأمان وضماناتها ذات الطابع السياسي العام بدايةً، لتأتي بعدها الضمانات ذات الطابع المالي والضريبي والنقدي وغيرها، وأخيراً الامتيازات والإعفاءات والمزايا مما تتيحه القوانين والتشريعات!

فالظروف السياسية الراهنة في سورية ما زالت ناذرة للاستثمارات والمستثمرين ولن تكون جاذبة لها، بل وطاردة حتى لما هو موجود منها، وهو ما جرى ويجري حتى الآن، والمشكلة في ذلك حلها سياسي بامتياز، كحال كل المشكلات والأزمات المستعصية والعسيرة على الحل، اعتباراً من أزمة المشتقات النفطية، مروراً بأزمة الإنتاج «الزراعي والصناعي» - العام والخاص - وصعوباته ومعيقاته، وليس انتهاء بالأزمة الوطنية الشاملة ونتائجها الكارثية المستمرة على البلاد والعباد!

وبكل اختصار نقول، إن التعمية المستمرة للحل السياسي وفقاً للقرار 2254 وتغييبه لن تجدي نفعاً، وبالتالي لا إعادة إعمار ولا تعافي ولا من يحزنون إلا من خلاله كبوابة وحيدة متاحة للخروج من الأزمة الوطنية الشاملة، وكل الأزمات والكوارث المرافقة لها والناجمة عنها، وذلك من خلال التغيير الجذري والعميق الشامل الذي يحقق مصلحة السوريين ومصلحة سورية وسيادتها أرضاً وشعباً!

حتى الأجور الهزيلة عامل نبذ وليست عامل جذب للاستثمارات!

بالحديث عن عوامل الجذب والنبذ للاستثمارات والمستثمرين، وبغض النظر عن الحل السياسي كمدخل وحيد لحل الأزمات يتم

الاحتطاب الجائر كافتعال الحرائق والتفحيم.. لمصلحة الأثرياء فقط!



منذ قيام الحكومة بتخفيض مخصصات الأسرة السورية من مازوت التدفئة المدعوم من 400 ليتر، ثم إلى 200 ليتر، وصولاً إلى 100 ليتر «والتي لا تكفي لمواجهة برد أشهر الشتاء الطويلة» وعلى دفعتين كل منها 50 ليتر، وغالباً يتم قضم 50 ليتر منها، معلنةً عجزها الرسمي عن تأمين احتياجات الأسرة لمواجهة برد الشتاء، مع إصرارها على المضي بسياسات قضم الدعم، تركت المواطنين، وخاصة الفقيرين، تحت قسوة البرد ومن لا يرحم من لصوص السوق السوداء!

■ مراسل قاسيون

ففي ظل ندرة وانعدام المشتقات النفطية المدعومة من غاز ومازوت «رغم توفرها في السوق السوداء بأسعار تزيد عن 15 ألف ليرة سورية للليتر المازوت الواحد، و150 ألف لأسطوانة الغاز» إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي شبه الدائم، أجبر هذا بعض السوريين على استعادة عاداتهم القديمة باستخدام الحطب «رغم تكلفته المرتفعة» أو أية أشياء قابلة للاشتعال كمصدر للتدفئة! فقد خرج الحطب من اعتباره مصدراً للدفع بالنسبة للغالبية المفرقة بسبب ارتفاع تكاليفه، ليتم احتكار دفعه من قبل القلة الثرية!

الاحتطاب الجائر وشبكات التكسب!

ظاهرة الاحتطاب خرجت من إطار تغطية بعض الحاجات الأسرية على المستوى الفردي في بعض المناطق، وصولاً إلى التحطيط الجائر كظاهرة باتت منتشرة وبشكل واسع في جميع المحافظات السورية، والتي لم تعد تقتصر على التعدي على المناطق الحراجية والغابات، بل وصلت إلى التعدي على الممتلكات الخاصة والبياتين، وعلى الأشجار المزروعة في الحدائق العامة وعلى أطراف الشوارع في المدن في بعض الأحيان أيضاً!

فإن كان مبرر عمليات الاحتطاب الفردية هو نقص وشح مصادر الطاقة للتدفئة كحاجة وضرورة خلال السنوات الماضية، إلا أن الجور بالتحطيط لا يمكن أن يبرر إلا بكونه أصبح فرصة لكسب الأرباح تقوم به شبكات عاملة مُدارة بدقة!

فاحتطاب الضرورة الذي يقوم به الفلاحون عادة هو نوع من التقليل والتشذيب، والتخلص من بعض الأغصان للاستفادة منها، فهو لا يأتي على الشجرة بالكامل بل يحافظ على بقائها غالباً، في حين أن ما يجري منذ

سنوات هو إزالة للأشجار تحت مرائي الجميع، وباستخدام آليات ومعدات ومناشير حديثة، يعجز المواطن الفقير عن اقتنائها، لتقوم بقطع ونقل الأخشاب يومياً وبالأطنان، وكل تلك التجاوزات «على عينك يا تاجر»، ولتذهب تلك الأخشاب المحطبة بعد ذلك للأسواق كي تباع للمواطنين المضطرين والمحتاجين لوسائل التدفئة البديلة المتاحة، وغالباً للقادرين على تحمل تكاليفها من الأثرياء فقط!

شهادة رسمية!

نقلت صحيفة الوطن بتاريخ 2023/9/13 عن مدير الزراعة في اللاذقية، باسم دوبا، قوله: «إن محافظة اللاذقية شهدت في الأعوام الأخيرة تزايداً كبيراً في التعديات على الثروة الحراجية وذلك بسبب عدة عوامل انعكست سلباً على الحراج... وأشار إلى أنه وبسبب قلة مصادر الطاقة (غاز- مازوت-...) وارتفاع أسعارها بشكل كبير برزت ظاهرة الاعتماد على الأخشاب والأشجار الحراجية بديلاً عن المحروقات لسد الاحتياجات المنزلية المختلفة «تدفئة- طهي-...» ما زاد من وتيرة التعدي على الغابات والحراج وخلق صعوبات كبيرة في أعمال حمايتها، وزاد من صعوبة ذلك ظهور مجموعة من الأشخاص امتهنت التعدي على الحراج وتهريب الأخشاب والأحطاب الحراجية ك «تجارة» متدربين بالفقر وسوء الوضع المعيشي وقاموا بتشكيل مجموعات تدخل إلى المواقع الحراجية وتعتدي عليها وتقوم بتهريب الأخشاب والحطب. وأكد رصد تعديات وقطعيات حديثة للأشجار وأنه تم اتخاذ إجراءات قانونية بها من عناصر الضابطة الحراجية».

وعن الإجراءات القانونية المتبعة أوضح دوبا أن «القطع من المواقع الحراجية يعتبر مخالفة يعاقب عليها قانون الحراج بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسمئة ألف إلى مليون ليرة سورية... ولفت إلى أنه على

الرغم من قيام كوارر مديرية الزراعة- دائرة الحراج بأقصى الإجراءات لقمع المخالفات إلا أن الإمكانيات المادية والبشرية والناحية القانونية للإجراءات لم تكن كافية لوقف هذه التعديات، إذ إن تنظيم الضبوط الحراجية وإحالتها إلى القضاء وفقاً لأحكام قانون الحراج لم يردع المخالفين بالشكل المطلوب، إنما خفض وتيرة المخالفات إلى حد بسيط». الحديث الرسمي أعلاه هو مثال يمكن تعميمه على كل المحافظات التي تتعرض فيها الحراج والغابات للتعدي، فهو يسلط الضوء على ظاهرة الاحتطاب الجائر بأسبابها وبعض نتائجها، مع الإشارة إلى أن الإجراءات القانونية غير رادعة!

فمن يتم ضبطهم ويتم تجبير المسؤولية عليهم غالباً هم بعض العاملين في شبكات التحطيط، وليس من يديرهم ويقوم بالاتجار بالحطب للتكسب وحصد الأرباح الكبيرة!

حسابات التكلفة واحتكار الدفاء!

أشهر البرد القارس خلال فصل الشتاء هي «كانون الأول وكانون الثاني وشباط وأذار» أي 120 يوماً تقريباً، والاعتماد على المازوت للتدفئة يحتاج وسطياً 4 ليتر يومياً، أي 480 ليتر خلال هذه الأشهر، ومع التقشف 400 ليتر خلال فصل الشتاء، فإذا تم استلام 50 ليتر بالسعر المدعوم، فإن ذلك يعني الاضرار لتأمين 350 ليتر بالحد الأدنى عبر السوق السوداء وبسعرها، أي بتكلفة تتجاوز مبلغ 5 ملايين ليرة، بحال كان الليتر بسعر 15 ألف ليرة!

مقابل ذلك فإن اللجوء للحطب للتدفئة يحتاج وسطياً 10كغ يومياً، أي بكمية 1:2 طن خلال أيام البرد، ومع التقشف 1 طن، وسعر الحطب وسطياً هو 2 مليون ليرة/طن، وذلك بحسب نوعه وجودته ودرجة جفافه!

على ذلك فإن استخدام الحطب للتدفئة، على الرغم من تكلفته المرتفعة، هو أقل تكلفة من المازوت، وأكثر دفئاً منه!

ومع ذلك فإن هذا وذاك من وسائل التدفئة «مازوت- حطب»، وفقاً لحسابات تكلفتها المليوننة المرقومة أعلاه، هي خارج إمكانيات الغالبية المفرقة في ظل ظروفها المعيشية الصعبة ودخلها المحدود، وليبقى الدفاء

بالتالي حكراً على الأثرياء، فيما يلتحف المفكرون البرد، أو يضطرون للاستعانة بكل ما هو متاح من مواد قابلة للاشتعال «بلاستيك- أقمشة بالية- أكياس نايلون...» عسى يحصلون على بعض الدفاء منها، على حساب صحتهم وعداد عمرهم! فعمليات التحطيط الجائرة التي تستفيد منها شبكات النهب والفساد على شكل أرباح هي بالواقع العملي لمصلحة النخبة الثرية من أجل تدفئتها، فيما تعمم موبقاتها وكوارثها على الفقيرين، مع تحميلهم مسؤوليتها!

كارثة بيئية وحيوية عامة!

تتراجع رقعة الأحراج والغابات عاماً بعد آخر، بسبب الحرائق «الطبيعية والمفتعلة»، وبسبب الاحتطاب الجائر والمجرم، وهذا الأمر لا يقتصر على أحراش وغطيات حمص وحماة والمنطقة الساحلية، فالتراجع طال ضفاف بردى وسهل الزبداني ومضايا وبقايا الغوطة في ريف دمشق، كما اختفت مزارع وأحراش كاملة بريف القنيطرة ودرعا والسويداء وفي غيرها من المحافظات!

فالكارثة معممة، ولا تقف عند حدود الإضرار بالجانب السياحي أو بالمستويات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، بل تتعداها إلى الجانب البيئي والتوازن الحيوي العام، حاضراً ومستقبلاً!

بمعنى آخر فإن تراجع الأحراج والغابات والغطاء النباتي عموماً، له بعد وطني عام، فهذا التراجع يعتبر كارثياً على كافة الأصعدة والمستويات، وما يزيد الطين استمرار الحرائق وعمليات التحطيط الجائر والتفحيم والرعي الجائر أيضاً!

فمن يصدر حكم الإعدام بحق البيئة والمستقبل، عبر الحرائق أو كسر الحراج أو التفحيم والاحتطاب، سواء في بحثهم عن المزيد من فرص التربح أو من أجل احتكار الدفاء، هم أنفسهم شريحة كبار الناهيين والفاستدين في البلاد، غير العابئين بكل العقوبات القانونية التي تستتبقهم فيما تجبر غالباً على الفقيرين! لنعيد التأكيد بأن كل الكوارث كنتائج هي بسبب السياسات التمييزية والظالمة المتبعة، اعتباراً من سياسات تخفيض الدعم الجائرة، وصولاً إلى سياسات الإفقر المعمم!

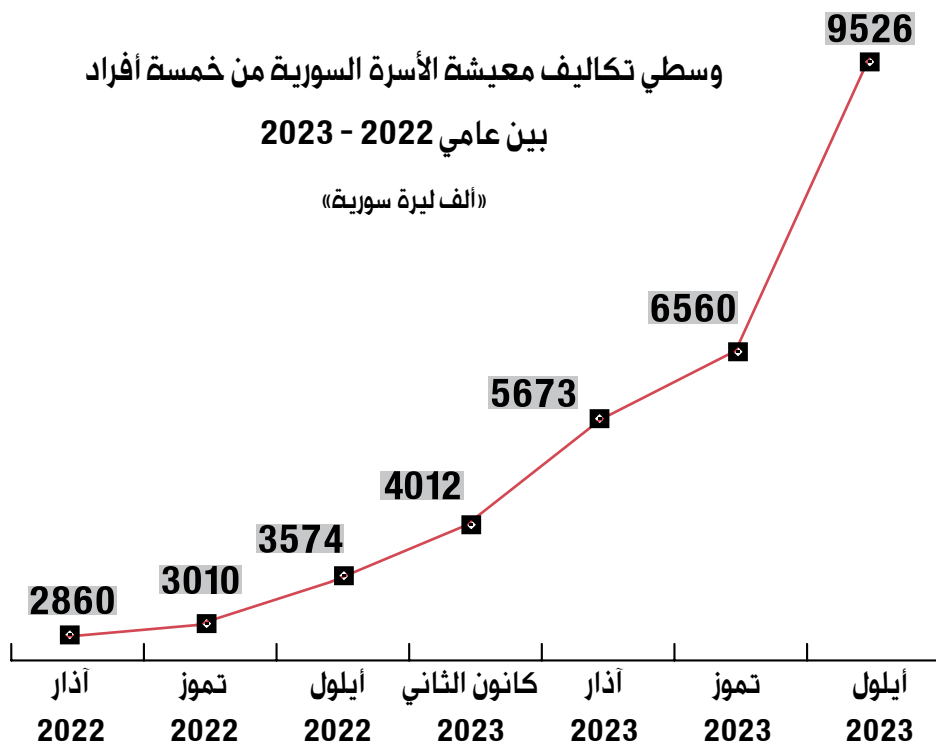
9.5 مليون وسطي تكاليف معيشة



وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد

بين عامي 2022 - 2023

(ألف ليرة سورية)



تموز، إلى 1,500 ليرة في أيلول. في المقابل، ارتفعت أسعار الفواكه بنسبة 66,7%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 1,400 ليرة في بداية تموز، إلى 2,333 ليرة في شهر أيلول. أما الأرز، فقد ارتفع بحوالي 58,1%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 1,505 ليرة في بداية تموز، إلى 2,380 ليرة في نهاية أيلول.

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 1,6 مليون

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة (مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره) من 1,640,044 في بداية تموز، إلى 2,381,739 في نهاية أيلول، أي أنها ارتفعت بمقدار 67,9% أيضاً خلال ثلاثة شهور.

وارتفعت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بحوالي 31,6%، حيث قفز سعر الدجاجة 75 غرام منها من 5,700 ليرة في نهاية شهر تموز، إلى حوالي 7,500 ليرة في نهاية أيلول.

وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 44,0% عن حسابات شهر تموز، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 7,560 ليرة، بينما كانت في تموز الماضي 5,250 ليرة. وكذلك الحال بالنسبة للجبن الذي ارتفع سعر 25 غرام منه بمقدار 55,6% منتقلاً من 563 ليرة في بداية تموز إلى حوالي 875 ليرة في نهاية أيلول.

وعلى هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 64,7%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من حوالي 944 ليرة في تموز، إلى 1,556 ليرة في أيلول. بينما ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 62,2%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 925 ليرة في بداية

مع انقضاء تسعة شهور من عام 2023، عانى السوريون في مختلف مناطق البلاد من ارتفاعات غير مسبقة في أسعار مختلف السلع الأساسية الضرورية، ليرتفع وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أفراد، وفقاً لـ «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ليقفز إلى أكثر من 9,5 مليون ليرة سورية (أما الحد الأدنى فقد وصل إلى 5,954,347 ليرة سورية). وتصاعدت هذه الارتفاعات بعد «زيادة» الحد الأدنى للأجور الذي ارتفع اسمياً إلى 185,940 ليرة سورية، وانخفض فعلياً بحكم ارتفاعات الأسعار وتبخر القيمة الحقيقية له.

قاسيون

هذه التكاليف من 6,560,178 ليرة في تموز، إلى 9,526,956 ليرة في نهاية أيلول «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي 1,854,236 ليرة، منتقلاً من 4,100,111 ليرة في بداية تموز، إلى 5,954,347 ليرة في نهاية أيلول»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 67,9% خلال ثلاثة أشهر فقط «تموز وأب وأيلول»، بينما كان الارتفاع خلال الفترة السابقة «شهور نيسان وأيار وحزيران 2022» حوالي 15,6%.

تأتي هذه الارتفاعات في تكاليف المعيشة مع اشتداد هزلة الأجور في سورية رغم «الزيادات» الخلبية: حيث لا يستطيع الحد الأدنى للأجور «بعد زيادته إلى 185,940 ليرة سورية» تغطية سوى 1,9% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية.

الفواكه والبيض في صدارة ارتفاعات الأسعار

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 2,460,067 ليرة في شهر تموز، إلى 3,572,608 ليرة في نهاية شهر أيلول، وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.

وبينما حافظ الخبز الحكومي على سعره ثابتاً «بافتراض أن المواطن استطاع فعلاً أن يؤمنه دائماً بالسعر الرسمي من المعتمد المحلي، وبافتراض أرخص كلفة نقل للموزعين وهي 50 ليرة» طالت ارتفاعات الأسعار مكونات سلة الغذاء كلها.

حول الطريقة المعتمدة لحساب «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، نذكر أنه انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل هذه الطريقة بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حبة من المصاير الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمراً «الإبداع والاعتماد على الذات» للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السرعات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد»، على اعتبار أن تكاليف الغذاء هذه تمثل 60% من مجموع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل الباقي 40% الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها».

9,67% ارتفاع تكاليف المعيشة خلال ثلاثة شهور

في نهاية شهر أيلول 2023، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بحوالي 2,966,778 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في شهر تموز 2023، حيث انتقلت

الأسرة السورية ضي نهاية أيلول 2023

%64,7

ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 64,7%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من حوالي 944 ليرة في تموز، إلى 1,556 ليرة في أيلول

%66,7

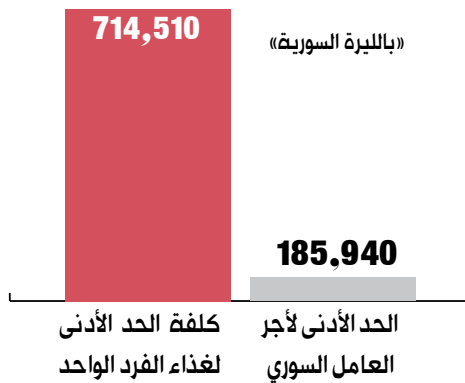
ارتفعت أسعار الفواكه بنسبة 66,7%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 1,400 ليرة في بداية تموز، إلى 2,333 ليرة في شهر أيلول

%1,9

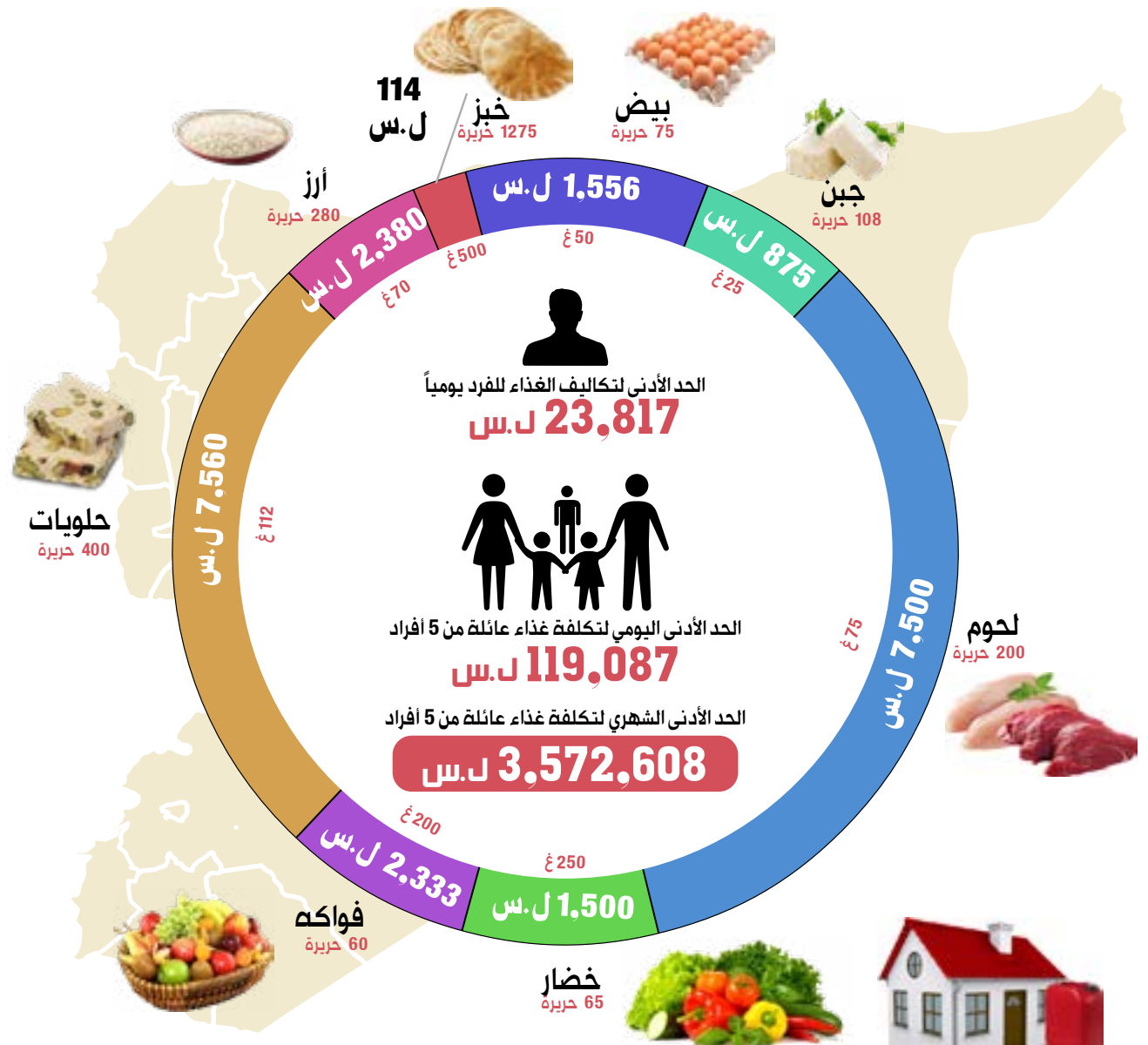
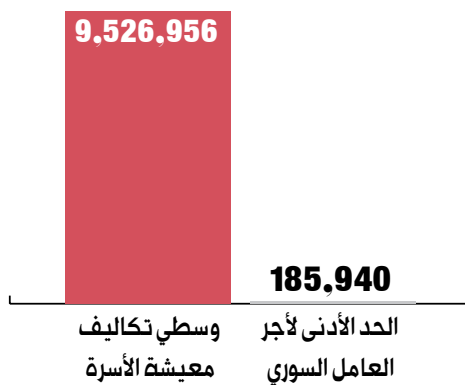
لا يستطيع الحد الأدنى للأجور «بعد زيادته إلى 185,940 ليرة سورية» تغطية سوى 1,9% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية



تكلفة الحد الأدنى للغذاء الشهري للفرد الواحد مقابل الحد الأدنى للأجور



وسطي تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور



9,526,956 ل.س.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحسب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ 1,6

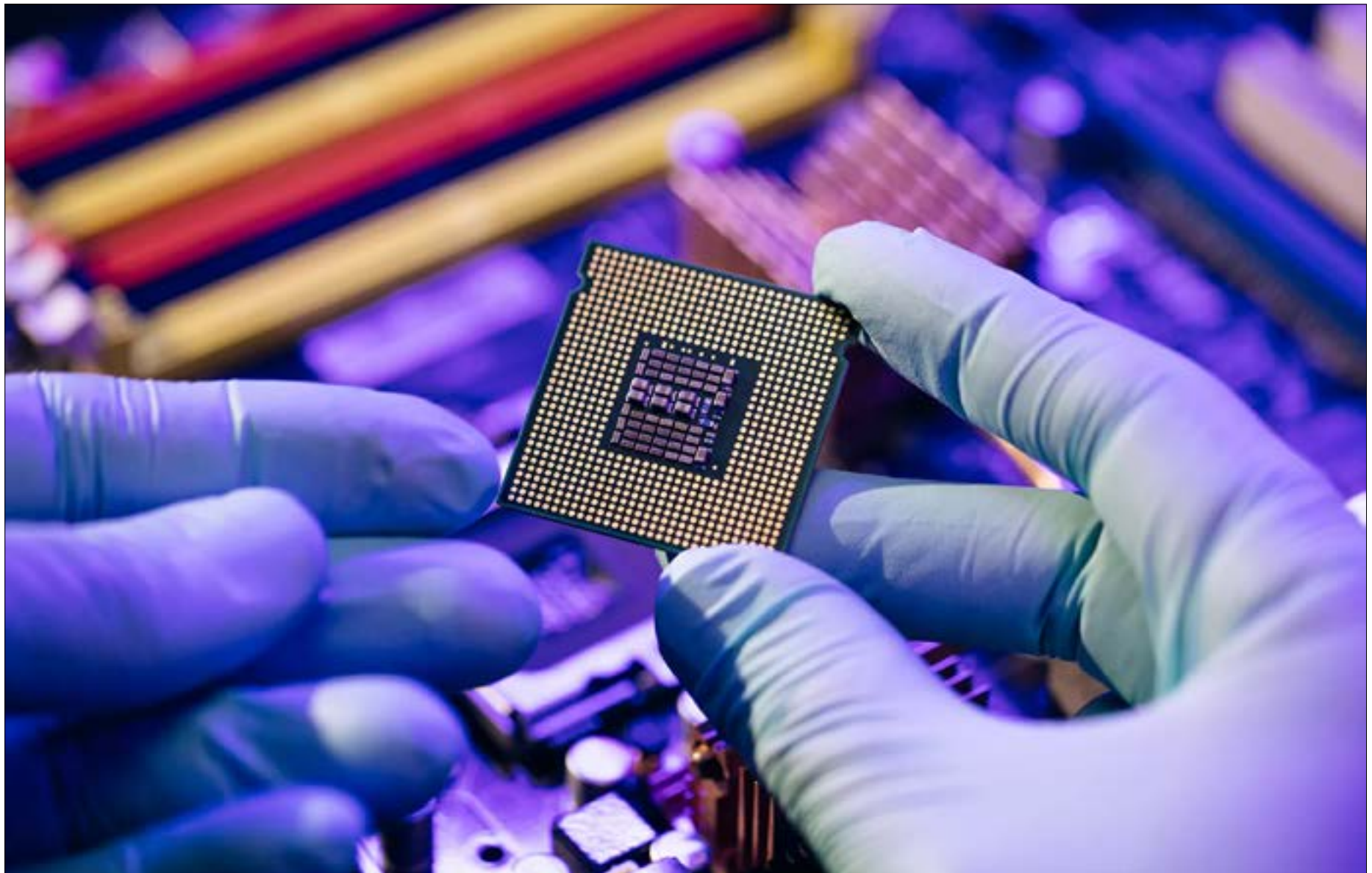
5,954,347 ل.س.

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

2,381,739 ل.س.

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

أشباه الموصلات تشهد إعادة تشكيل عالمي جديد



في حدث شديد الأهمية والتأثير، حققت شركة هواوي تقدماً كبيراً في تخطي الحصار الأمريكي على رقائقتها، عندما أطلقت منذ فترة قريبة سلسلة هواتف Mate الجديدة. ولكن من المهم فهم التأثير الذي تملكه الولايات المتحدة على صناعة أشباه الموصلات في العالم، والصراع من أجل الحصول على ميزة تنافسية بالقوة، والأثر الذي ستركه الصعود الصيني في مجال تصنيع الرقاقات على عمالقة الصناعة الآخرين. إليكم مختصراً لما قاله شيانغ ليغانغ، المحلل ومدير صحيفة «الاتصالات» الصينية.

■ شيانغ ليغانغ

يمكن القول: إنّ صناعة أشباه الموصلات العالمية قد تغيرت بالكامل في العامين الماضيين. في عام 2020 بدأت الولايات المتحدة بزيادة عقوباتها التكنولوجية على هواوي الصينية، ما أدى إلى سلسلة من ردود الفعل المتسلسلة في الصناعة، أولاً: بدأت هواوي في تخزين عدد كبير من الرقاقات من أجل البقاء والتطور. تسبب التخزين في قلق الصناعة بشأن نقص العرض في المستقبل، لذلك قمنا أيضاً بمتابعة التخزين، وقد تسبب النمو الهائل في الطلب في فشل العديد من المضاربين الدوليين. وبعد أن بدأ الجميع بالتخزين بين عامي 2020 و2021، كانت هناك فجوة بنسبة 80% في سوق الرقاقات العالمية، ولم تتمكن العديد من الشركات التي اعتمدت على الرقاقات من بدء عملياتها بشكل طبيعي، وارتفع سعر الشريحة عشرين ضعفاً. أثر هذا الوضع على توقعات صناعة أشباه الموصلات في العالم بأكمله، وبالتالي، على الحكم فيما يخص إنتاج الرقائق. اعتقد الجميع بأنّ النقص العالمي في الرقاقات سيديم لفترة طويلة، لذلك أجبرت الولايات المتحدة شركة TSMC التايوانية على الانتقال إلى الولايات المتحدة، وأجبرت سامسونغ على الاستثمار في الولايات المتحدة. كما تحضرت إنتل للاستثمار بشكل مكثف في الولايات المتحدة. الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا وتايوان، جميعهم بدؤوا بعمليات توسّع على نطاق كبير في صناعة الرقاقات. كما اشترت الصين أكثر من 100 آلة «طباعة lithography» من بلدان مختلفة، وأنتجت

وأعادت بناء أكثر من 20 آلة في هذين العامين أيضاً.

قاد كل هذا إلى نقطة تحول في الصناعة في 2022: التحول من النقص إلى الوفرة. عندما تلاشت التوقعات العالمية بأنّ النقص في الرقاقات سيستمر، قلّ الطب وانهارت الصناعة. هذا العام تواجه الصناعة حالة «حداد». سامسونغ وكوالكوم وإنتل، تواجه جميعها صعوبات تشغيلية متنوعة. انخفضت حصة TSMC من السوق 13% بين بداية العام وشهر تموز. انخفضت أرباح سامسونغ إلى أكثر من عشرة أشهر متتالية، وهذا الوضع سيستمر لبعض الوقت.

ورغم أنّ الطلب على الرقاقات قد انخفض، فالتوسع في الاستثمار في الرقاقات من قبل عدد من الدول في السنوات الثلاث الماضية قد تجاوز بشكل كبير المعدل العادي. ورغم أنّ عمالقة الصناعة حققوا أرباحاً هائلة عندما زاد الطلب، فمن المرجح أنّه لن يكون هناك مشتررون للرقاقات المنتجة بكميات كبيرة في المستقبل. على العموم، كانت صناعة الرقاقات في العامين الماضيين في حالة تشبه «الأفعوانية»، مرة يكون هناك انزعاج عندما يكون هناك نقص في الرقاقات، ومرة يكون هناك انزعاج عندما يصبح هناك فائض في المعروض من الرقاقات.

تغييرات لا يمكن عكسها

عندما لم يكن معدل الاعتماد الصيني على الذات في مجال الرقاقات إلا 5%، كان جزء كبير من التجارة العالمية في الرقاقات من حصة الصين بقيمة 350 مليار دولار. كانت قيمة واردات الرقائق كبيرة بحيث تجاوزت

النفط. كانت الصين في السابق تتبع مبادئ التقسيم الدولي للعمل، بحيث تنفق أموالاً طائلة على شراء الرقاقات، ثمّ تصنع منتجات جديدة زهيدة الثمن ذات نوعية عالية وتبيعها للعالم. لكنّ الوضع تغير اليوم بسبب هجوم الولايات المتحدة، ولا بدّ من القيام بشيء في هذا الخصوص.

أتوقع بأن تصل الصين إلى الاعتماد على الذات بنسبة 25% بحلول نهاية هذا العام 2023، وأنّ نقط 35% في نهاية العام القادم. بعد ذلك سيكون هناك «انفجار» واسع النطاق في المخرجات السنوية. عندها ستصل الصين إلى نسبة اعتماد على الذات 50% على الأقل في عام 2025، وقد تصل حتّى إلى 70%. إن وصل الاعتماد الصيني على الذات إلى 50%، فهذا يعني أنّ الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان سيكونون قد فقدوا سوقاً بقيمة 150 مليار دولار. وإن وصلت النسبة إلى 70% فسيكون حجم السوق الذي خسروه 200 مليار دولار. بكلمات أخرى، لقد تغير نمط سوق الرقاقات العالمي بشكل كبير، الأمر الذي سترك آثاراً هائلة على الكثير من شركات الرقاقات.

يمكن الانتباه إلى هذا النوع من التأثير بشكل واضح في رقاقات الذواكر. في الماضي كانت البلد المهيمنة على رقاقات الذواكر هي كوريا الجنوبية. غالباً ما كنّا نتابع الأخبار عن الطلب الحاد على هذه الذواكر ما جعل ثمنها يزداد بشكل كبير. اليوم وبعد الاختراقات التي حققتها الصين، لم يعد الطلب على مصانع الرقاقات الكورية كبيراً، وحتّى أرباح سامسونغ قد تقلصت بأكثر من 95% على مدى عشرة أشهر متتالية.

صناعة الرقاقات الأكثر تطوراً ستشهد المصير ذاته عمّا قريب. رقاقات 7 و 5 و 3 نانومتر المستخدمة بشكل رئيسي في الهواتف الذكية، وبعض السيارات الذكية. إنّ الطلب السوقي ومساحة النمو كليهما محدود نسبياً، وليس بالحجم الكبير الذي تخيله البعض. لو أنّ

الأمر سارت على ما هي عليه قبل العقوبات الأمريكية، أي لو استمرّ التقسيم العالمي للعمل، لكنّا شهدنا نوعاً مختلفاً من مجريات الأحداث. أمّا اليوم وقد تمكنت الصين من تحقيق اختراق تكنولوجي، ستنتقل سريعاً إلى الإنتاج السوقي، وبالتالي ستواجه شركات تصميم الرقاقات TSMC و سامسونغ عواقب كبيرة.

لا يمكن لوم الصين على ذلك، ففي خطة «صنع في الصين» الأصلية كان هناك فجوة بنسبة 30% من أجل شراء العمليات والمنتجات المتطورة بدافع التعاون من أجل تعزيز التطور التكنولوجي، والسلاسل الصناعية في الدول الأخرى، بما يخدم تقسيم العمل، لكن بما أنّ هناك بلداناً تملك التكنولوجيا المتقدمة وتحاول خلق الصين، فعلياً أن نصل إلى أداء الأعمال بأيدينا بنسبة 90 إلى 100%. بالنسبة لي كمراقب، أنا سعيد لأنّ هواوي تمكنت من كسر حصار الأمريكيين وحققت اختراقاً أعادت الثقة إلى مجمل الصناعة الصينية.

كثيرون أسأوا فهم صناعة الرقاقات الصينية، واعتقدوا بأنّ الحكومة الصينية استثمرت ترليونات الدولارات دون القدرة على إنتاج رقاقات جيدة. في العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية، أولت الحكومة اهتماماً بقطاع أشباه الموصلات، لكنّها لم تبدأ بوضع الاستثمارات الكبرى حتّى عام 2018. كان التركيز يصبّ على إنتاج المنتجات النهائية، وهذا جعل الاعتماد على الذات مجرد 5% في عام 2018 مع استيراد الباقي والحفاظ على تقسيم العمل. اليوم وصلنا إلى 17% من الاعتماد على الذات، ولن ينتهي العام إلا ووصلنا إلى 25%. أثبتت الصين عبر هواوي بأنها أيضاً قادرة على استخدام كامل إنتاجها في صناعة منتج نهائي. ربّما الأكثر أهمية أنّ الاختراق لم يكن أمراً علمياً صغيراً، بل هو إنتاج سوقي معدّ للاستهلاك تمّ إطلاقه وانتهى الأمر.

في خطة «صنع في

الصين» الاصلية كان

هناك فجوة بنسبة

30% من أجل شراء

العمليات والمنتجات

المتطورة بدافع

التعاون من أجل

تعزيز التطور

التكنولوجي

المركزي ينافس نفسه على حساب الاقتصاد الوطني والمفقرين ومن جيوبهم!



عدل مصرف سورية المركزي بتاريخ 2023/10/1 سعر صرف الليرة مقابل الدولار في نشرة الحوالات والصرافة، بحيث أصبح 11500 ليرة، وكذلك سعر الصرف في نشرة السوق الرسمية، بحيث أصبح السعر الوسطي فيها 11557 ليرة مقابل الدولار الواحد!

الموازي، بذريعة توحيد سعر الصرف في النشرات المختلفة وتقاربها مع السوق الموازي، وبمحاوله استقطاب المزيد من الحوالات الخارجية، وهو على ذلك مساهم رئيسي على مستوى تراجع قيمة الليرة مقابل العملات الأجنبية، وعلى مستوى تراجع قيمتها الشرائية في الأسواق على السلع والخدمات، والأسوأ تكريس تراجع الإنتاج وتقويضه، وتكريس وزيادة نسب التضخم!

وكل ذلك على حساب ومن جيوب الغالبية الفقيرة بالنتيجة، فيما ما زال كبار أصحاب الأرباح المحظيين يحصدون المزيد من الأرباح على حساب الفقيرين والاقتصاد الوطني! فمع الاستمرار بعمل المركزي وفقاً للسياسات النقدية المتبعة من قبله، بالتوازي مع بقية السياسات الليبرالية المطبقة، الظالمة والمنحازة لمصلحة كبار أصحاب الأرباح على طول الخط، بما في ذلك طبعاً حيتان المضاربين على العملة والمتاجرين فيها، ومع الاستمرار بسياسات إضعاف وتقويض الإنتاج «الزراعي والصناعي- العام والخاص»، فإن الليرة ستستمر بتسجيل المزيد من الخسارة أمام العملات الأجنبية، مع ما يتبع ذلك من كوارث على المستوى الاقتصادي العام، وعلى المستوى المعيشي والخدمي للغالبية الفقيرة! فجملة السياسات الجائرة المعمول بها مولدة لالزامات وعاجزة عن حلها، وهي تزيد من الالزامات يومياً ولحظياً، وهو الملموس بشكل فاقع وفج وصولاً إلى درجة التوحش، وبكل اختصار، لا حلول ممكنة إلا من خلال إنهاء هذه السياسات كلياً، مع تقويض إمكانات المستفيدين منها طبعاً، كبار أصحاب الثروة والفاستدين والناهبين!

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن عوامل الحفاظ على الليرة بقيمتها مقابل العملات الأجنبية لم يطرأ عليها أي تغير إيجابي خلال الفترة القريبية الماضية، فلا زيادة في معدلات الإنتاج والاستهلاك، بل هناك تقلص مستمر بمعدلات الاستهلاك وتراجع بمعدلات الإنتاج، ولا بضائع مصدرة بكميات إضافية، أو نوعية، تستقطب المزيد من القطع الأجنبي، ومقابل تراجع الإنتاج ترتفع فاتورة الاستيراد، أي مزيد من استنزاف القطع الأجنبي، ومعدل التحويلات الخارجية من السوريين في الخارج لنويهم في الداخل على حالها نسبياً، والواقع السياسي العام على مستوى الأزمة الوطنية الشاملة من سيئ إلى أسوأ دون حلول منظورة!

أما الكارثة المستجدة بعد كل ما سبق، فهي بالزيادة السريعة على سعر الصرف بموجب نشرة السوق الرسمية، والتي ستفرض على جهات القطاع العام إعادة حسابات عملياتها وتكاليفها استناداً إليها!

فنسبة الزيادة التي طرأت على سعر هذه النشرة بلغت 35,29%، حيث كان وسطي السعر في هذه النشرة 8542 ليرة، وأصبح 11557 ليرة!

على ذلك، فإن إعادة الحسابات والتكاليف ستكون مقارنة لنسبة الزيادة أعلاه، والتي ستتم إضافتها على سلع وخدمات الجهات العامة، ومن جيوب المواطنين بالمحصلة، ناهيك عن عجز هذه الجهات عن تنفيذ خططها ومشاريعها، ما يعني المزيد من التراجع على مستوى دور الدولة نفسه!

فالمصرف المركزي بحسب آليات عمله، أصبح مشاركاً بلعبة سعر الصرف، ومنافساً لنفسه فيها أكثر من تنافسيته مع السوق

الصرف، هي غير مبررة! بل وكأن المصرف المركزي أصبح يسابق نفسه في سعر الصرف بالانتقال من عتبة إلى عتبة أعلى، وليس بالتنافس مع السوق الموازي فقط!

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن سعر الدولار مقابل الليرة كان مطلع العام 3015 ليرة، ثم صدرت نشرة الحوالات والصرافة بشكل متتابع حتى تاريخه، ليصل سعر الصرف فيها الآن 11500 ليرة.

على ذلك، فإن الزيادة على سعر الصرف بموجب نشرة الحوالات والصرافة منذ مطلع العام وحتى الآن بلغت نسبة 281,42%! وطبعاً لا يخفى على أحد، الانعكاسات السلبية نتيجة متغيرات سعر الصرف على واقع الأسعار في السوق على السلع والخدمات، وعلى تراجع القيمة الشرائية لليرة مقابلها، وبالتالي، على مستوى المزيد من انخفاض معدلات الاستهلاك بالنسبة للغالبية الفقيرة، وكذلك الانعكاسات السلبية على أسعار مستلزمات الإنتاج، وبالتالي على أسعار المنتجات، وتأثير ذلك على حركة السوق المحلية وعلى أسواق التصدير، وكل ذلك كيف ينعكس سلباً على مستوى تسجيل المزيد من معدلات التضخم، كسلسلة غير متناهية من الأسباب والنتائج التي تحيل حياة المواطنين بغالبيتهم الفقيرة إلى جحيم، والاقتصاد الوطني إلى عتبة التمثوت!

وقد كانت الزيادة الطارئة على سعر الصرف في نشرة الحوالات والصرافة 300 ليرة، بينما كانت الزيادة الطارئة على نشرة السوق الرسمية 3015 ليرة دفعة واحدة!

وقد أصدر المصرف المركزي خبراً صحفياً يقول: «من خلال المراجعات اليومية التي يقوم بها مصرف سورية المركزي لنشرات أسعار الصرف، أصدر اليوم تعديلاً بزيادة سعر صرف نشرة السوق الرسمية» (التي تستخدم: لعمليات القطاع العام، تقييم بيانات المصارف، بدل الخدمة الإلزامية، وغيرها من الاستخدامات) لتقارب نشرة الحوالات والصرافة، بهدف تخفيف الفجوة السريعة بين نشرات أسعار الصرف. ويستمر مصرف سورية المركزي بإجراء هذه المراجعات اليومية وتعديل أسعار الصرف كلما اقتضى ذلك»!

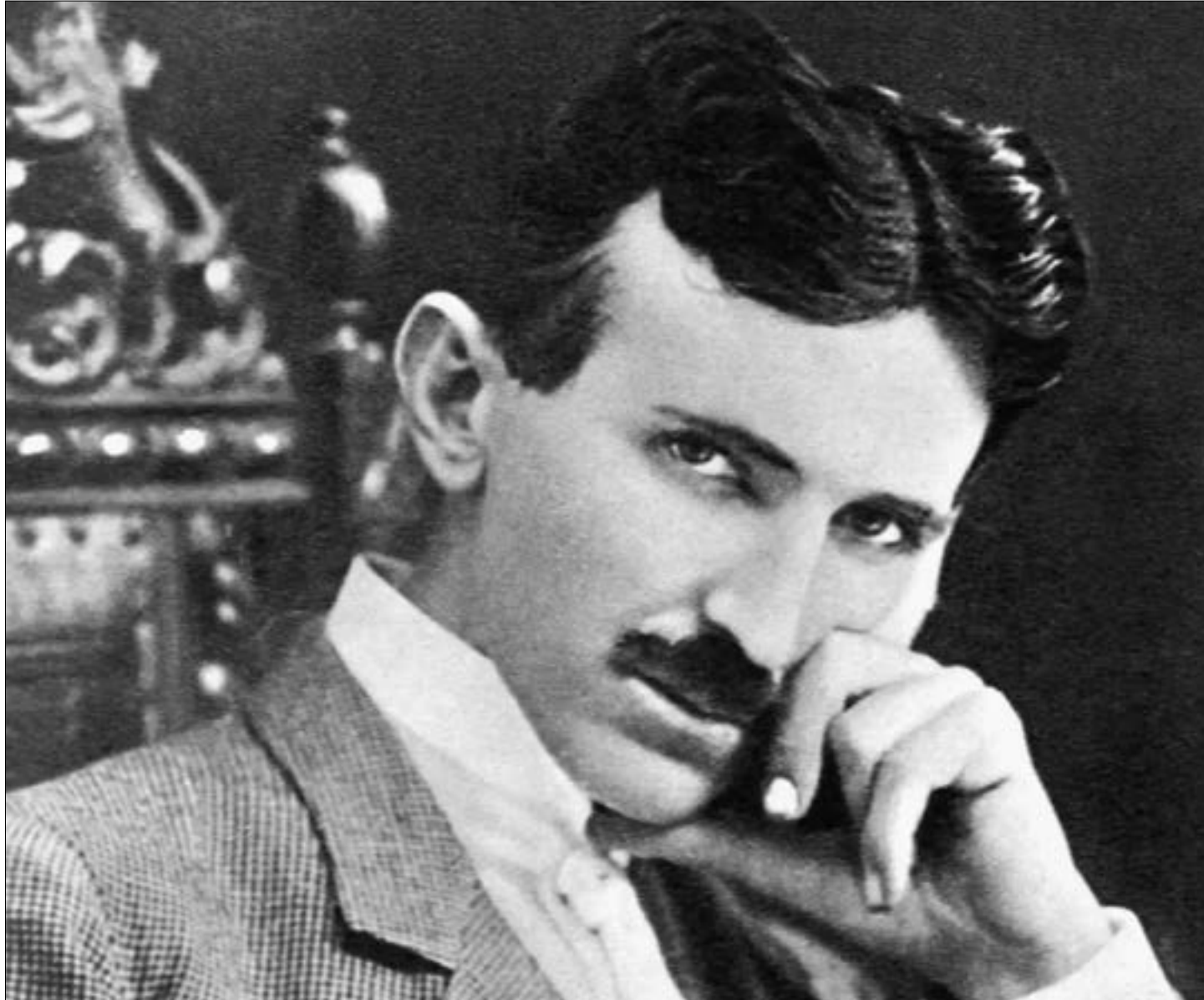
الخبر الصحفي أعلاه، برر الزيادة في نشرة السوق الرسمية لتقارب نشرة الحوالات والصرافة، لكنه لم يبرر الزيادة المستمرة في هذه النشرة بين الحين والآخر!

مقابل ذلك، فإن بعض المؤشرات تقول: إن سعر الصرف في السوق الموازي أصبح مستقراً نسبياً منذ فترة، ويتم تجسير إيجابيات ذلك على إجراءات المصرف المركزي!

لكن بالمقابل أيضاً، يتبين أن الزيادات التي أقرها المصرف المركزي على سعر الصرف مؤخراً، ومع واقع الاستقرار النسبي بسعر

المصرف المركزي بحسب آليات عمله أصبح مشاركاً بلعبة سعر الصرف ومنافساً لنفسه فيها أكثر من تنافسيته مع السوق الموازي!

«تسلا» منتقداً احتكار الكهرباء ومبشراً بالشيوعية



«ستكون الكهرباء مجانية كالهواء»، بحسب العالم والمخترع الصربي نيكولا تسلا في مقال كتبه بتاريخ 8 آذار 1896 في مجلة «الأحد العالمي» الأمريكية، بعنوان «كهرباء الأرض للقضاء على الاحتكار». حيث اعتبر أن تشغيلها لصالح الإنسانية «سيضع نهايةً للاحتكارات القمعية والابتزازية في مجال البخار والهاتف والتلغراف والاستخدامات التجارية الأخرى للكهرباء، وسيتمتعون على أصحاب الملايين الجشعين، الذين حلبوا جيوب الشعب بالأصابع الكهربائية طوال عقدين من الزمن، التخلي عن احتكارهم». ورغم مسحة الطبوعية، يظهر المقال النزعة التقدمية لدى تسلا، في وقت كانت فيه الرأسمالية تلج طورها الإمبريالي نحو مزيد من الاستغلال وإغراق العالم بظلام الحروب والدماء.

■ نيكولا تسلا
تصريح وإعداد: د. اسامة دليقان

قبل أن نعرض أدناه ترجمتنا لمقال تسلا كاملاً، من المفيد البدء ببعض الملاحظات ذات الصلة التاريخية فيما يخص الإمبريالية والكهرباء. بحسب لينين يمكن تأريخ ظهور الإمبريالية كطور جديد في الرأسمالية، وذلك «بدقة معقولة»، إلى مطلع القرن العشرين في أوروبا، علماً بأن أشكالها الجينية تعود إلى حالات معزولة من الاحتكارات ظهرت حتى قبيل العام 1860، ثم بشكل خاص بعد أزمة الركود الاقتصادي العالمية عام 1873. وفي عام 1894 صار واضحاً بالنسبة لإنجليس أيضاً، عندما أضاف ملاحظته على المجلد الثالث من «رأس المال»، بأن «المنافسة في السوق الداخلية تتراجع أمام زحف الكارتيلات والتروستات... ولذلك فإن كل عنصر من العناصر التي تعيق تكرار الأزمات قديمة الطراز يحمل في أحشائه بذرة أزمة مقبلة أشد وأعتى».

يمكن تأريخ بداية الكهرباء الصناعية والمنزلية إلى العام 1882 عندما أنشأ توماس أديسون شركته الرأسمالية «محطة كهرباء شارع بيرل» في مدينة نيويورك. ومن أشكال الطاقة الصناعية لاحظ إنجليس أهمية الكهرباء، ولكنها في حياته لم تكن قد أصبحت بعد المصدر الأهم، كما نلاحظ من ترتيبها بعد البخار في رسالته إلى دانييلسون «لندن، 22 أيلول 1892»: «إنني أعتبر الآن أن الإنتاج الصناعي في هذه الأيام يعني الصناعة الكبيرة، والبخار، والكهرباء، والمغازل الآلية، والمناسج المشغلة بالطاقة، وأخيراً الآلات التي تنتج الآلات». وفي رسالته إلى شتاركينبرغ «لندن، 25 كانون الثاني 1894»، كتب إنجليس، «لم نعرف أي شيء معقول عن الكهرباء سوى عندما تم اكتشاف إمكانية تطبيقها التقني». ربما كان هذا آخر ما نقل عن إنجليس بشأن الكهرباء قبيل وفاته في العام التالي (5 آب 1895). ومقال نيكولا تسلا أدناه ظهر بعد ذلك بنحو 7 أشهر. ويجدر التنويه إلى أن أكثر من مصدر يؤكد نسب المقال إلى تسلا ككاتب، ولكن سيلاحظ القارئ أنه غير مكتوب بصيغة المتكلم بل يشير إلى تسلا ككاتب، ولا نعرف إذا كان ذلك أسلوباً اختاره تسلا أم أن المقال إعادة صياغة لكلام صرح به تسلا لمحرري المجلة.

نص مقال تسلا

العالم على أعقاب اكتشاف مذهب، ستتغير الظروف التي نعيش في ظلها. لقد أُرغمت نهاية احتكارات التلغراف والهاتف وشارفت على الانهيار. وبالمناسبة، فإن جميع الاحتكارات الأخرى التي تعتمد على الطاقة من أي نوع كانت سوف تتوقّف فجأة. يجب تسخير التيارات الكهربائية الأرضية، فالتبيعة تقدّمها بالمجان. تكلفة الطاقة والضوء والحرارة لن

تكلف شيئاً عملياً.

إن العلماء والكهربائيين الذين حاولوا منذ سنوات إتقان سرّ التيارات الأرضية الكهربائية التي تمتلئ بها الأرض تحت أقدامكم، هم على عتية النجاح. ونجاح التجارب التي يجريها يعني الكثير بالنسبة لهم، لكنه يعني الكثير بالنسبة للشعب أيضاً. وهذا يعني أنه إذا نجح نيكولا تسلا في تسخير التيارات الأرضية الكهربائية وتشغيلها لصالح الإنسان، فستضع نهايةً للاحتكارات القمعية والابتزازية في مجال البخار والهاتف والتلغراف والاستخدامات التجارية الأخرى للكهرباء، وإن أصحاب الملايين الجشعين الذين حلبوا جيوب الشعب بالأصابع الكهربائية طوال عقدين من الزمن، سيتعين عليهم التخلي عن احتكارهم.

اكتشف نيكولا تسلا سرّ التيارات الأرضية الكهربائية في الطبيعة، وسيتمّ تكييفها لاستخدامات الإنسان. نجح في نقل الصوت بوساطة التيارات التي تحدث اضطراباً كهربائياً للأرض، وسيتمّ ذلك نقل الطاقة. إن تجاربه التي رُدّت إلى استخدامات عملية تجارياً ستكون قادرة على الاستفادة من التيارات الكهربائية للأرض وجعلها تخدم أغراض الصناعة والتجارة تماماً كما يستخرج الماء بيدي حفار الآبار في لونغ آيلاند، أو الفحم بيدي عامل منجم في بنسلفانيا. إن الطاقة الكهربائية الهائلة المخزنة في الأرض على مرّ العصور سيتمّ تسخيرها واستخدامها لتحريك آلات الإنسان.

ستكون الكهرباء مجانية كالهواء. للحصول على امتياز استخدامها، لن يتعين دفع الرّشوة للهيئات التشريعية أو إفسادها في صناديق الاقتراع، ولن يتعين النظر إلى المجالس العامة وهي تمنح امتيازات حصيرية للشركات المنظمة لاستخدام الملكية العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وجعل الناس يدفعون التكلفة الأصلية لاستثماراتهم ورسوم الخدمة المفرطة من أجل استخلاص الأرباح من الأسهم التي تحظى برعاية غزيرة.

وستضطرّ الاحتكارات إلى توفير الطاقة البخارية أيضاً، وإلى الاستسلام للكهرباء المجانية، لأنّه مع هذه الأخيرة لن يكون على المصنّعين سوى توصيل مولّداتهم بالتيارات الأرضية لتشغيل آلاتهم. إنّ التكييف الناجح لاكتشاف تسلا سيوجّه ضربة قاضية إلى العبودية الأكثر إزعاجاً التي قيّدت أنشطة البشر في حلقة مفرغة من الاحتكار. تسلا هو الساحر الذي سيحرّر الصناعات الحديثة من أغلال الشركات الاحتكارية الفاسدة التي تسعى إلى الاستيلاء على الأرباح.

إنّ الصوت ينتقل بسرعة مذهلة، لكن الاهتزازات الكهربائية تنتقل بسرعة يصعب استحضار شكل يوضح سرعتها بيانياً. إليكم تصوّر من شأنه أن ينقل انطباعاً حيويّاً وواضحاً، تخيل نفسك على طاولة وأنت تحمل مسدساً في إحدى يديك، بينما تضع إصبعاً من اليد الأخرى على مفتاح جهاز تلغراف متّصل بسلك يطوّق الكرة الأرضية سبع مرات ويدور في الدورة الثامنة مسافة تساوي 11000 ميل. اضغط زناد المسدّس واضغط في الوقت نفسه على مفتاح التلغراف. بينما ينتقل صوت دويّ المسدّس مسافة 1100 قدم، تكون النبضة الكهربائية الناتجة عن الضغط على مفتاح التلغراف قد دارت سبع مرات ونصف حول العالم عبر السلك الذي يتصل به المفتاح. ينتقل الصوت بسرعة 1250 قدماً في الثانية، وينتقل النبض الكهربائي بسرعة 186000 ميل في الثانية. إذا أمكن تسخير التيارات الكهربائية التي تمتلئ بها الأرض وتشغيلها، فسوف يبرز فجر عصر جديد في الكهرباء. تنصّب جهود عالم مثل تسلا على إتقان سرّ هذه التيارات الأرضية وتكييفها.

في سياق تجارب تسلا، ذكر أنه اكتشف بالقرب من المدن الكبيرة تيارات أرضية متضاربة كثيرة لدرجة تمنع الحصول على نتائج مرضية. لذلك ذهب إلى «دنفر» فوجد بالقرب منها مجالاً أفضل للتجربة. هناك التقى بصديق مهتم بالأبحاث الكهربائية، وذهبا إلى

قمة بايك، وكان من بين أمتعتهم قيثارتان أليّتان.

تسلّق تسلا وصديقه الجوانب الوعرة للقمة. وعلى ارتفاع متّفق عليه انفصلا. تجاوز تسلا القمة وعندما وصل إلى نقطة مقابلة تماماً للمكان الذي ترك فيه صديقه توقّف. وهكذا، كان المجرّبان على خط مرسوم بشكل مستقيم عبر القمة، وتفصل بينهما أربعة أميال من الصخور الطبقيّة. تمّ ضبط القيثارتين الأليّتين بدقة شديدة قبل أن يفترق العالمان، مع الاتفاق على وقت محدّد سيعرف فيه رفيق السيد تسلا نغمة على القيثارة الآلية.

انتظر تسلا بصبر الوصول إلى الوقت المحدّد، ثمّ قام بتوصيل قيثارته بالأرض بطريقة تضمن رنيناً توافقيّاً مع التيار الأرضي. أمّا طريقة ووسيلة هذا الاتصال فهي أسرار. تم تجهيز جهاز الاستقبال التلقائي بميكروفون. ومع اقتراب الوقت الذي يعزف فيه صديقه على الجانب الآخر من القمة النغمة المحدّدة، كان تسلا يصغي بانتباه شديد.

أخيراً، وعلى نحو مشابه للطريقة التي تستجيب بها الشوكة الرنانة لنغمتها التوافقية التي تنطلق على أوتار بيانو، أصدرت القيثارة الآلية التي بين يدي السيد تسلا نغمات «بن بولت» Ben Bolt التوافقية التي كان رفيقه يضربها على الأسلاك المتوتّرة لآلته من محطّته على بعد أربعة أميال مباشرة. وكانت التجربة ناجحة. وبعد عزف العديد من الألحان، نزل تسلا ورفيقه من أعلى القمة. تمّت كتابة بيان بحقائق ونتائج التجربة والمصادقة عليها من قبل كاتب عدل، بوصفها سجلاً علمياً قياسيّاً.

إنّ التيارات الكهربائية موجودة في الأرض، وقوتها كبيرة بما يكفي لتوفير كلّ ما يحتاجه الإنسان من طاقة ونور. لقد تغلّب السيد تسلا على الصعوبة الأولية، وحدّد موقع التيارات الأرضية واستثمرها. والبقية ستأتي تبعاً، مثلما جاء الهاتف بعد اكتشاف البروفيسور بيل كيفية نقل الكلام عبر سلك.

لا يمكن تحرير
البشرية دون القضاء
على الرأسمالية التي
تحتكر عصب الحياة

صدامات بين مستوطنين في «يوم الغفران» تغذي النار المشتعلة



مواجهات وتصاعد في حدة الخلافات الداخلية بشهدها الكيان مجدداً، فرغم «إنجازات» تبجّحت حكومة نتنياهو بتحقيقها، ظلّ الخلاف قائماً مع المعارضة، وبعد حديث رئيس الحكومة عن لقاءات كثيرة عقدها في الخارج، غابت النتائج الملموسة، ومع كل الضجة الإعلامية في الأسابيع الماضية حول اقتراب «صفقة» مزعومة مع السعودية، عادت الأنباء المتضاربة تهيمن على المشهد، وتشكك في قدرة نتنياهو على إحراز تقدم في أي من الملفات العالقة.

■ علاء ابو فراج

اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، دفع البعض للقول: إن الطرفين نجحا بتقريب وجهات النظر، وتحديداً بعد الإعلان الرسمي الأمريكي عن إعفاء «الإسرائيليين» من التأشيرة، كما لو أن هذا القرار الثانوي دليل كاف على انتهاء الخلافات القائمة! في الواقع يبدو أن كلاً من الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء «الإسرائيلي» كانت له أسباب خاصة لعقد اللقاء، لكن متابعة ما خرج عنه تؤكد أنه لا يمكن الحديث بعد عن اتفاقات، لا في ملف التعديلات القضائية، ولا حول موقف الحكومة الرسمي من قضية حل الدولتين، وغيرها من المسائل التي تقدّم إلى الإعلام بوصفها أسباباً للخلاف. وربما تكون الأخبار الكثيرة القادمة من داخل الكيان مكرورة لا جديد فيها، وهذا بالضبط ما يزيّد المشهد تعقيداً هناك، إذ بات اعتيادياً أن تتداول أخبار مظاهرات لم تتوقف منذ 39 أسبوعاً، أو أن تظهر على الملأ خلافات حادة بين كتل سياسية متقابلة، بل خلافات داخل تلك التكتلات نفسها، ولم يعد مستغرباً أن يخرج مسؤولون رفيعو المستوى للتحذير من «مستقبل أسود» قادم لا محالة. هذا إلى جانب اضطراب وانقسامات ملموسة داخل مؤسسات جيش الاحتلال. لكن وفي الوقت نفسه، تكرر هذه الأخبار لا يعني بأن الوضع على حاله، بل العكس تماماً، فالانقسام يتعمق إلى تلك الدرجة التي أمسى فيها كل حدث أو مناسبة فرصة لاشتباك جديد بين الخصوم.

■ موسم الأعياد يعزز الانقسام

يترافق موسم الأعياد اليهودية في كل سنة مع تشديدات أمنية داخل الكيان، وتضييق على الفلسطينيين، وحركتهم، ويفرض الاحتلال أيضاً الإغلاق القسري على المحلات التجارية في محيط الأقصى، إذ أغلقت قواته أكثر من 2000 متجر في يوم الغفران هذا العام، بالإضافة إلى اقتحامات قسرية للمسجد الأقصى نفذها مئات المستوطنون. الأعياد التي تبدأ بعيد السنة العبرية في منتصف أيلول، وينتهي آخرها في 7 و8 من شهر تشرين الأول الجاري، كانت دائماً فرصة لاستفزازات من قبل المستوطنين، لكن الجديد والواضح في هذه السنة، أن الانقسامات السياسية داخل الكيان كانت حاضرة بشدة، ويجري استحضارها في أي مناسبة. إذ شهدت الصلاة في يوم الغفران صدامات ومشاجرات بين المستوطنين، فكانت بلدية تل أبيب رفضت دعوات للفصل بين النساء والرجال أثناء الصلاة في الساحات العامة، ومنعت هذه الخطوة بدعم من المحكمة، إلا أن منظمة «رأس يهودي» الدينية المتشددة حاولت مخالفة القرار، والفصل بين الجنسين في الصلاة، ما سبب سلسلة من المواجهات بين أنصارهم وأولئك الذين يريدون الصلاة أن تكون مختلطة، لكن الحدث لم يتوقف هنا، إذ سرعان ما اعتبر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن «أنصار اليسار هاجموا اليهود في دولة اليهود وفي يوم الغفران» وأضاف، أن ذلك فوّت فرصة جديدة لتجاوز الانقسام حسب تعبيره، لكن المعارضة كان لها رأي آخر

الصراع حول القضاء هو معركة استباقية لمعركة أخرى تلوح في الأفق، وإن كانت تلك «المعركة» مجهولة حتى اللحظة فهذا لا يبرر بحال من الأحوال حصر الخلاف بقضايا جزئية وشكلية

تماماً، فقال رئيسها يائير لبيد في ردّه على بيان رئيس الوزراء: إن من رفض السلوك المتطرف «ليسوا ضد اليهودية، بل يحاولون إنقاذها من جماعات عنصرية ومتطرفة تحصل على هدايا من قبل الحكومة». وعلى هذا الأساس قرر إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي الصهيوني، تنظيم صلاة في نفس المكان متحدياً المنع في خطوة رفعت درجات التوتر إلى مستويات قياسية، قبل أن يلغي دعوته هذه على أساس تراجع من أسماهم «قادة اليسار المتطرف» وتغييرهم أماكن تجمعهم. هذه المناكفات دفعت عضو الكنيست غدعون ساعر، من كتلة غانتس، لوصف أقوال نتنياهو ولبيد على السواء بأنها «بشعة»، واتهمهما بأن «كل واحد منهما يحاول إضافة وقود إلى الموقدة بدلاً من إطفائها» وقال مستكراً: «أي «زعماء» هؤلاء الذين يغذون حرباً أهلية في نهاية يوم الغفران؟».

■ دعوات لاستخلاص العبر

موسم الأعياد هذا ترافقه ذكرى حرب تشرين/أكتوبر في 1973، المعروفة داخل الكيان باسم حرب «يوم الغفران»، والتي وجد فيها الرئيس إسحاق هرتسوغ فرصة مناسبة لتحذير جديد، إذ تحدث في المراسم الرسمية للذكرى الـ 50 لهذه الحرب، منبهاً لخطورة أحداث تل أبيب، وقال متسائلاً: «كيف وصلنا إلى هذا الوضع رهيب؟ أن يقف الأشقاء، بعد مرور خمسين عاماً على الحرب المريعة، على جانبي المتراس؟ أولئك الذين يصبون الزيت على هذه النار يشكلون تهديداً حقيقياً للوحدة الإسرائيلية. هذا يجب أن يتوقف الآن. إن الانقسام والاستقطاب والنزاع الذي لا ينتهي - يشكل خطراً حقيقياً على المجتمع الإسرائيلي وأمن دولة إسرائيل» وأضاف «في هذا الوقت خصوصاً علينا أن نستخلص العبر، وأن ندرك جيداً أن التهديد الإسرائيلي الداخلي هو التهديد الأشد والأخطر من جميع المخاطر». ورغم أن هرتسوغ تمسك بهذا الخطاب التحذيري

منذ مدة، وحاول تقريب وجهات النظر في عدد من المسائل، إلا أن مساعيه لم تعط أي نتيجة حقيقية ملموسة، فالانقسام قائم ولا يمكن إنكاره، لكن السؤال الأكبر المطروح يرتبط بالأسباب العميقة لهذا الانقسام، فلم يعد مستغرباً أن تفرد الوسائل الإعلامية مقالات تحليلية مطولة، لنقاش هذه المسألة، لكن النتائج التي تصل إليها معظم هذه المحاولات، تكتفي بسطح الظاهرة، فإما أن تصوّر المسألة بوصفها صراع على «الديمقراطية» و«فصل السلطات» وإما يرى البعض فيها تجديداً لصراع قديم بين «جماعات دينية متطرفة» وأخرى «علمانية»، ويذهب هؤلاء في تعقب جذور هذا الخلاف إلى اللحظات الأولى في تأسيس الكيان، لكن وجود خلافات حول قضايا سياسية، مثل: دور القضاء وصلاحيات السلطات، أو خلاف حول أي مسألة أخرى لا يمكن أن يكون كافياً لفهم جوهر الخلاف العنيف لهذا المستوى، فالمثال الأخير والأكثر تداولاً يشير إلى أن المشكلة في مكان آخر، فحكومة نتنياهو تحاول فعلياً تقليص قدرة القضاء على التدخل في صلاحيات الحكومة، لأنها تدرك أن هناك في «جهاز الدولة» توجه آخر مخالف، يمكن أن يعيق أي خطوة في المستقبل، ولهذا يسعى نتنياهو إلى إزالة عقبات يدرك أنها ستواجهه قريباً، ما يؤكد أن الصراع حول القضاء هو معركة استباقية لمعركة أخرى تلوح في الأفق، وإن كانت تلك «المعركة» مجهولة حتى اللحظة، فهذا لا يبرر بحال من الأحوال حصر الخلاف بهذه القضايا الجزئية. ما نعرفه أن الخلاف جوهرى ومصيري، فإصرار التيارات المتصارعة الذهاب في الصدام إلى أقصى حد ممكن، رغم نتائجه على الكيان نفسه، يؤكد مجدداً أن القوى السياسية في الكيان تدرك أن «إسرائيل» تواجه خطراً وجودياً حقيقياً، ولذلك تخوض الأطراف المتصارعة معركة بقاء حقيقية ستكون كل الأدوات أسلحة محتملة فيها كالقضاء والدين [إلخ

انتهت «جمهورية آرتساخ» والقوقاز أمام اختبار صعب!



في تطور تاريخي، أعلن رئيس جمهورية آرتساخ المعلنة من جانب واحد وغير المعترف بها، حلّ الجمهورية ومؤسساتها من مطلع 2024، وذلك نتيجة لعملية عسكرية أطلقتها وزارة الدفاع في أذربيجان في 19 أيلول الماضي، الحدث يفتح الباب واسعاً لنقاش مآلات الوضع في القوقاز، وتحديدًا على أرمينيا التي خرجت بخسارة كبيرة كانت نتيجة متوقعة لسنوات من السياسات الخاطئة.

■ ملاذ سعد

العملية العسكرية

قالت وزارة الدفاع الأذربيجانية في بيانها يوم بدء العملية: «من أجل ضمان احترام ما نص عليه الاتفاق الثلاثي (موسكو- باكو- يريفان)»، والتصدي للاستفزازات واسعة النطاق في المنطقة الاقتصادية بقره باغ، ونزع سلاح القوات المسلحة الأرمينية وانسحابها من أراضيها، وتحديد بنيتها التحتية العسكرية، وضمان سلامة المدنيين ... كذلك العسكريين، فضلا عن استعادة النظام الدستوري لجمهورية أذربيجان، تم إطلاق عملية محدودة لمكافحة الإرهاب في المنطقة»، واشترط الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف لوقف العملية العسكرية خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أن تسلم القوات الأرمينية أسلحتها في قره باغ. لم تقابل العملية العسكرية الأذربيجانية بصد عسكري حقيقي من القوات الأرمينية، خاصة بعد اعتراف يريفان بسلطة باكو على قره باغ، كما أدت العملية العسكرية إلى ردود فعل شعبية داخل أرمينيا، حيث احتشد المتظاهرون منذ اليوم الأول احتجاجاً على الوضع في الإقليم، وسرعان ما تطورت خلال الأيام التالية- وحتى الآن- إلى مطالبات بحل الحكومة، وإقالة رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان.

بعد تنفيذ العملية العسكرية قال مساعد الرئيس الأذري حكمت حاجييف: «تم الاتفاق على حوالي 70% من القضايا المتعلقة بمسودة اتفاق السلام بين أرمينيا وأذربيجان، وكان من المفترض أن تكون عملية متبادلة، وللأسف حالت الحروب الهجينة المنتشرة والاتجاهات السلبية دون إجراء مفاوضات

مكثفة منتظمة بين الجانبين [...] لا تزال هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال أذربيجان، ولا تزال أذربيجان تؤيد اتفاق السلام الذي سيغير جنوب القوقاز بالمعنى الإيجابي» ثم في 27 أيلول قال الرئيس الأذربيجاني: «الموقف الذي أبدته يريفان أمس واليوم يبعث على الأمل في أنه لن يكون بعيداً اليوم الذي ستقوم فيه أذربيجان وأرمينيا بتسوية القضايا القائمة بيننا، وستوقعان على اتفاقية السلام، وستبدأ الدول الثلاث في منطقة ما وراء القوقاز بالتعاون في الإطار الثلاثي».

السلوك الأرميني المحابي للغرب

بعد تنفيذ أذربيجان لعمليتها، سارعت يريفان لتحشيد المجتمع الدولي ومن خلفه الغربيين، حيث دعت الأمم المتحدة لإرسال بعثة دولية إلى إقليم قره باغ، وقال وزير الخارجية الأرمني أارات ميرزويان: «على المجتمع الدولي بدل قصارى جهده لنشر بعثة مشتركة من وكالات الأمم المتحدة على الفور في قره باغ، لمراقبة وتقييم حقوق الإنسان، والوضع الإنساني والأمني على الأرض» متهماً باكو بارتكابها جرائم «تطهير عرقي»، في المقابل أعلن وزير الخارجية الأذربيجاني جيهون بيراموف «أريد أنؤكد مجدداً أن أذربيجان مصممة على إعادة دمج السكان الأرمن في منطقة قره باغ في أذربيجان بصفاتهم مواطنين متساوين»، مضيفاً، أن «الدستور والتشريعات الوطنية لأذربيجان والالتزامات الدولية التي تعهدنا بها تشكل أساساً متيناً لهذا الهدف» وتابع «ما زلنا نعتقد أن هناك فرصة تاريخية لأذربيجان وأرمينيا لإقامة علاقات حسن جوار والتعايش جنباً إلى جنب في سلام».

إلا أن حديث ميرزويان كان يتناغم مع

المواقف الأمريكية، حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن: أن بلاده تشعر بقلق عميق حيال السكان من العرق الأرمني في إقليم قره باغ، مما شكل أرضية «إنسانية» لتدخلات غربية أوسع في الملف، ليعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر في 25 أيلول، أن واشنطن بدأت تعمل بالفعل على إنشاء بعثة دولية لمراقبة التزامات أذربيجان بضمن حقوق سكان قره باغ الأرمينيين، ودعمت الخارجية الألمانية هذا الأمر، حيث أعلنت وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك تأييدها فكرة نشر مراقبين دوليين في الإقليم. وأعلن البرلمان الأوروبي عزمه مناقشة الوضع في إقليم قره باغ خلال جلسته العامة في 3 تشرين الأول، والذي من المقرر أن يصدر عنه قرار بإدانة باكو.

متابعاً للتناغم الأرمني الأمريكي، صرح رئيس الوزراء نيكول باشينيان «الهجمات التي شنتها أذربيجان على أرمينيا في السنوات الأخيرة تسمح لنا بالتوصل إلى نتيجة واضحة، تفيد بأن الهياكل الأمنية الخارجية التي نشارك فيها غير فعالة من وجهة نظر مصالح الدولة، ومن وجهة نظر أمن أرمينيا»، ويعني تلك الهياكل التي تتواجد بها روسيا، أو تمتلك نفوذاً بها، وتحديداً منها منظمة الأمن الجماعي، أو الاتفاقات الثلاثية.

وتقدّم هذا التناغم الأرمني الأمريكي مع إعلان البرلمان الأرميني إدراجه مسألة التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على جدول أعماله.

الردود الروسية

أعلنت موسكو، أن يريفان تخطئ بتدميرها للعلاقات الروسية الأرمينية، وأن الحكومة الأرمينية تقوم برهن البلاد خدمة لألعاب جيوسياسية غربية في المنطقة، وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: «تقع واشنطن وبروكسل القيادة الأرمينية بالانسحاب من منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وتسريع التعاون مع الناتو، وإعادة توجيه برنامج التعاون العسكري الفني، وتوقيع معاهدة سلام مع أذربيجان دون الأخذ في الاعتبار مراعاة حقوق وأمن السكان الأرمن في قره باغ».

وصرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الأربعاء الماضي: «إذا اعتمدوا على الولايات المتحدة، كما يتضح من تصريحات العديد من ممثلي القيادة الأرمينية، فربما من الأفضل أن ينظروا إلى التاريخ الحديث، وكيف تعاملت الولايات المتحدة مع أولئك الذين سعوا للانطواء تحت جناحها. مصير كل هؤلاء الأشخاص لا يحسدون عليه على الإطلاق [...] من المستحيل تاريخياً وجغرافياً وجيوسياسياً خسارة روسيا بمعنى التجاهل التام لمصالحها في جنوب القوقاز. ولكن بعض القادة في يريفان لديهم مثل هذه الآمال، ويتحدثون عن هذا بشكل مباشر».

وتعليقاً على مقترح أرمينيا للاتفاق مع روسيا حول الخلاف بشأن اعتراف يريفان بالمحكمة الجنائية الدولية قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف: «تعلم أرمينيا جيداً أننا لسنا من المشاركين في نظام روما الأساسي، وتدرك جيداً أنه من الصعب استيعاب القرار المتخذ على أساس هذا النظام الأساسي. نحن نعلم تماماً أن سلطات أرمينيا تعرف ذلك بالملء» وحذرت الخارجية الروسية يريفان بوضوح من هذه الخطوة لما لها من عواقب سلبية على العلاقات بين البلدين.

التطورات الأخيرة يمكن أن تفتح الباب على حالة من عدم الاستقرار في القوقاز، ما يشكل تهديداً جدياً للدول المحيطة، ويحمل شعوب تلك المنطقة ضريبة الفوضى، فما جرى حتى اللحظة يمكن استثماره غربياً وتحديدًا من قبل واشنطن، التي ترى لها مصلحة في خلق حالة عدم استقرار في القوقاز. ويبدو هذا واضحاً من محاولات التدخل تحت يافطات مختلفة كـ «الوساطة» و«بعثات المراقبين». والمشكلة الأكبر تبدو داخل أرمينيا، فسلوك القيادة الحالية بدا أنه يعمل بالصد من مصالح بلاده، على كافة الأصعدة، بدءاً بسلوكها في قره باغ الذي وصل إلى النتيجة الراهنة وإعلان يريفان هزيمتها، وصولاً إلى العمل الممنهج لتحطيم العلاقة مع روسيا وتفريغها من أي مضمون جدي، لا بل توريط البلاد بسلوك معاد لحليف تاريخي، ما يمكن أن يزيد من تعقيد الأوضاع داخلياً، ويحمل البلاد وقيادتها ثمناً باهظاً لهذه الأخطاء السياسية.

التطورات الأخيرة

يمكن أن تفتح

الباب على حالة

من عدم الاستقرار

في القوقاز ما

يشكل تهديداً جدياً

للدول المحيطة،

ويحمل شعوب تلك

المنطقة ضريبة

الفوضى

البرلمان الكندي يكرم نازياً قديماً

يعيش النظام السياسي في كندا أقسى لحظاته، وذلك بعد افتراس استضافة عسكري نازي وتكريمه داخل البرلمان، القصة ورغم أنها تبدو لا تصدق بالنسبة للبعض، إلا أنها حدثت بالفعل، وتبدو الأزمة أصعب من أن ينم احتواؤها، أو التعقيم عليها، بعد أن كشفت أمام الرأي العام العالمي.

■ عتاب منصوب

استقبلت كندا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ونظم البرلمان حدثاً خاصاً مرافقاً لهذه الزيارة، لم يكن أحد قادراً على توقع سلسلة التطورات التالية، إذ تعتبر هذه الزيارة والأنشطة المرافقة لها، جزءاً من انخراط النظام السياسي الكندي بشكل مباشر في الجهود الغربية لدعم أوكرانيا مالياً وسياسياً وعسكرياً، بالإضافة إلى انضمامها إلى حزم العقوبات التي فرضت على روسيا.

التكريم داخل البرلمان

في مبنى البرلمان رحّب رئيس مجلس العموم الكندي، أنتوني روتا، بلياروسلاف هونكا، وقدمه للحضور بوصفه بطل أوكراني وكندي، خاطب روتا أعضاء البرلمان، والرئيس الأوكراني، وضيوف آخرين منهم السفارة الألمانية في كندا، وقال: «لدينا في القاعة محارب قديم أوكراني- كندي، حارب في الحرب العالمية الثانية، وقاتل الروس في سبيل استقلال أوكرانيا، ويواصل دعم القوات الأوكرانية اليوم، حتى وهو في عمر 88» ليقابل بعدها هونكا، بتصفيق حار من قبل الحضور. لكن وبعد وقت قصير نشر عالم سياسة في جامعة أوتاوا مجموعة من الحقائق التاريخية حول هونكا، إذ أكد العالم إيفان كاتشانوفسكي: أن الضيف ما هو إلى مقاتل في فرقة «غاليينشينا» التابعة لقوات «إس إس» النازية، التي قاتل ضمن صفوفها قوميون أوكرانيون وارتكبوا جرائم حرب.

الحقائق التي كشفها كاتشانوفسكي انتشرت كالنار في الهشيم، وبدأت وسائل الإعلام بنقلها حتى تحولت القصة إلى فضيحة كبرى، سارع على إثرها مكتب رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو إلى نفي مسؤوليته في دعوة المقاتل النازي، وحمل ترودو رئيس مجلس العموم الكندي المسؤولية الكاملة عن الحادثة، ما دفع الأخير للاعتذار ثم تقديم الاستقالة لاحقاً، ومع ذلك استمرت الضغوط على رئيس الوزراء، خصوصاً أن كل المعطيات تشير إلى أنه كان يعلم بالتفصيل عن قائمة الضيوف، ومع ذلك لم ير مشكلة في أن يكرم البرلمان الكندي مجرم حرب نازياً، ما وضع بلاده في موقع محرج لا أمام روسيا فحسب، بل أمام العالم.

ورغم أن رئيس الوزراء وعد بتقديم اعتذاره مع إصراره أنه لا يتحمل المسؤولية، يبدو الموقف الكندي ضعيفاً، إذ قال أنتوني روتا، في اعتذاره: «علمت لاحقاً بمعلومات إضافية جعلتني أندم على القرار، أود أولاً أن أقدم اعتذاري للجاليات اليهودية في كندا وفي جميع أنحاء العالم، لأنني أحمل المسؤولية الكاملة عن أفعالي» لتبدو المشكلة بوصفها «مشكلة مرتبطة باليهود دون غيرهم» لا بوصفها إساءة للعالم، واستخفاف بجهود كل من ساهم في محاربة النازية والقضاء عليها، فرد الفعل الأولي لترودو كان اعتبار كل ذلك جزء من حملة تضليل روسية، قبل أن يعترف لاحقاً بصحة ذلك، وهو ما يؤكد المخاوف المتزايدة من العمل الغربي الحثيث لإعادة تمجيد النازية، مستغلين بذلك الحرب الدائرة في أوكرانيا. فالتعليق الأولي الذي قدمته

وزارة الخارجية الأمريكية كان لا يتناسب على الإطلاق مع حجم الفضيحة، إذ أكد المتحدث باسم الخارجية ماثيو ميلر: إنه ليس لديه أي معلومات عن فضيحة تكريم النازي الأوكراني العجوز هونكا في البرلمان الكندي، كونه كان منشغلاً في ذلك الوقت بفعاليات الأمم المتحدة، ولم يختلف الموقف الألماني

كثيراً عن ذلك، إذ أفاد ممثل وزارة الخارجية الألمانية، سيباستيان فيشر، أن السفارة الألمانية لدى كندا سابين سبارواسر، لم تكن تعلم أن الأوكراني كان من عناصر قوات الأمن الخاصة النازية، و«ظنّت أنه قاتل مع الروس والجيش السوفييتي».

الفضيحة لن تقف ضمن هذه الحدود، ولن تنحصر في كندا، بل ربما تفتح المجال واسعاً أمام خطوات جديدة في مكافحة تمجيد النازية، وعدم تشويه تاريخ الحرب العالمية الثانية، الذي يتم منذ زمن في عملية منهجة، وربما تعيد فتح قضية يجري التعقيم عليها، ترتبط بالتسهيلات الغربية التي حظي بها النازيون بعد انتهاء الحرب، وهو ما أكده وزير الهجرة واللاجئين الكندي، مارك ميلر، إذ قال: إن «تاريخ بلاده حافل بصفحات سوداء بينها إتاحة هجرة النازيين إلى كندا».

النيجر تطرد فرنسا بإذلال واضح

■ يزّن بوضو

في بدايات شهر آب أعلن المجلس العسكري في النيجر عن إلغاء العديد من الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع فرنسا، وفي أواخر الشهر ذاته، طالب بمغادرة السفير الفرنسي سيلفان إيتيه البلاد. ثم في بداية شهر أيلول، أصدر المجلس العسكري في النيجر بياناً يدين فيه ما وصفه بال «التدخل الإضافي» لفرنسا، وقال المتحدث باسم المجلس العسكري أمادو عبد الرحمن: إن «تصريحات ماكرون وجهوده الحثيثة لصالح غزو النيجر تهدف إلى إدامة المشروع الاستعماري الجديد على شعب النيجر، الذي لا يطلب سوى تقرير مصيره بنفسه».. واستمرت الاحتجاجات حتى أواخر أيلول، حين فرضت النيجر في الـ 24 منه حظراً جويّاً على تحليق الطائرات الفرنسية في مجالها الجوي.

في اليوم نفسه، خرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون معلناً أن «فرنسا قررت إعادة سفيرها» من النيجر إلى البلاد و«سنضع حداً لتعاوننا العسكري مع النيجر»

ليغادر الجنود الفرنسيون خلال «الأسابيع والأشهر المقبلة» وسيتم الانسحاب الكامل «بحلول نهاية العام».

أعلن المجلس العسكري النيجري عقب إعلان ماكرون عن ترحيبه معتبراً أنها «لحظة تاريخية، وخطوة جديدة باتجاه السيادة» وجاء في بيانه «ستغادر القوات الفرنسية، وكذلك السفير الفرنسي أراضي النيجر بحلول نهاية العام. هذه لحظة تاريخية تشهد على تصميم الشعب النيجري وإرادته [...] أي شخص أو مؤسسة أو كيان يهدد وجوده مصالح بلدنا سيتعين عليه مغادرة أرض أجدادنا شاء ذلك أم أبى».

ولم يهدأ المجلس العسكري عند هذا الحد، ليخرج المتحدث باسمه أمادو عبد الرحمن معلناً، أن المجلس ينتظر من ماكرون تتويج تصريحاته بسحب سفير بلاده وقواته بالأفعال قائلاً: «ننتظر تتويج هذه التصريحات بفعل رسمي من طرف السلطات الفرنسية [...] يجب التنسيق مع الحكومة النيجيرية الحالية، وأن يخضع لاتفاق مشترك من أجل فعالية أكبر» ليغادر السفير

إحدى القواعد العسكرية الفرنسية قرب مطار نيامي لهجوم من قبل السكان المحليين. إن أقل ما يمكن قوله حول هذا الأمر، هو طرد مدّل لفرنسا من النيجر وإفريقيا عموماً، وباعتراف أصوات من داخل فرنسا بذلك، منها مثلاً: ماريان لوبان رئيسة الكتلة البرلمانية لـ «التجمع الوطني» التي

علقت حول الحدث «لم يكن هذا قراراً، بل في الواقع لم يكن أمام ماكرون أي خيار... إنه أمر محزن، لأنه بهذه الصورة يتكون انطباع أنه تم طردنا من إفريقيا. لكن لم يكن هناك خيار آخر. نستدعي سفيرنا ونسحب العسكريين في ظل ظروف مهيبة. إنه فشل خطير للدبلوماسية الفرنسية».



أمريكا تبتز الهند من بوابة كندا فهل نجحت؟



لا يمكن فهم المزاج الكئيب الذي ساد «مجلس الشؤون الخارجية» في نيويورك خلال حديث وزير الخارجية الهندي جايشانكار منذ عدة أيام، إلا على خلفية الخلاف الدبلوماسي بين الهند وكندا بشأن مقتل انفصالي من السيخ في فانكوفر منذ عدة أشهر، والذي بحسب ما ورد قد تم «الكشف عن ضلوع الهند فيه بالتعاون مع واشنطن بناء على مداخلات استخباراتية ضمن منظمة العيون الخمسة». لكن ما هي الصورة العامة لما يحدث، ولماذا تريد الولايات المتحدة عبر بوابة كندا أن تفتح ملفاً معتاداً مع الهند؟ إليكم تحليل الدبلوماسي الهندي والخير في الشؤون الاستراتيجية بادركومار لما يحدث.

■ ام.كي. بادركومار
ترجمة: اوديت الحسین

يتخذ التوجه الرئيسي للحدث طابعاً جيوسياسياً صريحاً، حيث دعا مضيفو «مجلس العلاقات الخارجية» الوزير الهندي إلى إبداء رأيه في تأكيد حضور الهند المتزايد على الساحة العالمية، ووجهات نظره بشأن الوضع الدولي الذي يشمل روسيا والصين، وحدود التداخل بين علاقة الهند بهما وعلاقتها مع الولايات المتحدة.

وليس سراً أنّ الخلاف الكندي الهندي الذي أقحمت واشنطن نفسها فيه له أجنحة جيوسياسية أعمق. في الواقع نشرت صحيفة فايننشال تايمز- الصحيفة اليومية الغربية التي يُنظر إليها على أنها الأقرب إلى إدارة بايدن- تقريراً الأسبوع الماضي بعنوان «مشكلة مودي في الغرب» مع دعاية مغالى بها تناولت موضوعها الرئيس كما يجب أن تكون البوصلة الغربية، حيث يقول التقرير: «الولايات المتحدة وحلفاؤها يدعمون الهند كقوة اقتصادية وكشريك دبلوماسي.. لكنّ التوجه الاستبدادي لرئيس وزرائها أصبح من الصعب تجاهله». كما احتوى التقرير على تحذير: «أصبحت الهند واحدة من أهم شركاء أمريكا الأجانب باعتبارها حصناً ضد الصين. استثمرت الولايات المتحدة بكثافة في تعزيز العلاقات مع نيودلهي كجزء من استراتيجيتها الأوسع لتعزيز العلاقات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقد تسارعت هذه الجهود هذا العام.. وعندما تظهر أدلة قد تدعم مطالبة

كندا، فسوف تواجه واشنطن عملية موازنة بين أقرب جيرانها وحليف صاعد مهم». من الواضح، أنّ جايشانكار، الذي لا مثيل له في المؤسسة الهندية بخبرته في إدارة العلاقات الأمريكية الهندية عبر «المياه المتلاطمة» وكذلك أيام «الخريف المعتدل»، قد تم تكليفه من قبل مودي باحتواء تداعيات الخلاف مع كندا على علاقات الهند بالولايات المتحدة. لكن الفارق اليوم، هو أنّ مهمته إلى واشنطن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد رقصة تانغو دبلوماسية، تهدف إلى الحد من الأضرار، أو تغيير شيء إضافي في علاقة الصداقة، لأنّ استياء الغرب من «هند مودي» هو في جوهره بسبب السياسات الخارجية المستقلة للبلاد وسياساتها الخارجية. تريد الولايات المتحدة مقاومة تحول الهند إلى حليف بالمعنى التقليدي، وبالتالي، تكييف أدائها على المسرح العالمي بما يتوافق مع «النظام القائم على القواعد» الذي يخدم الهيمنة الأمريكية في السياسة العالمية.

كان من الممكن أن تعمل الولايات المتحدة، في المسار الطبيعي، على إجراء مقايضة مع الهند، لكن الزمن تغير وهي نفسها عالقة في صراع كل شيء أو لا شيء على التفوق العالمي مع الصين «وفي ظل المحور الصيني الروسي بشكل متزايد». وهي بالطبع لعبة عالية المخاطر، حيث ستخصص واشنطن دوراً للهند وتكون لديها توقعات من قيادة مودي. على العموم، اختار جايشانكار نهجاً هجيناً، فمن ناحية أكد أنّ الهند سوف تنتهج سياسة خارجية مستقلة تتناغم مع نظام عالمي متعدد الأقطاب. لكن من ناحية أخرى، كانت أطروحته

الرئيسية هي أنّ واشنطن ستكون في غاية الحماقة إذا ما أقدمت على المخاطرة بشراكتها مع الهند.

عقلية «الكتلة» التي عفا عليها الزمن
من الممكن أن تكون مهمة جايشانكار أشبه بجبل جليدي لا يمكن رؤية سوى قمته، على الأقل حتى الآن. ومع ذلك فإنّ تصريحاته أمام «مجلس العلاقات الخارجية» في نيويورك توفّر بعض الأدلة المعقولة. في الأساس جمع جايشانكار أفكاراً ضمن ثلاث مجموعات مترابطة: النظام العالمي الناشئ والعلاقات الأمريكية الهندية، ومكانة روسيا في المخطط العام، والتحدي المتمثل في صعود الصين. إنّه يقدم نظرة نادرة على بنية النظرة العالمية الحالية للهند ويمكن تلخيصها على النحو التالي: أولاً: إنّ النظام العالمي يتغير، والولايات المتحدة أيضاً تقوم بإعادة التكييف بشكل أساسي مع العالم. يمكن النظر إلى هذا جزئياً على أنّه «عواقب طويلة المدى» للهيمنة في العراق وأفغانستان، لكنه ينبع في الأساس من حقيقة مفادها أنّ هيمنة الولايات المتحدة على العالم وقوتها النسبية في مواجهة القوى الأخرى لم تعد قائمة، بل تغيرت خلال العقد الماضي. من الطبيعي عندما تتاح الفرص على نطاق عالمي أكثر، أن تنشأ مراكز أخرى للإنتاج والاستهلاك وأن تتم إعادة توزيع السلطة. الولايات المتحدة مدركة بأنّها تدخل بالفعل في نظام عالمي يضم «مراكز قوى أكثر مرونة ونشئاً»، وفي كثير من الأحيان أكثر إقليمية، وفي بعض الأحيان مع قضايا مختلفة ومسارح متنوعة تنتج مجموعاتها الخاصة.

ثانياً: لا ينبغي للولايات المتحدة أن تغفل عن «الاحتمال الهائل» للعمل مع الهند لتعزيز مصالح كلّ منهما، حيث ينبغي أن يكون التركيز على التكنولوجيا، فالولايات المتحدة بحاجة لشركاء يمكنهم تأمين مصالحها بشكل أكثر فاعلية، ولا يوجد سوى عدد محدود من الشركاء لتعمل معهم. الحقيقة أنّ الجنوب العالمي لا يثق كثيراً بالشمال العالمي، ومن المفيد للولايات المتحدة أن يكون لديها أصدقاء يفكرون ويتحدثون بشكل جيد عن أمريكا. والهند واحدة من الدول القليلة

التي لديها القدرة على جسر الاستقطاب في السياسة العالمية- بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب.

ثالثاً: عزز وزير الخارجية الهندي مجاهرة الحجة المقنعة المذكورة أعلاه، بتحذير غير معطن مفاده أنّ إدارة بايدن لا ينبغي أن تقدم مطالب غير واقعية بشأن سياسات الهند المستقلة، أو أن تتحدى مصالحها الأساسية، خشية أن يؤدي ذلك لنتائج عكسية. أوضح هذه النقطة عبر تسليط الضوء على واقع جيوسياسي مذهل، تتمثل في أنّ روسيا تدبر ظهرها لبحثها الذي دام ثلاثة قرون عن هوية أوروبية، وتبذل جهوداً مضنية لبناء علاقات جديدة في القارة الآسيوية. كما أنّ العلاقات الهندية الروسية، وهي العلاقات «الثابتة للغاية منذ خمسينيات القرن العشرين»، فهي مهمة للجانبين ويحرصان بشكل كبير على ضمان استمرارها ونجاحها. تضمنت هذه الفكرة رسالة تحذيرية قوية مفادها: نظراً لمركزية الشراكة الاستراتيجية الروسية الهندية، فمن المستحيل عزل الهند.

وإن كان موضوع العلاقات مع روسيا محسوماً، فالأمر الآخر البارز في ردّ الهند عبر جايشانكار على محاولات التخويف الأمريكي، هو استمرار التحول في لهجة السرد الهندي الهادئة تجاه الصين، التي بدأت مع الهدوء في التعامل الهندي الصيني على هامش قمة البريكس الأخيرة. سواء في التعليقات غير المتشنجة بخصوص بحر الصين وانتشار البحرية الصيني، والذي اقتصر على واجب الاستعداد الهندي، وحماية المشاعات العالمية. **خلاصة القول:** رفضت الهند الاستراتيجية الأمريكية «الكندية» التي تهدف إلى تقويض استقلالها، بل إنّ جايشانكار قد علق ساخراً من قضية مقتل الانفصالي في كندا بالقول: إنّ الهند ليست عضواً في «العيون الخمسة»، وليست مسؤولة أمام مكتب التحقيقات الفدرالي. كانت رسالة الهند واضحة: لا أحد يتدخل في الشؤون الداخلية للهند.

■ بتصرّف عن:

[multipolar in bullied be t'won India setting](#)

سرقة الآثار «عمل إبداعي» لمحو تاريخ الأمة!



تم الكشف مؤخراً عن فقدان أو سرقة أو إتلاف أكثر من ألفي مجموعة من مجموعة المتحف البريطاني، ما اضطر مدير المتحف لإعلان استقالته. كيف ينبغي لنا تقييم اقتناء المتحف البريطاني للآثار الثقافية بوسائل مثيرة للجدل خلال فترة الاستعمار البريطاني وما بعدها؟ ما هو تأثير هذا النهب الثقافي على البلدان المتضررة؟ مع الصعود المتزايد لدول الجنوب العالمي، كيف ينبغي لهذه الدول أن تتعامل مع إرثها. لقاء بين صحيفة «غوانتشا» الصينية والباحث فيخاي براشاد عن الموضوع.

■ فيخاي براشاد

«س»: ما هي المطالب التي قدمتها الدول التي نهبت آثارها بشأن المتحف البريطاني، وما هو تأثيرها؟

ج: يضم المتحف البريطاني مجموعة مؤلفة من حوالي 8 إلى 10 ملايين قطعة أثرية مختلفة. العديد من هذه الآثار مثيرة للجدل، وبعضها استمر لمئات السنين. على سبيل المثال: المجموعة الأكثر شهرة في المتحف البريطاني التي يدور الجدل حولها: قطع قديمة من رخام البارثينون في اليونان، والتي يطالب اليونانيون باستعادتها منذ أكثر من 70 عام. وكذلك حجر رشيد، وبرونزيات من بنين وألماس كوه نور، وغيرها من الآثار التي تطالب بلدانها الأصلية باستعادتها منذ عقود. إذا أخذنا مثلاً: برونزيات بينين التي تعود إلى القرنين الثاني والثالث عشر، والتي كانت موجودة فيما يعرف اليوم باسم نيجيريا، فكيف وصلت إلى أيدي البريطانيين؟ في عام 1897 نهب الجنود البريطانيون مملكة بنين، وأخذوا معهم الآثار. هذا أحد أعمال التخريب الثقافي. يزعم المتحف البريطاني أن بعض الآثار الثقافية قد تم شراؤها من قبلهم، لكن هذا يثير السخرية. إذا ما ذهبت إلى قسم الحضارة الآشورية في المتحف البريطاني، فأحد المعروضات هو بوابات معبد آشوري. كيف يكون هذا في متحف بريطاني؟ الجواب لا يزال ذاته: النهب.

يتداول الإعلام البريطاني فكرة أن التركيز على المتحف البريطاني ليس عادلاً، فمتاحف

باريس وبرلين وأمستردام والولايات المتحدة تزرع بالآثار التي حصلوا عليها أثناء الحكم الاستعماري، أو أثناء احتلال أراضي السكان الأصليين. أعتقد بأنه من المهم ألا نركز فقط على المتحف البريطاني، وأن ننهج جميع هذه المتاحف.

«س»: ما رأيك في سلوك «التلميع الذاتي» الذي تمارسه المؤسسات الثقافية في الدول الغربية ذات التاريخ الاستعماري، بما في ذلك المتحف البريطاني؟ يعترف بعض الباحثين البريطانيين بأن الحكومة البريطانية وممثلي المتاحف شاركوا بشكل منهجي في نهب الآثار الثقافية في المستعمرات، لكن هناك أصواتاً في هذه البلدان تعتقد بأن ذلك أمر جيد ويبررونه بمختلف الحجج.

ج: دعني أعود إلى المتحف البريطاني، ومثال رخام البارثينون. عندما تدخلت بريطانيا في الحرب اليونانية في القرن التاسع عشر، تقدم المسؤول البريطاني اللورد إلجين بطلب إلى الدولة العثمانية، واستخدم وسائل قسرية لنقل نصف التماثيل الرخامية الموجودة في المعبد، ومن أجل تكريمه أطلق البريطانيون اسمه على هذه الأعمال الفنية. لسنوات طويلة طالبت الحكومة اليونانية باستعادة التماثيل، ولكن ماذا كان الرد دائماً؟ كانوا يريدون بأن ما فعلوه ليس من أعمال التخريب الثقافي، بل هو «عمل إبداعي». وبأنه بمثابة تكريم للورد إلجين.

من الواضح، أن هناك موقفاً تمثيلاً في الغرب، وهو ما يثير سؤالين: من ناحية الصنف المبرمة هي الآن أكثر من 8 ملايين قطعة

أثرية في المجموعة، وكلها موجودة هناك. ثم ماذا؟ أعتقد أنه من الجيد أن يكون لكل دولة متحفها الخاص الذي يتحدث عن العالم، وهو أداة تعليمية رائعة. على سبيل المثال: يمكن للمتحف في شنغهاي أن يساعد الشعب الصيني على فهم تاريخ أوروبا والولايات المتحدة بشكل أفضل، وهو أمر جيد بالتأكيد. أنا لا أدعو إلى أن يفهم الجميع تاريخ بلدهم أو أمتهم فقط، فالمتاحف المفتوحة في بلدان مختلفة لها قيمة كبيرة.

لكن هل من الضروري أن يضم المتحف البريطاني كل الكنوز الإمبراطورية؟ يوجد بالفعل أكثر من 8 ملايين قطعة أثرية هناك، فهل تحتاج إلى امتلاك 75 تابوتاً أو تمثالاً رخامياً أنيقاً؟ هل يحتاج المتحف البريطاني حقاً إلى تلك التماثيل اليونانية ليساعد الزوار على فهم الثقافة اليونانية؟ هل من الضروري جمع كل الآثار الثمينة في بريطانيا؟ هل يجب أن نرى قصة الإمبراطورية المغولية من خلال أرقى أنواع الألماس؟ لماذا لا يتم الاعتماد على تحف أخرى؟

«س»: بالإضافة لخرق القانون الدولي، لعل عزوف الدول الغربية اليوم عن إعادة الآثار الثقافية له علاقات باعتبارات نفسية؟ هل نهب الكنوز النادرة من المستعمرات وتخزينها على «تذكارات» وعرضها في المتاحف يعكس تفوقها على الشعب الذي استعمرته من وجهة نظرهم؟ وهل يمكن للغرب الاحتفاظ بالميزة النفسية اليوم من هذا المنظور؟

ج: بصراحة، لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال بالنيابة عن تلك البلدان، فأنا لا يمكنني التكهن بصحتهم العقلية. لكن ما لا يمكنني فهمه، هو سبب عدم تمكن المتحف البريطاني من التوصل لاتفاق مع المتحف النيجيري كمثال، أو المتحف اليوناني، لإعادة الآثار إليهم. الكثير من هذه الآثار مخزنة في المستودعات، وليس لها مكان لتعرض فيه، فلماذا ذلك؟ أواجه مشكلة مع المتحف البريطاني عندما يقول: إن هذه الآثار «ملكية خاصة».

لكن يمكننا من خلال حديث لنهرو أن نفهم شيئاً. خلال الحرب العالمية الثانية كتب نهرو كتاب «اكتشاف الهند» في السجن ونشره عام 1946، أي قبل عام من استقلال الهند. كان نهرو يأمل في التطرق لموضوعين مهمين في الكتاب. بادئ ذي بدء، أن الهند أمة ذات تاريخ عظيم، وينبغي أن تفخر بحضارتها. الهند ليست أمة مهزومة، وأحد أهداف الاستعمار هو محو تاريخ هذه الأمة، بما في ذلك الثقافي ليعتبرها دون ماض. الاستعمار يسلب الأمة من بقاياها المادية، ولو كان بشكل جزئي. فلعدم تمكنهم من أخذ تاج محل والمعابد الأخرى، أخذوا الكثير من الأشياء الأخرى الثمينة بالنسبة للهند وحضارتها وتاريخها.

المسألة الثانية المهمة التي تحدث عنها نهرو: هي أن ماضي الهند لم يكن يخص الهنود فحسب، بل كان يشمل مجموعات عرقية أخرى تفاعلت مع بعضها البعض في شبه القارة الهندية. كان ذلك شديد الأهمية، وله تأثير قوي على القومية الهندية التي سعت إلى ضم كل من آسيا والعالم الإسلامي، إذ كان لتلك المناطق تأثير كبير على الهند، مثل: إيران التي نفى أباطرة المغول إليها ذات مرة، ثم عادوا وجلبوا معهم التأثير الإيراني إلى الهند، لتصبح جزءاً من الثقافة الهندية المتشابكة مع تاريخ المنطقة.

أعتقد كما اعتقد نهرو، بأننا يجب أن نكون فخورين بماضيها، ويجب أن نتذكره. لا يجب أن نبني ماضيها على نطاق ضيق الأفق، وهذا جزء من أهمية الآثار الثقافية الصينية والهندية. أعلم أن بعض العناصر الموجودة في المتحف البريطاني - مثل: التي سرقتها الإنكليز من الأهرامات - هي في حالة سيئة، ولا يتم عرضها مطلقاً، فهل هناك فرق إن بقيت في المستودعات في إنكلترا، أو إن عادت إلى المستودعات والمتاحف المصرية؟ على جميع الدول أن تطالب بإعادة ثقافتها، وعلى المتحف البريطاني وغيره أن يفهموا أن من حق جميع البلدان أن تعرض الثقافات العالمية.

الفن والعلم.. تأمل ضروري «1/2»



بسمَ المرحلة الانتقالية من عالم قديم إلى عالم جديد، تكمن بأنها «صلة وصل» تعبر عن الجانب الخاص من ديكتيك المعرفة، فإن المؤلف أو الإغتيادي يتحول إلى غير مأوف أو غريب، وعليه تظهر «حالة مركبة» تدفع بحركة التطور ضمن اتجاهين متعاكسين وغير متضاربين، فمن جهة تهبط إلى منابع، مصادر، وجذور العالم القديم، ومن جهة أخرى تستمر بالصعود نحو العالم الجديد، رويداً رويداً تتشكل في الأجواء غيوم متفرقة وافرة في إمكانياتها، وكلما استطاعت تلك الأخيرة أن توحد من صفوفها، وتعمل على تنظيم نفسها، كلما اقترب زمن هطول خيراتها المعرفية.

■ حسين خضور

ستأخذنا هذه المادة إلى قسم صغير من منابع الفن في العالم القديم، وستقدم مساهمتنا في نقد الفن، واقتراحاتنا الأولية لخروجه من أزمتة. نعتقد أن الأكثرية الساحقة من الناس وصلت إلى أرضية مشتركة بمشاعرها الحانقة على النتائج الفنية السائدة، وأصبح لديهم تصور أكثر مما مضى، بأن الفن السائد لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن الواقع، بل يتعدى عليه من خلال تزييفه وتلويفه، بأفكاره ومشاعره. وأنكى من ذلك أن الفنانين المتعطرسين يقولون: «هذا ما يريده الناس»، فهم بتلك العبارة يعبرون بقصد أو عن غير قصد عن الجملة ذاتها التي يرددها السياسيون الفاسدون.

إن بدايات المرحلة الانتقالية الثالثة، تقريباً منذ عام 1975، حملت معها الغموض بالتدرج، فأصبحت الأجواء ضبابية، ومن العسير على الوعي الاعتيادي تفسير ما يجري من تحولات. وتلك الأخيرة لم تقتصر على اختلال الوعي الاعتيادي، إنما

أيضاً شملت الأوساط العلمية، والفنية، وما شابه، وبالتزامن مع ذلك، عصفت الرياح بالنسيج الثقافي الشعبي. فطلعت على بحار حياة الناس جملة واسعة من المشاعر الغريبة، وغير المألوفة، ما دفع بهم، وبالأخص الفئة الشابة منهم، للبحث عن نتائج فنية صادقة توضح الغموض.

مع مرور الوقت، تبيّن أن تربة الفن تعاني من نقص في الخصوبة، ولم تثبت منها بعد سوى بعض النتائج الفنية المعبرة بصدق عن أحاسيس الناس. وعليه صال وجال في بحار الناس عدد كبير من المثقفين المتحذلقين، والفنانين المثاليين بأفكارهم، والذاتيين بمشاعرهم، فقدموا إما نتائج شحيحة بمضامينها، ومعقدة بأشكالها، أو نتائج سطحية بمضامينها، وساذجة بأشكالها، «فانمحت الحدود بين الفن الجاد والسطحية، بين الفن الأصيل والفن المزيف وسادت الفوضى، وارتكبت أخطاء كثيرة وفظة تحت شعار السعي إلى العصرية والتجديد» (1). «فواز الساجر».

وعليه ظهرت حالة عزوف عن الفن السائد، وأيضاً عن ذاك الذي نصّب نفسه بديلاً، وتحركت الناس، وقسم من العاملين بالمجال الفني الراضين لواقع عملهم، للعودة إلى نتائج سابقة حقيقية تنبض بالحياة.

بكل الأحوال إن العودة إلى النتائج الفنية السابقة أمرٌ ضروري، «يشكل الفن مع الكلام وسيلة للاختلاط، وبالتالي وسيلة للتقدم، أي إنه الوسيلة التي تدفع حركة البشرية إلى الأمام ونحو الكمال. فالكلام يساعد الأجيال الأخيرة على معرفة كل ما عرفته

الأجيال السابقة بتجاربها وأفكارها، وكذلك كل ما يعرفه أفضل الناس الطليعيين المعاصرين، وأما الفن فيساعد الأجيال الأخيرة، أن تعاني من تلك الأحاسيس التي عانى منها الناس من قبلهم، ويعاني منها أفضل الناس الطليعيين. ومثلما يتم تطور المعارف وارتقاؤها بحلول المعارف الأكثر صدقاً ونفعاً محل المعارف الباطلة والمضرة بعد إزاحتها، كذلك تماماً يتم تطور الأحاسيس بوساطة الفن، إذ تزاح لصالح الناس، وتحل محلها الأحاسيس الأكثر خيراً ونفعاً لهذه القضية الوضيعة الأقل خيراً ونفعاً لصالح الناس، وتحل محلها الأحاسيس الأكثر خيراً ونفعاً لهذا الصالح، وفي هذا تكمن غاية الفن ومهمته، ولذلك يكون الفن - من حيث مضمونه - أفضل بقدر ما يحقق هذه المهمة أكثر، ويكون أسوأ بقدر ابتعاده عنها» (2).

«ليو تولستوي».

قد نبتسم بحسرة، إذا تأملنا للحظة هذه الرؤية على ضوء حركة الزمن، فمن منتصف سبعينيات القرن الماضي حتى الآن، والأحاسيس لم يتم الارتقاء بها، إنما انحدرت بشدة، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات الجادة خلال هذه المرحلة، لكن الديكتاتوريات الخشنة التابعة للمركز الرأسمالي، والناعمة في المركز الرأسمالي الاحتكاري على حد سواء، همّشوا، وأعاقوا وجودها، كي يبقى الفن السائد مهيمناً على حياة الناس، ومحدداً لخيارات أجيال الفن الجديدة. ولكي يشحنوا طاقات تلك الأخيرة، صنعوا لهم مساحة ملونة زعموا بأنها حرة، وتفتح لهم السبل لتطوير الفن السائد من خلال إعطائهم القدرة على التمييز بين الفن الجيد والردّي، فتشكّل



**الديكتاتوريات
الخشنة التابعة
للمركز الرأسمالي
والناعمة في
المركز الرأسمالي
الاحتكاري على
حد سواء همّشوا
وأعاقوا وجود
الأحاسيس كي
يبقى الفن السائد
مهيمناً على
حياة الناس**

تناقض وهمي حول حقيقة الفن، فمن جهة صنّف الفن الرديء أنه «الفن التجاري»، وأطلقوا على أوساطه لقب «الشعبوية»، ومن جهة أخرى صنّف الفن الجيد أنه «الفن الخالد»، وأطلقوا على أوساطه لقب «النخبوية». ومن هنا يتضح أن العلم يقف إلى جانبنا إذا ما قلنا إن الفن السائد في الزمن الراهن لا يمكن إصلاحه أبداً، وإننا نطالب بتغييره ثورياً، وأن يزاح عن ساحة التاريخ.

«إن عالم الاجتماع يعرف أن هناك وضعيات لا يمكن أن تسعفها أي محاولات لتحسينها، إن سلم تقسيمها لا يمتد بين علامتي جيد - رديء، بل بين علامتي صحيح - غير صحيح» (3).

«برتولد بريخت».

بناءً عليه يمكننا القول، إن الفن في زماننا إما «فن صحيح» أو «فن غير صحيح». ربما نسأل كيف يمكن التفريق بينهما؟

وما هي اقتراحاتكم للخروج من أزمة الفن الحالية؟ هذا ما سنتطرق إليه في الجزء الثاني لهذه المادة.

(1)

«ستانيسلافسكي والمسرح العربي» تأليف: فواز الساجر / ترجمة: فؤاد المرعي / دمشق، منشورات وزارة الثقافة 1994.

(2)

«ما هو الفن؟» تأليف: ليو تولستوي / ترجمة: محمد عبدو النجاري / دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع 1991.

(3)

«نظرية المسرح الملحمي» تأليف: برتولد بريخت / ترجمة: جميل نصيف / بغداد، دار الحرية للطباعة 1973.

النفايات المحروقة أو المدفونة تنشر مقاومة المضادات الحيوية

أظهرت الأبحاث، أن التنفس بالقرب من موقع يتم فيه حرق أو دفن القمامة قد يشكل خطراً على الصحة.



وقد ناقش ايان انغوس في مقالته المعنونة «الجراثيم الخارقة في الأنثروبوسين»، ناقش نمو المضادات الحيوية المقاومة، وهي مجموعة الجينات العالمية التي تمكن البكتيريا من مقاومة المضادات الحيوية. ويمكن لمثل هذه الجينات أن تتركز في المناطق البيئية الساخنة، حيث يمكن أن تنتشر المقاومة بسهولة. "إن النقاط الساخنة، في التربة والمياه، وكذلك في المستشفيات والمصانع ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومزارع المصانع، توفر ظروفاً ممتازة لانتشار البكتيريا المقاومة للأدوية المتعددة في النظم البيئية المحلية، وفي جميع أنحاء العالم." ويمكن أن نضيف الآن مدافن النفايات البلدية إلى تلك القائمة.

خلص بحث نُشر في مجلة العلوم والتكنولوجيا البيئية، إلى أن النفايات المدفونة في مدافن النفايات، أو المحروقة يمكن أن تكون مصدراً مهماً للجينات المقاومة للمضادات الحيوية في الهواء. تعمل الأدوية المهمة على تسريع تطور المقاومة لدى البكتيريا الموجودة بشكل طبيعي في القمامة، والتي تعرض

الأشخاص الذين يعيشون في اتجاه الرياح للخطر. تفيد التقارير، أن الباحثين الصينيين درسوا مجتمع البكتيريا والجينات المرتبطة بها، المقاومة للمضادات الحيوية في نظام معالجة النفايات الصلبة البلدية في مدينة تشانغتشو في شرق الصين. "قام الباحثون بجمع عينات

والسوائل المرتشحة في النظام. وكانت الجينات أكثر وفرة في الهواء في اتجاه الرياح من المنشآت مقارنة بعكس اتجاه الرياح. لا يوجد سبب للاعتقاد بأن مكب نفايات مدينة تشانغتشو غير عادي، فهو يماثل كل مكبات النفايات في العالم، من حيث انبعاثاته. تساهم معظم مدافن النفايات، إن لم يكن كلها، في انتشار الجراثيم المقاومة للأدوية عبر الهواء، لذا فإن مجرد التنفس يمكن أن يكون خطيراً.

الهواء المحيطة بموقع مكب النفايات، ومحرقة النفايات الصلبة البلدية ومحطتي نقل «حيث يتم تسليم القمامة ومعالجتها». كان الهواء الصادر من محرقة البلدية وموقع مكب النفايات يحتوي على مستويات أعلى من الجسيمات والبكتيريا، مقارنةً بالمواقع التي تقع في اتجاه الرياح. حدد الفريق 16 جيناً مقاوماً للمضادات الحيوية في عينات الهواء، وتتبع مصدرها إلى النفايات الصلبة البلدية

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



الجيش السوري الناشئ يستعد لخوض المعركة ضد المحتل الفرنسي قبيل معركة ميسلون



توقف عمل اللجنة السينمائية الروسية لجائزة «الأوسكار»

قررت أكاديمية السينما الروسية عدم ترشيح أفلام روسية لنيل جائزة أوسكار، وأعلن عن انسحاب المخرجين السينمائيين أندريه زفيغينتسيف واليكسي أوتشيتيل وغيرهما من اللجنة الروسية للأوسكار.

أما المنتج السينمائي الروسي فيودور بوبوف المسؤول عن تسير أمور اللجنة فخلص إلى أن عمل لجنة «الأوسكار» الروسية قد توقف. وأعلن بوبوف أن لجنة الأوسكار الروسية توقفت عن العمل بسبب انسحاب الكثير من أعضائها وقال: «إن عضوية اللجنة انكمشت كثيراً وأنشطتها توقفت». ويرى فيودور بوبوف أنه ليس من المنطقي في الظروف الراهنة ترشيح أفلام روسية لنيل جائزة أوسكار السينمائية الأمريكية لأن الغرب فرض على روسيا عقوبات. أما الثقافة والرياضة الروسيان وغيرهما من المجالات فتتعرض للملاحقات والعقوبات». وقد أكد مصدران من عضوية لجنة الأوسكار الروسية أن روسيا لن ترشح العام الجاري أي فيلم روسي ليمنح جائزة «أوسكار» السينمائية. يذكر أن لجنة الأوسكار الروسية كانت ترشح سابقاً كل عام أفلاماً روسية لتمنح جائزة الأوسكار. وكان فيلم «المنهكون من الشمس» من إخراج نيكيتا ميخالكوف قد منّح مطلع التسعينيات جائزة أوسكار لفئة «أفضل فيلم بلغات غير إنجليزية». وفي مطلع ثمانينيات للقرن الماضي نال جائزة «أوسكار» الفيلم السوفيتي «موسكو لا تؤمن بالدموع» من إخراج فلاديمير مينشوف.

فيلم روسي عن الحرب الوطنية العظمى في مهرجان «طوكيو»

سيتم العرض العالمي الأول لفيلم «الجو» الدرامي عن الحرب الوطنية العظمى «الحرب العالمية الثانية» من إخراج أليكسي غيرمان الابن في مهرجان «طوكيو» السينمائي الدولي الـ36.

وتم إدراج الفيلم على البرنامج الرئيسي للمهرجان وقال المدير التنفيذي للمهرجان سيدزو إيتياما إن أليكسي غيرمان الابن معروف في اليابان، ويقدم في مهرجان «طوكيو» عمله الجديد الذي يسلط الضوء على مصير النساء الطيارات في الحرب العالمية الثانية الذي لم تعكسه بعد السينما العالمية. وأعاد إلى الأذهان أن البرنامج الرئيس للمهرجان يضم 15 فيلماً روائياً. يذكر أن فيلم «الجو» يروي قصة طيارات سوفيتيات يصلن إلى فوج الطيارين المختلط لتأدية الخدمة جنباً إلى جنب مع الطيارين الرجال، ولا يفهمن أولاً ما معنى الحرب، لكن في نهاية المطاف يؤكدن أن كفاءتهن لا تقل عن كفاءة الرجال.

والفيلم من بطولة سيرغي بيزروكوف وأناستاسيا تاليزينا وأغلايا تاراسوفا ولبينا لبادوفا وماريا ميلنيكوكفا وغيرهم.

وقال المخرج أليكسي غيرمان إن الفيلم مليء بمشاهد المعارك الجوية والبطولات الحقيقية التي سطرها الطيارون الروس رجالاً ونساء.

في جدل مواجهة الصّنية وتحرير مضمون الحضاري النقيض



في هذه المادة سنعيد الإشارة إلى بعض الأفكار حول تحول عملية الممارسة الهيمنية في لحظة الرشوة الكبرى، كضرورة في تعرية صنمية اليوم، وصياغة مضمون المشروع الحضاري النقيض. فتحرير مضمون هذا المشروع يمر بالضرورة في كسر تلك الصنمية، ولوان هذه الصنمية اليوم تشهد أزمة وتعطل في وظيفتها كأسر للحياة الروحية والإنسان، كشيء فوق الإنسان، مخضعة إياه، وفي خضوعه لها يجمّد حركته وإبداعه، ويموت كإنسان مصدر الفعالية.

■ د. محمد المعوش

الهيمنة بعد الرشوة الكبرى والصنمية
تمت الإشارة سابقاً إلى أن الهيمنة الأيديولوجية هي عملية، هي ممارسة، وليس فقط مقولات لغوية، بل وحدة بين النظرة إلى العالم والممارسة الحياتية المتلائمة معها. وفي هذه الممارسة يجري التعمية على الواقع. والواقع هذا متحول، وعليه يجب أن تتحول الممارسة الأيديولوجية الهيمنية للتعمية. ومع تعقد الواقع وعملياته، تتعقد الممارسة تلك. وفي كونها مهيمنة فهي تشمل الوعي في بنية اجتماعية ما، بمختلف مظهراته ولو تناقضت شكلياً. ولهذا، فإن لحظة الرشوة الكبرى كان انتقالاً نوعياً في ممارسة الهيمنة وديناميتها. لقد كان مطلوباً استيعاب القوى الاجتماعية التي دخلت مسرح التاريخ. فكان عليها تحويل المسرح إلى صنم بحد ذاته مع كل العناصر المتناقضة التي كانت على هذا المسرح. ونقصد بذلك مختلف الأفكار والمشاريع المتصارعة. حصل هذا ليس بفعل «قرار» وحيد الجانب، بل بفعل تحول في شروط الحياة نفسها خلال الرشوة الكبرى. فتوسع هوامش الليبرالية وقتها سمح بتوسّع حاجات تحقيق الذات. وهكذا، نشأ على المسرح مضمون وجوه جديد، ولكن شكل المسرح حافظ على عناصره الشكلية نفسها، ولم يلتقط هذا المضمون عبر تحويله إلى مشروع ممارسي/ عملي قادر على تحقيق هذا المضمون، أي حاجات تحقيق الذات وسعيها للاعتراف. لا نقصد بذلك أن هذا التحليل، ولو بشكله العام، كان غائباً عن أذهان العديد من مفكري التيار الثوري في النصف الثاني من القرن الماضي، ومنهم وأوضحهم كان مؤخراً أوليغ شينين، أمين عام الحزب الشيوعي السوفييتي ما بعد انهيار الاتحاد. ومنهم من لم يتحول موقفهم إلى حالة مهيمنة «بشكل أساس بفعل تلاقي هذا التحول مع لحظة التراجع، أو بالأحرى، كان هو أحد أسبابها المباشرة»، فلم نسمع بموقفهم النقضي لعملية الاغتراب المستجدة والمتوسعة.

هكذا، مع جمود العناصر الفاعلة القديمة «ونقصد تحديداً المشاريع السياسية الكبرى ونظرتها التي تقدمها إلى العالم» على المسرح التاريخي دون النقاط الجوهر الجديد، تحولت نفسها بالنسبة للغالبية وبشكل نسبي إلى أصنام، يعبرون من خلالها عن الجوهر الجديد من الحاجات، ولكن صارت هي نفسها إطار تحقيق هذه الحاجات. هذه هي حالة «الثوري» الذي تتحول هويته نفسها إلى إله يعبد لتحقيق ذاته وليجد نفسه، أليست هذه دينامية تحول «الثورية» إلى دين وطائفة، معادية

لباقى الأديان والمجموعات الاجتماعية، وهذا واضح في سلوكهم ضمن مشروع التفنيت نفسه، وكيفية تموضعهم السياسي بجانب الليبرالية السياسية لتلاقي مقولات الليبرالية مع جوهر الصنم «الثوري» نفسه. بينما هذا الجوهر يجب أن يكشف عن نفسه في مشروع يعبر علناً عن هذا الجوهر، وعن كيفية تحقيق حاجات تحقق الذات المغترية. ذكرنا سابقاً بشكل سريع أن الفاعلين في الأطر الاجتماعية والسياسية الحالية، وهم غالباً قسم وازن من النخبة، قد لا ينتبهون إلى عملية الصنمية تلك، لأنهم بفعل نشاطهم وفاعليتهم يلمسون فاعليتهم النسبية مهما كانت مساحتها، وبالتالي، يحققون ذلك الجوهر الجديد «تحقيق الذات الإنسانية وحاجتها للاعتراف» الذي على المشروع السياسي العملي التقاطه وتحويله إلى برنامج ممارسي يمكن تعريفه من خلال نمط حياة واقعي. وهذا لا ينفي أن كل نشاط هذه النخبة له طابع الصنمية، بل هي نسبية. والقسم الذي له طابع الصنمية هو نفسه ما يجب أن يتم تضمينه في المشروع الحضاري النقيض كونه هو الإجابة عن الأسئلة الإنسانية التي تسمح المرحلة بالإجابة عنها، لسبب أساسي هو: أن الصنمية الليبرالية الفردانية الاستهلاكية تعطلت بنسب كبيرة، وتبلورت عناصر السؤال المطلوب الإجابة عنه، سؤال معنى الحياة نفسه. ويسمح به كذلك أن قوى العالم القديم لم تعد تملك في ترسانتها الممارسية للتعمية أي شيء يجيب عن هذه الأسئلة، فأخر سلاح «يشبه الإنسان» في ترسانتها، كان الطفرة الليبرالية الفردانية. ولهذا فهي اليوم بسبب من فقدانها لسلاح عموي جديد فهي تتحدر بالبشرية إلى ما دون المعنى، إلى البربرية والوجود الرث،

وتشجع الانتحار الفردي والجماعي. هذا الواقع تنبأ به العديد من مفكري الرأسمالية المبكرة، ولكنه اليوم صار واقعا محققاً وملحاً رئيسياً للنمط الرأسمالي الحالي.

المشروع الحضاري النقيض

يمكن القول: إن كل عناصر المشاريع «البديلة» المطروحة اليوم، أي التي لها طابع العالمية، تحمل فيها طابع الصنمية، لسبب بسيط ومباشر، فهي لا تطرح قضية الإجابة عن سؤال الاغتراب الذي طرحه على جدول الأعمال الانتقال الليبرالي في منتصف القرن الماضي. وهي لا تطرح قضية الإجابة عن معنى الحياة الذي جلبه تعطل الليبرالية في العقود الماضية. ما نجده في هذه المشاريع هي عناصر تنتمي إلى مسرح التاريخ دون تطوير فيها. ولهذا السبب بالذات، نحن نلمس تضخماً في المستوى الاقتصادي من هذه المشاريع، على حساب المستوى الروحي. وعلى الرغم من وجود كلام عن الحفاظ على الثقافة الإنسانية، في وجه التدمير الحاصل، ولكن الموقف من الثقافة كتراث فقط يُصنّفها هي الأخرى. الثقافة الإنسانية هي بدورها عملية ممارسة لفعالية الإنسان وعقلانيته. وهذا يعني تضمين المشروع الحضاري النقيض نمط الحياة النقيض عن النمط الاستهلاكي الفردي، عابد الأشياء الجامدة في وجودها، نقيض النمط المهلك لكل ما هو فاعل وإنساني.

ومجددًا، سؤلنا عن النمط الحضاري النقيض مباشر وبسيط، ما هو النمط الحياتي نقيض الاستهلاك، القادر على تحقيق سعي الأفراد للاعتراف؟ وما هو التنظيم الاقتصادي الاجتماعي السياسي القادر على تنفيذه بما

يتجاوز التجارب «التعاونية- التطوعية» في التجارب الثورية السابقة، ويتجاوز أيضاً أصنام «الطهرانية- الثورية» الهوياتية؟

مجددًا، ليس السؤال ترفاً

إن ضرورة المشروع الحضاري العالمي النقيض ليست ترفاً نظرياً، بل حاجة عملية وجودية للدفاع عن الوجود البشري، وحتى قبل تنفيذ المشروع نفسه. بل يجب أن يكون إعلانه منصة قادرة أولاً على تحشيد وتجميع القوى الحية، ومن ثم عبر هؤلاء يمكن تحشيد القوى الاجتماعية. ففي لحظة وصول البنى الحالية الصاعدة إلى سقفها الاقتصادي- السياسي لأنها لا تخرج عن النمط المطروح الاستهلاكي، حينها سينطرح السؤال عن كيفية تحقيق الخرق في هذا السقف. المصدر الوحيد هو القوى البشرية وممارستها الجديدة. القوى البشرية التي تصنع التاريخ، والتي يجري اليوم تدميرها منهجياً وبشكل استباقي. هذا الاستعجال لقوى العالم القديم في الدفع باتجاه البربرية والوجود الرث، هو من أجل تجفيف قوة الحياة الإنسانية. من هنا ضرورة بداية التجميع السريع، على قاعدة تضمين المشروع الحضاري سؤال تجاوز الاغتراب، وسؤال معنى الحياة، فهذه الأسئلة بالتحديد هي مصدر طاقة الدفع باتجاه البربرية وتعطل العقل والعقلانية. عالمية وتزامن الصراع تفترض هذا التجميع وهذا المشروع، فطاقة القوى المحلية «الوطنية» «على أهميتها» لكل بلد على حدة لا تكفي وحدها، وحتى استكمال القوى المحلية يحتاج هكذا انتقال في المشروع النقيض. ومن ثم يمكن ضم قوى كبرى حية «وعزل أخرى» في الغرب على هذا الأساس، والدعوة مفتوحة.

اليست هذه
دينامية تحوّل
«الثورية» إلى دين
وطائفة معادية
لباقى الأديان
والمجموعات
الاجتماعية، وهذا
واضح في سلوكهم
ضمن مشروع
التفنيت نفسه